الألباني وأقلام الحاقدين «١»

الرد العلمي

على

حبيب الرحمن الأعظمي

المدعي بأنه أرشد السلفي

في

رده على الألباني
وبيان افترائه عليه

الجزء الثاني

بقلم
سليم الهلالي و علي حسن علي عبد الحميد

راجعه وأشرف عليه فضيلة الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني

المكتبة الإسلامية
عمان - الأردن

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنيه
٣٠٦ / ٧ / ١٩٨٤

الطبعة الاولى
١٤٠٥هـ

الجبيهة - ص . ب (١١٣) **المكتبة الاسلامية** تلفون : ٨٤٢٨٨٧
عمـان - الاردن

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمـا بعـد:

فهذا الجزء الثاني من كتابنا: «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي...» ضمن سلسلة: «الألباني وأقلام الحاقدين» نسأل الله أن يُقَيِّضَ لها من يتولى إتمامها تصنيفاً ونشراً.

ويحوي هذا الجزء رَدّاً مفصلاً على جُل المسائل التي أثارها الأعظمي في الجزء الأول من كتابه.

وهو نقاش علمي بالأدلة النقلية الجلية، والبراهين العقلية وسيراه القارىء الكريم كذلك إن شاء الله تعالى.

وقد استفدنا في هذا الجزء كثيراً مما كان كتبه شيخنا الألباني حفظه الله ردّاً على «. . . المدَّعي بأنه أرشد السلفي» منذ طباعة الكتاب لأول مرة في الهند.

لكن شيخنا أطال الله بقاءه تريث كثيراً قبل أن يعيد النظر في «رَدّه» ليقوم بنشره، وذلك لعدم معرفة المؤلف يقيناً وقتئذٍ. وتمضي السنون ويُنْشر الكتاب صراحة باسم «حبيب الرحمن الأعظمي» بالتفصيل الذي تقدم ذكره في مقدمة «الجزء الأول» ويشاء الله جل جلاله أن نتولى كتابة رد يبطل دعاوى الأعظمي تنفيذاً وامتثالاً لأمر رسول الله ﷺ: «لينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً إن كان ظالماً فلينهه، فإنه له نصر، وإن كان مظلوماً فلينصره»(١) وقد دفع إلينا شيخنا ما كتبه للاستعانة به فجزاه الله خيراً فلعل هذا الردَّ العلميَّ يكون ذكرى للأعظمي وناشري كتابه تنفعهم فتمنعهم عن الظلم فينصفوا الألباني من أنفسهم لقول الله تعالى: ﴿يَاأَيُّها الّذِينَ آمَنوا كونُوا قَوَّامينَ بالقِسْطِ شُهَداءَ لله وَلَو عَلى أنْفُسِكُم أو الوَالدِين والأَقرَبينَ إن يَكُن غَنيّاً أو فَقيراً فَالله أولى بهما فَلَا تَتَّبعُوا الهَوَى أن تَعْدِلوُا وَأَن تَلْوُوا أوْ تُعْرِضُوا فَإنَّ الله كَانَ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ [النساء: ١٣٥].

---

(١) أخرجه البخاري والترمذي وأحمد من حديث أنس، ومسلم والسياق له والدارمي وأحمد من حديث جابر.

وبذلك نكون قد نصرنا الظالم والمظلوم وقمنا بهذا الواجب كما في حديث البَراءِ بن عازبٍ رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبعٍ. ونهانا عن سبعٍ: أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار المقسم، وَنَصْرِ المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام...»(١).

والحمد لله على توفيقه وهداه، لا رب غيره، ولا إله بحق سواه.

المؤلفان

(١) أخرجه الشيخان

أمانـــة الناشريـن

للكتـاب الموسـوم بـ «الألباني شـذوذه وأخطاؤه» خمس طبعات فيما نعلم، ولقد يَسَّرَ الله لنا فوقفنا على أربع طبعات فها هي:

١ ـ الطبعة الهندية : وقد طبعت في المطبعـة العلمية ـ ماليكاؤن ـ ناسك.

٢ ـ الطبعة المصرية : وقد قام بنشرها علي رحمي!!

٣ ـ الطبعة الكويتية : وقـد قامت بنشـرها مكتبـة دار العروبة للنشر والتوزيع.

٤ ـ الـطبعة الأردنيـة : وقد قـامت بنشرهـا دار الفقه والحديث.

أما الطبعة الخامسة التي لم نقف على نسخـة منها فقـد طبعت في بيروت بعناية محمد أمين دمج.

وعنـد قيامنـا بمقارنـة الطبعـات المذكـورة تبين لنـا أن الناشرين الذين كالوا المديح للأعظمي وكتابه ما فعلوا ذلـك

رغبةً في نشر العلم كما زعموا وإنما انتصاراً لحظوظ أنفسهم التي أُشربت كؤوس الحقد والحسد مترعة، فعمدوا إلى التغيير والتبديل والتزوير في أصل الكتاب جهلاً بما في الأصل تارة أو اتباعاً للهوى وإعراضاً عن كلمة حق جاءت على لسان الأعظمي دون أن يشعر أو يدري تارة أخرى.

وهذا تحقيق واقعي لقول الرسول ﷺ عندما سأله الأعرابي: متى الساعة؟ فقال ﷺ: «فإذا ضُيِّعَتِ الأمانة فانتظر الساعة» قال: كيف إضاعتها؟ قال: «إذا وسِّد (وفي رواية: أُسند) الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة».

قلنا: أخرجه البخاري في كتابي العلم والرقاق من «صحيحه» (١/١٢١، ١١/٣٣٣ ـ الفتح) وهو دليل على أن للعلم أمانة يجب على من يتولى أمرها ويقوم على نشرها أن يرعاها حق رعايتها، وإلا فليعط القوس باريها، فإن أعرض فقد أسند الأمر إلى غير أهله، ووضع وِساد العلم في غير مَحِلِّه، وهذا من جملة أشراط الساعة، وشاهد على فشو الجهل وقلة العِلم.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١/١٤٣): «ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة الأشراط،

ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة، وكأن المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر، تلميحاً لما روي عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر»(١).

قلنا: يومذاك يسود الرويبضة(٢)، ويتكلم في العلم الأصاغر وهم أهل البدع والأهواء(٣) ويتخذ الناس رؤوساً جهالاً لقوله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم (وفي رواية: فيفتون برأيهم) فضلوا وأضلوا»(٤).

وهاك أيها القارىء شيئاً مما يدلك على تحريفهم وتبديلهم:

١ - في الهندية (ص٣)، والمصرية (ص٥)، والأردنية (ص٩): فقارنوا بين دعوى **الشاذ الفارط**.

قلنا: في الكويتية (ص ١١): **الشاذ المتهوِّر**.

---

(١) حسن. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ح (٦٩٥)
(٢) وهو الرجل التافه يتحدث في أمر العامة كما صح عن النبي ﷺ
(٣) قال ابن المبارك رحمه الله في الزهد (ص ٢١، ٢٨١): «الأصاغر: أهل البدع»
(٤) متفق عليه، والرواية الثانية للبخاري، وانظر «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة» للمعصومي. بتحقيق سليم الهلالي ص (٢٧، ٣٣-٣٤)

٢ ـ في الهندية (ص ٦)، والمصرية (ص ٧) والكويتية (ص ١٤): ربعي بن حراش.

قلنا: في الأردنية (ص ١٢): ربعي بن **خراش**، وهو تصحيف صوابه: حراش: بكسر المهملة، وآخره معجمة كما في «التقريب»، **وقال أبو داود** في السنن (٤/٩٨): من قال خراش فقد أخطأ.

٣ ـ في الأردنية (ص ١١) : فأسألك هل **حديث**.
قلنا : في الثلاث : فأسألك هل حديثا.

٤ ـ في الأردنية (ص ١٣): قد صح عن النبي ﷺ أنه **أكل** على خُوان قطّ.

قلنا : في الثلاث : قد صح عن النبي ﷺ أنه ما أكل على خُوان قطّ.

٥ ـ في الأردنية : وقال قتادة : **ما** كانوا يأكلون على هذه السُّفَر.

قلنا في الثلاث : وقال قتادة: كانوا يأكلون على هذه السُّفر.

٦ ـ في الهندية (ص ١٠)، والكويتية (ص ١٩)، والأردنية (ص ١٦): . . . ولكن منه ما هو صحيح، ومنه ما

هو حسن .

قلنا : ليس في المصرية جملة «ومنه ما هو حسن» .

٧ ـ في الهندية (ص ١٢)، والكويتية (ص ٢٢) : من غير تثبيت .

قلنا : في المصرية والأردنية من غير تثبت .

٨ ـ في الهندية (ص ١٣) والكويتية (ص ٢٥) والمصرية (ص ١٢) : أما رواية السبع فلم أرها وقد ذكرها ابن القيم في كتابه فلعلها محرفة أو سهو من رواية ثلاث .

قلنا : هذه العبارة ليست في الأردنية .

٩ ـ في الأردنية (ص ٢٠) : وعبدالرحمن بن مغيب .

قلنا : في الثلاث، عبدالرحمن بن مغيث، وهو الصواب كما في التهذيب (١٢ / ٢٣٠) .

١٠ ـ في الأردنية (ص ٢٦ ـ حاشية) : وآخرها هالك

قلنا : في الثلاث ، وآخر هالك .

١١ ـ في الهندية (ص ٢٤)، والكويتية (ص ٣٦)، والأردنية (ص ٣١) : تأمل في لفظ الحديث على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين .

قلنا : هذه العبارة ليست في المصرية .

١٢ ـ في الأردنية (ص ٤٣) : قال ابن معين وهو يحيى ابن معين المعروف بضبطه ورعايته للأحاديث النبوية .

قلنا : في الثلاث، قال ابن معين .

١٣ ـ في الهندية (ص ٣٩)، والمصرية (ص ٣٤): إذا لم تستحيي

قلنا : في الكويتية (ص ٥٩) والأردنية (ص ٤٦)، إذا لم تستحِ .

١٤ ـ في الثلاث : أو فيه لبث

قلنا : في الكويتية (ص ٦٨) أو فيه ليث، وهو الصواب .

١٥ ـ في الثلاث : لم تزل تتحلى

قلنا : في الكويتية (ص ٧٤)، لم تزل يُتَحلى

١٦ ـ في اثنتين : فقد تبين الصبح

قلنا : في الكويتية (ص٧٤) والأردنية (ص ٦١)، فقد تَبَيَّنَ تَبَيُّنُ الصبح .

١٧ ـ في الهندية (ص ٥٩)، والأردنية (ص ٦٦): وإنه

لما أعياك **التفضي**. وفي المصرية (ص ٥٠): وإنه لما أعياك **التقصي**.

قلنا : في الكويتية (ص ٧٩)، وإنه لما أعياك **التفصي**، وهو الصواب.

١٨ ـ في الثلاث : فإن النبيذ **الغير** المسكر

قلنا : في الكويتية (ص ٨٤)، فإن النبيذ غير المسكر، وهو الصواب.

١٩ ـ في المصرية (ص ٥٤): فأكثروها بالماء.

قلنا : في الثلاث ، فاكسروها بالماء، وهو الصواب.

٢٠ ـ في الهندية (ص ٦٥): بمتابعة **السيباني**

قلنا : في الثلاث : بمتابعة **الشيباني**، وهو الصواب.

٢١ ـ في الأردنية (ص ٧٦): واتقى الله لروعة التقوى

قلنا : في الثلاث ، واتقى الله لردعه التقوى.

٢٢ ـ في الأردنية (ص ٨٤): نهى أن يخلط التمر والزهر

قلنا : في الثلاث؛ نهى أن يخلط التمر **والزهو**، وهو الصواب.

٢٣ ـ في الكويتية (ص ٩٠)، والمصرية (ص ٥٨): فاقتصر على نفي صحة إسناده، ونحن أيضاً لا ندعيها، بل نستشهد به مع تسليم ضعف إسناده.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، وعلله ابن حزم بيزيد ابن أبي زياد، وقال: هو ضعيف.

قلنا: هذا غير موجود في الهندية (ص ٦٨) حيث يوجد فراغ يدل على حذف فانظره، وكذلك في الأردنية (ص ٧٦) فقد حُذِفَ هذا النص فخلطوا خلطاً عجيباً، وحكوا قولاً متناقضاً مريباً.

هذه جملة من الأدلة التي تشير إلى أن الناشرين على كثرتهم لم يسلكوا سبيل البحث العلمي المجرد النزيه.

أما التصحيف والتحريف الذي وقع فبه الأعظمي فَحَدِّث عنه ولا حرج، ومع ذلك فقد فات الناشرين استدراكه ومن هذا الباب:

١ ـ في الأربع: (ص ٣٨)، (ص ٣٣)، (ص ٥٧)، (ص ٤٥) على الترتيب: وإن احتال الألباني لتضعيف حديث ابن عباس

قلنا: هذا تصحيف، صوابه: ابن عياش.

٢ ـ في الأربع : (ص ٤٠)، (ص ٣٥)، (ص ٥٩)، (ص ٤٧) على الترتيب: قال في صحيحته: مالك بن **سعيد**. . . (رقم ١٠٩).

قلنا : هذا تصحيف وتحريف، أما التصحيف؛ فصوابه: مالك بن سُعَيْر، بالتصغير، وآخره راء. وأما التحريف؛ فهو في الصحيحة على الصواب المذكور هنا رقم (٤٨٩) أو (٥/٢٦١).

٣ ـ في الأربع: (ص ٤٥)، (ص ٣٩)، (ص ٦٥)، (ص ٥٢) على الترتيب: . . . وقد خالف راويها الأكثرون.

قلنا : هذا خطأ اصطلاحاً ولغةً، أما **الاصطلاح** فإن المخالفة تكون من الفرد للجماعة، كما هو معروف معلوم في تعريف الحديث الشاذ والمنكر. وأما **اللغة**، فصوابه: وقد خالف راويها الأكثرين كما لا يخفى على مَن له أدنَى دُربة.

٤ ـ في الأربع: (ص ٤٥)، (ص ٣٩)، (ص ٦٥)، (ص ٥٣) على الترتيب: يحيى بن كثير.

قلنا : فيه سقط صوابه: يحيى بن أبي كثير.

وهاك أيها المنصف ما يرشدك إلى اتباع الهوى الذي جعل الناشرين يتلاعبون بالكتاب.

ابن تيمية بين الأعظمي والناشرين

فنقول: لم يرض الناشر الأردني عن أقوال الأعظمي في مدح ابن تيمية رحمه الله والثناء عليه بل عمد إلى إسقاطها من طبعته، ظاناً أن لن يخرج الله أضغانه

١ ـ قال الأعظمي في الهندية (ص ١٢)، والمصرية (ص ١٢)، والكويتية (ص ٢١) عن ابن تيمية: الذي ملأت الآفاق شهرته في النبوغ، واتساع دائرته في العلم، وكثرة استحضاره للأحاديث.

قلنا: قارن مع الأردنية (ص ٨) فقد حذف كله.

٢ ـ نقل الأعظمي عن الحافظ ابن حجر قوله في «التلخيص(١)» وحكى **المجد** ابن تيمية أن قوله... ولهذا لم يعرج عليها **المجد** ابن تيمية

قلنا: خُيِّل للناشر الأردني من فرط تعصبه وجهله أن **المجد** صفة في مدح ابن تيمية فحذفها في الموضعين (ص ٢٣) **فبقيت كلمة** (ابن تيمية)، وهذا يدل على قلة بضاعته في علم الرجال فإن المجد ابن تيمية هو جد شيخ الإسلام واسمه مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ

(١) هذا هو الصواب، وقد وقع تصحيف في الطبعات الأربع (ص ١٧)، (ص ١٦)، (ص٢٧)، (ص ٢٣)، على الترتيب: «التخليص»

وهو صاحب «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» بينما شيخ الإسلام هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المولود سنة ٦٦١هـ والمتوفى سنة ٧٢٨هـ في قلعة دمشق، رحم الله الجد والحفيد ونعوذ بالله من العمى بعد الهدى.

ونقول أيضاً: إن هذا التغيير أوقعه في التزوير، فإن القول المنقول للمجد ابن تيمية فلما فعل ما فعل جعل القول المقول لشيخ الإسلام. ولله در القائل:

إذا لم يكن للمرء عينٌ صحيحةٌ   فلا غرو أن يرتاب والصبحُ مُسفرُ
ومن يتبع هواه أعمى بصيرة   ومن كان أعمى في الدُّجا كيف يُبْصر

٣ - قال الأعظمي في الهندية (ص ٢٥-٢٦)، والمصرية (ص ٢٣)، والكويتية (ص ٣٧): انتقي لك أمثلة من رد الألباني على ابن تيمية وتزييفه لكلامه، يقول الألباني في تعليقه على حقيقة الصيام:

١ - فعزوه إليه... وهم، تبع المؤلف فيه جده مجد الدين عبد السلام، فإنه اورده في المنتقى (حقيقة الصيام ص ١٥)

٢ - فمن العجيب سكوته (يعني ابن الجوزي) عنه مع ظهور ضعفه وكثرة علله وأعجب من استرواح شيخ الإسلام

(ابن تيمية) إلى سكوته، موهماً بذلك صحته وتبعه في ذلك تلميذه... ابن عبد الهادي... ثم أجاب عن الحديث... وقد أراحنا الله تعالى عن الخوض في إبطالها بالعلم بضعف الحديث (حقيقة الصيام ص ٢٠).

قلنا: لكن الناشر الأردني لم يعجبه ذلك فحذفه (ص ٣٢) على الرغم من أن الاعظمي ناقل وليس قائلاً وكذلك ليس في الكلام المنقول مدح يثير أحقاده سوى كلمة «شيخ الإسلام» أم أن الناشر من أفراخ محمد بن محمد علاء الدين البخاري المتوفى سنة ٨٤١هـ الذي كَفَّر ابن تيمية رحمه الله بل كَفَّر كل من نعته بـ «شيخ الإسلام(١)»؟! أم أنه كوثري المشرب حبشي هرري المذهب(٢)؟!

٤ ـ قال الأعظمي في الهندية (ص ٢٧)، والمصرية (ص ٢٥) والكويتية (ص ٣٩) نقلاً عن الألباني: قد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قلنا: عمد الناشر الأردني فحذف (ص ٣٤) كلمة «شيح الاسلام» وكلمة «رحمه الله» وابقى كلمة «ابن تيمية». نعوذ بالله من حسد يَسدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل

---

(١) انظر «الرد الوافر» لابن ناصر الدين، و «الشهادة الزكية» لمرعي بن يوسف الكرمي.
(٢) انظر ابن تيمية المفترى عليه: سليم الهلالي، الطبعة الاولى (ص ٩٧-١٠١)

الأوصاف .

٥ ـ قال الأعظمي في الهندية (ص ٢٨)، والمصرية (ص ٢٥) والكويتية (ص ٤٠) : ولا يعتمدوا على ابن تيمية ولا على غيره من الثقات الأثبات المحدثين .

قلنا : استبدلها الناشر الأردني (ص ٣٥) . ولا يعتمدوا على أحد من العلماء من الثقات الأثبات من المحدثين .

٦ ـ قال الأعظمي في الهندية (ص ٥٠)، والمصرية (ص ٤٣) والكويتية (ص ٧٣) : وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية أن الذي أنكره أحمد دعوى إجماع المخالفين بعد الصحابة . . . أو بعد القرون الثلاثة »

قلنا : حذفها الناشر الأردني (ص ٥٨) المتستر باسم « دار الفقه والحديث »

٧ ـ وقد تفضل الناشر الأردني من باب ذر الرماد في العيون وأبقى (ص ٦٣) كلمة الأعظمي في الهندية (ص ٥٦) المصرية (ص ٤٨)، والكويتية (ص ٧٧) : « . . . قد درسها قبل وجودك شيخ الإسلام ابن تيمية » لكنه سرعان ما يعود إلى سيرته الأولى (ص ٦٥) فيحذف قول الأعظمي في الهندية (ص ٥٨)، والمصرية (ص ٤٩ـ٥٠)، والكويتية (ص ٧٩) :

«أتستطيع أن تدلني على مسلم بصير في عصرك يكون أوسع علماً وانفذ بصراً ، وأتقى وأورع من ابن القيم بله ابن تيمية» وحذف أيضاً (ص٦٦)، قول الأعظمي في الهندية (ص ٥٩)، والمصرية (ص ٥٠)، والكويتية (ص٨٠) : «ولكن ماذا تقول في حق شيخ الإسلام وتلميذه ، أهما أيضاً كانا قصيري الباع في الحديث ولم يكن عندهما كثرة الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها؟

ولا يمكنك أن تكون صادقاً حتى تقول نعم : إنهما أيضاً كانا كذلك»

٨ ـ لم يكتف الناشر الأردني بحذف كل مدح لابن تيمية رحمه الله بل قال (ص ٣٤ـ حاشية) مفسراً عبارة للأعظمي : أي قول ابن تيمية بقدم العالم مع حدوث افراده .

قلنا: أوهموا بذلك القراء الكرام أن شيخ الإسلام وعلامة الشام ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ـ أدخله الله الجنة بسلام ـ من القائلين بهذا القول المنتصرين له وقد رد هذا القول وكشف عواره ، وهتك أستاره كتاب : «ابن تيمية المفترى عليه» لسليم الهلالي (ص ٦٨ـ١٠١) فانظره .

أيها الأخ المسلم إنك لن تشك بعد هذا البيان أن الناشرين، بمعزل عن الصواب، فقد خالفوا ما درج عليه العلماء من عدم تغيير النص وإن كان غلطاً ومن أجاز ذلك وضع شروطاً علمية رصينة لم يتحرها الناشرون على اختلافهم، وكذلك لم يسندوا الأقوال إلى قائليها دون تشويه أو تحريف ولله در القائل

ونُصَّ الحديث إلى أهله فإن الأمانة في نَصِّه

وهاك نخبة من أقوال أهل العلم:

١ ـ قال النووي رحمه الله: «ولا يجوز تغيير مصنف وإن كان بمعناه، فلو كان أصل الرواية أو الكتاب لفظة وقعت غلطاً لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجمهور: إنه لا يغير في الكتاب بل يرويه على الصواب وينبه عليه في حاشية الكتاب وعند الرواية يقول كذا وقع والصواب كذا وأحسن الإصلاح أن يكون بما جاء في رواية»(١)

٢ ـ قال القاضي عياض رحمه الله: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها في كتبهم حتى اطردوا في كلمات من القرآن استمرت

(١) شرح النووي على البخاري: ضمن مجموعة شروح البخاري (ص ١٤ـ١٥)

الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجيء في الشاذ، من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها، حماية للباب

لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم من يجسر على الإصلاح . . . وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يُحسن ويتسلط عليه مَن يعلم(١)»

قلنا: وعنه ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ١٠٩) وابن كثير في «الباعث» (ص ١٤٥) وأقراه

٣ـ قال ابن الصلاح رحمه الله: «. . . وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل كما هو عليه، مع التضبيب عليه(٢) وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأتقى للمفسدة(٣)»

---

(١) الإلماع (ص ١٨٥ـ ١٨٦)
(٢) أن يمد على الكلمة خطاً أوله كالصاد (ص) ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها، ولا يلزق التضبيب بالمدود عليه وإنما يمد على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى أو مصحف أو ناقص فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل. انظر تدريب الراوي (٢/ ٨٢ـ٨٣)
(٣) المقدمة: ابن الصلاح، ص ١٠٨

طعن الأعظمي في أئمة الحديث

اعلم أخا الإسلام ـ علمنا الله وإياك ـ أن اتباع السنة يحفظ من شر النفس والشيطان، دون لزوم الطرق المبتدعة، فإن أصحابها يقعون في الآصار والأغلال لزاماً، وإن كانوا متأولين فلا بد من اتباع الهوى، ولهذا أطلق السلف الصالح على أهل البدع أصحابَ الأهواء.

فالمبتدع يقذف أهل السنة بما عنده من زيغ وضلال، ويرميهم بدائه العضال، ومن هذا الباب قول الأعظمي ـ هداه الله ـ (ص٢٧) يصف الشيخ الألباني: «وتصرفاته في هذا الباب عجيبة فتراه ينقض في الضعيفة ما أبرمه في الصحيحة، ويهمل القواعد التي راعاها في الصحيحة فلا يقيم لها وزناً في الضعيفة، وذلك أن التصحيح والتضعيف يكونان بحكم شهوته، وطبق هواه فإذا اشتهى أن يصحح حديثاً يتقوى به في الخروج على أئمة الاجتهاد والفتوى، أو جهابذة الحديث وصيارفة الفن، استعمل قاعدة من القواعد، وإذا اشتهى أن

يضعف حديثاً نبذها وراء ظهره» وليت الأعظمي وقف عند الألباني فحسب لهان الخطب، ولكنه أطلق لسانه في علماء الحديث قاطبة وسمى ورثة الرسول باسمه هو، وكساهم أثوابه لأنهم اتفقوا علمياً على تضعيف حديث النبيذ الذي يعده الأعظمي نقطة الارتكاز في هذه المسألة التي خالف فيها الحنفية الأئمة المحققين فقال ص (٧٧ ـ ٧٩) : «فلئن لم تتسع قلوب أصحاب الحديث لتسليم صحة واحد منها فلتتسع لتسليم صلاحيتها بمجموعها. . . فلا أدري أي ذنب أذنب **حديث النبيذ** حتى **لم يحسنه** أحد من «أرباب» **الحديث** فضلاً عن تصحيحه. . . وهذا مثال آخر **لميلهم إلى رأيهم في** تصحيح الأحاديث وتضعيفها فكم من حديث رجحوه على ما يخالفه لكثرة رواته وقوتهم وأما هنا فكأنهم نسوا هذه القاعدة»

لكن ربك بالمرصاد فلم يهمل الأعظمي فأوقعه على أم رأسه فيما نسبه لهؤلاء الأفاضل من أهل العلم الذين رفعوا لواء السنة فَشَكّوا صدور أعدائها بالأسنة.

ومن حفر حفرة لأخيه اوقعه الله فيها، ومن أصدق من الله حديثاً: ﴿وَلَا يحيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إلَّا بأهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]

١ ـ قال (ص١٧) : «إن الهيثم ذكره البخاري في «تاريخه»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، **وكلاهما**

صرح أن سلمة بن كهيل أيضاً روى عنه فزالت جهالة الهيثم، وتحقق جهل الخطيب بذلك. . . »

ولكنه أقر ابن حزم رحمه الله (ص٥٥) في قوله: «فيه أبو زيد مجهول» وأبو زيد روى عنه اثنان(١) كما صرح الحافظ في «التهذيب» (١٠٣/١٢) قلنا: في المرة الأولى استعمل **القاعدة** التي تنص على أن من روى عنه **اثنان** رفعت جهالة عينه، وذكرها أيضاً (ص١٩، ٢٠، ٧٢) **وَجَهَّلَ بناء عليها** الألباني (ص ١٧، ١٩)، والخطيب البغدادي (ص ١٧)، والنسائي (ص٢٠) وابن حجر (ص ٧١) وابن حزم (ص٧٢).

لكنه في المرة الثانية سرعان ما تناساها واتخذها ظهرياً لأنه لو استعملها لأنهدم تضعيفه لحديث أبي هريرة في تحريم الذهب المحلق.

٢ ـ وصَفَ النسائي (ص٢٠) بالتعنت، فقال: «قول النسائي غير معروف من أمثلة تعنته. . . ».

ثم وصفه (ص ٥٥) **بالعلم والحفظ والاحاطة**، فقال: « . . . فإنه من المستبعد جداً أن يصل أحد الى ما وصل إليه النسائي من العلم والحفظ والاطلاع على طرق الحديث، والتفطن لعلله».

---

(١) ولتعلمن نبأه في «الجزء الثالث» من هذا الكتاب إن شاء الله

قلنا لنا **تعليقات** :

أ ـ في المرة **الأولى وجد الأعظمي** أن قول النسائي في أبي مروان غير معروف **لا يشبع شهوته فوصف النسائي** بالتعنت . لكنه **في المرة الثانية وجد تأويل النسائي** لأحاديث الذهب المحلق يضاهي رغبات نفسه فكال له المديح .

ب ـ جَهَّل الألبانَّي (ص١٩) لأنه اعتمد على قول النسائي الآنف في أبي مروان ، فقال : «وكذلك اعتماده على ما حكى عن النسائي جهل منه ، فإن أبا مروان . . . » ومن ثم **عاب** عليه (ص٥٣) عدم اعتماده على قول النسائي في حديث عائشة في الذهب المحلق : إنه غير محفوظ

ت ـ وبناء على ما تقدم نقول : لماذا **أنكرت** على الشيخ الألباني **عدم** اعتماده على **النسائي بالحجة والدليل** ، وأبحت لنفسك ما حرمته **على غيرك** دون **حجة بَيِّنَة وبرهان** واضح أم انك تفوق النسائي **حفظاً وعلماً واطلاعاً** على طرق الحديث . . . لا تنسَ ـ أيها الأعظمي ـ أنك قلت : . . . فإنه من المستبعد جداً أن يصل أحد إلى ما وصل إليه النسائي . . .

٤ ـ وصف البيهقي (ص ٤٤) بالعلم والفقه قائلاً : « . . . وهو أعلم بالحديث وأفقه من ابن حجر» .

ثم عاد ونعته بالدعاوى الفارغة والمجازفات البحتة قائلاً (ص٧٥) : « . . . وهذه دعوى فارغة ومجازفة بحتة فإن اليسع لم يتهمه أحد من النقاد بسرقة الحديث ، وانما رماه بها البيهقي من غير حجة ولا برهان ولم يسبقه أحد بهذا الجرح . . . ولكن حمله جموده على تقليد الشافعي ثم تعصبه للرأي الذي ارتآه أصحاب الحديث من غير روية صادقة ولا تفكير بالغ . . . »

قلنا :

أ ـ في **المرة الأولى** رأى أن قول البيهقي يقوي رأيه في مسألة الصور التي توطأ فمدحه وفضله على ابن حجر وكلاهما شافعي لكن الثاني خالفه على الرغم أن حجة ابن حجر أقوى وأدلته أرجح

بينما في المرة الثانية رأى قول البيهقي ينسف قوله في مسألة النبيذ فوصفه بالتعصب والجمود وعدم التفكير البالغ .

ب ـ إذا كان البيهقي أعلم بالحديث وافقه من ابن حجر فلماذا ضربت صفحاً عن **قوله في أحاديث** النبيذ واستشهدت في هذه المسألة (ص٨٣) بأقوال ابن حجر فيها .

نبئنا بعلم أيها الأعظمي ـ هداك الله ـ من الذي ينقض قوله من بعد قوة انكاثا؟ !

٥ ـ رَدَّ (ص٤٦) قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في أَسيْدِ ابن أبي أَسيد البراد: «صدوق» متعللاً بقوله: «وأما قول الحافظ إنه صدوق فالحافظ ليس من الذين يرجع إليهم، ويحتج بقولهم في الجرح والتعديل وإنما هو حاكي كلام أئمة النقد ليس إلا».

وإذا الأعظمي ينسى هذا القول وَيجهِّل الألباني (ص١٩) راجعاً إلى قول الحافظ: «... فإن أبا مروان ذكره الحافظ في كنى «الإصابة»... وقال: «مشهور» وَكَذَّب ابن حزم رحمه الله بقوله (ص٧٢): «وواحد صدوق كما في «التقريب»... ومن هنا يتبين جهل ابن حزم... وقال في الليث: إنه ضعيف وَكَذَب فإن الليث صدوق» محتجاً بقول الحافظ ابن حجر.

ورَدَّ قول ابن حزم أيضاً (ص٧٣) بقوله: «وأما تضعيف ابن حزم اياه بيحيى بن يمان... فمردود عليه بأن يحيى من رجال مسلم وهو صدوق عابد يخطىء كثيراً».

قلنا: هذا قول الحافظ في «التقريب» (٢/ ٣٦١) لكنه تعلق به هنا متوهماً أنه يستطيع أن يصحح حديث يحيى بن يمان في النبيذ، ورفضه هناك لئلا ينهدم مذهبه في تضعيف حديث أسيد بن أبي أَسيد البراد في تحريم الذهب المحلق، فإلى الله المشتكى من رجل يدور مع الهوى حيث دار.

٦ ـ قال (ص٤٦) متحدياً الألباني، موحياً للقراء من طرف خفي أنه يقتدي بأئمة الحديث ونقاده: «فليسم لنا الألباني أحداً من أئمة النقد قال في أَسيد إنه صدوق» ثم قال (ص٤٧) عن الشيخ الألباني: «وهذا هو السر في أن الألباني لم يستطع أن يحكي عن أحد تصحيحه لهذا الحديث»(١)

ولكنه يفاجىء قراء كتابه فيضرب بأقوال أئمة الحديث جميعاً عرض الحائط ويعيب عليهم اتفاقهم على تضعيف حديث النبيذ فيقول (ص٧٨) منكراً مستنكراً: «فلا أدري أي ذنب أذنب حديث النبيذ حتى لم يحسنه أحد من «أرباب» الحديث فضلاً عن تصحيحه».

قلنا:

أ ـ إذا كان المحدثون وهم جهابذة وصيارفة هذا الفن باعترافك (ص٢٧) قد أجمعوا على تضعيف حديث النبيذ باعترافك أيضاً (ص٧٨) فما للأعمى ونقد الدراهم؟!

ب ـ لو أن الشيخ الألباني أو أحداً من أئمة الحديث فعل كما صنعت لرميته بسهامك الكليلة، وحجارتك الطائشة. ولم تدخر جهداً في تسفيهه وتضليله، وما لنا نذهب بعيداً إلى الاحتمال وقد فعلت ما أشرنا اليه فإنك قلت (ص٧٥) عن

(١) سيأتي بيان بطلانه في فقرة (جـ)

الدار قطني رحمه الله : «وأقول لو ربأ الـدار قطني بنفسـه عن التفوه بمثل هذا الكلام السخيف لكان أوفق واحرى بمكـانته العلمية، فالدار قطني لو لم يكن مغلوباً على فهمه ومدفوعاً إلى تدعيم رأيه في النبيذ . . . » وقلت في البيهقي رحمه الله أقسى من ذلك وقد أشرنا إلى بعضه في الفقرة (٤)

ت ـ ونعود إلى التحدي الذي أعلنته فنقول لك : إذا كان الشيخ الألباني لم يستطع على حد زعمك أن يسمى إماماً وثق أسيداً أو صحح حديثه عادّاً ذلك دليلاً جازماً على عدم صحة قول الألباني ، فلماذا خالفتهم أنت جميعاً وقد صرحوا بتضعيف حديث النبيذ وتجريح رواته؟! وما قيمة هذا التحدي أليس هو من باب التشويش والتهويش لعلك تثير النقع؟!

ث ـ ونحن بدورنا نعكس عليك تحديك : هل تستطيع أن تحكي عن أحد من الأئمة أنه وَثَّق عبد الملك بن نـافع أو صحح حديثه في النبيذ؟ ونقول بعون الله وتوفيقه: إنـك لن تستطيع وذلك باعترافك أن أحداً لم يفعل ذلك ، والاعتراف سيد الأدلة ، لكنك لا تدري أي ذنب أذنب حديث النبيذ حتى استحق الترك والإهمال!

ولله در القائل :

إذا كنت لا تـدري فتلك مصيبـة وإن كنت تـدري فالمصيبـة أعظم

جـ ـ وفِعلتك التي فعلت على العكس من صنيع الألباني فقد نقل عن الحافظ رحمه الله قوله في أَسيد : «صدوق» وهذا توثيق ، ونقل عن المنذري رحمه الله تصحيحه لعين الحديث ، لكنك زعمت (ص٤٧) : «أن الألباني أوهم القراء أن المنذري قال إسناده صحيح» رجماً بالغيب متعلِّلاً أنك لم تنشط أن ترجع إلى المنذري لتعلم حقيقة قول الألباني ، لكننا والحمد لله نشطنا فرأينا قول الألباني حقيقة لا ريب فيها .

وإن تعجب أيها القارىء اللبيب فعجب صنيع الأعظمي توهيمه للناس بناء على إيهامه ألا يدل هذا جلياً أن الأعظمي يُصِرُّ على وصف الناس بما فيه ، وأمثال هذا الرجل في كل عصر قد ضُرِبَ فيهم مثل فاسمعه : «رمتني بدائها وانسلّت» .

٧ ـ نقل (ص٥٥) قول ابن حزم عن ليث بن أبي سُلَيم وأقره : «لكن قال فيه ابن حزم : فيه عمرو بن ميمون ، وهو ضعيف ، أو فيه [لبث](١) وهو ضعيف»

ثم كَذَّب ابن حزم وجهله ضربة لازب (ص٧٢) فقال : «ومن هنا يتبين جهل ابن حزم . . . وقال في ليث : إنه ضعيف وكذب فإن الليث صدوق» .

(١) هكذا في ثلاث طبعات وصوابه ليث وورد في الكويتية (ص ٦٨) على الصواب انظر تعليق رقم (١٤) فصل «امانة الناشرين» .

قلنا: في المرة الأولى أقر ابن حزم لأنه ضعف ليثاً لأنه في إسناد حديث أسماء بنت يزيد بن السكن في تحريم الذهب المحلق، وهذا ما يسعى إلى تضعيفه الأعظمي، لكنه في المرة الثانية كَذَّبه لأنه في إسناد حديث استدل به الأعظمي على مسألة النبيذ، وهذا ما لا يريد تضعيفه الأعظمي.

٨ ـ أنكر على الشيخ الألباني (ص٤٩) استشهاده بتحسين الترمذي حديث أسيد في الجنائز فقال: «وأما قول الألباني أن الترمذي حَسَّنَ له حديثاً في الجنائز **فتحسينه لا يجدي نفعاً**» وإذا الأعظمي يُجَهِّلُ ابن حزم رحمه الله (ص ٩٠ـكويتية) **مستشهداً بتحسين الترمذي أو تصحيحه فقال:** «وعلله ابن حزم بيزيد بن أبي زياد.. وهذا من جهله واسرافه.. وقال الترمذي في حديث له: حسن صحيح».

٩ ـ وزعم الأعظمي (ص ٤٩) أنه: «**لا يصح تحسين حديث فيه صدوق حتى يثبت حفظه وضبطه**» **وإذا به يحسن حديث** يزيد بن أبي زياد قائلًا (ص ٩٠ـ كويتية): «**ويزيد هذا** اختلف **فيه النقاد**... **وذكره مسلم** فيمن يشمله اسم الستر والصدق وتعاطى العلم فمثله يحسن حديثه».

قلنا: في المرة الأولى ضَعَّف حديث الصدوق وفي الثانية حسن حديث مَن يشمله الستر والصدق على الرغم أنه لم يُثْبِتَ

حفظه وضبطه على حد زعمه!

وأَسِيْدُ بنُ أبي أسيْد البرَّاد أعلى مرتبة من يزيد بن أبي زياد فقد قال الحافظ في الأول: «صدوق» وقال في الثاني: «ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن، وكان شيعياً» وعلى الرغم من ذلك ضَعَّف حديث أَسيْد وحَسَّن حديث يزيد، آلألباني يتلاعب بالأحاديث كالولدان يتلاعبون بكرات القدم أم فضيلة الناقد الحائر الجائر؟!

١٠ ـ **افترى (ص ٧٣) قائلاً**: «**نعم عبد العزيز بن أبان متروك فلا نستشهد** بالمتروك، وإن كان الألباني يستشهد بالمتروك(١)» لكن الذين يفترون الكذب لا يفلحون، فقد فضح الله أمره، وأظهر الحق على قلمه فقد نقل (ص ٧٨) قولاً للشيخ الألباني حفظه الله من سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٢/٩٠) يؤكد عكس ما نسبه إلى الألباني زوراً وبهتاناً وتشويهاً: «وفي إسناده **متروك كَذَّبَه** ابن معين قال الألباني: «لا يستشهد بهذه المتابعة».

قلنا: المتروك الذي أخفى الأعظمي اسمه هو عبد العزيز بن أبان الذي قال فيه الأعظمي «نعم عبد العزيز بن أبان متروك . . .» وعندما فَجِئَه قول الألباني الدال على أنه لا يستشهد بالمتروكين عامة وبعبد العزيز خاصة أخفى اسمه كي لا

(١) انظر رد ذلك (ص ٥٦) من الجزء الأول وسيأتي مزيد من ذلك

يتفطن القراء إلى صنيعه!! وعلى نفسها جنت براقش.

١١ - جَهَّلَ ابن حزم (ص ٧٣) لأنه ضعف حديث أبي مسعود في النبيذ من طريق يحيى بن يمان فقال: «وأما تضعيف ابن حزم إياه بيحيى بن يمان... فتعليله بيحيى بن يمان جهل وإسراف» ثم شرع في بيان صحة الحديث وَتَعَّرض للدارقطني ببذاءة كما تقدم (فقرة ٦) ثم عرَّج على البيهقي بسُبابِهِ وشتائمه كما تقدم (فقرة ٤) وذلك لأنهم ضعفوا حديث يحيى هذا لكنه يفاجأ أثناء البحث أن أمير المؤمنين في الحديث (البخاري) يصرح أن حديث يحيى بن يمان لا يصح،وهنا يجف قلم الأعظمي ويرجع القهقرى حائراً فيتناقض ويرد ما حكاه أولاً من صحة الحديث قائلاً (ص ٩٠- كويتية): «والعلم مع التقوى هو الذي حمل البخاري على أنه لم يزد في حديث يحيى بن اليمان على قوله: **لم يصح عن النبي ﷺ** هذا، فاقتصر على نفي **صحة إسناده**، ونحن أيضاً لا ندعيها بل نستشهد به على **تسليم ضعف إسناده**».

قلنـــا:

أ - أدرك بعض الناشرين هذا التناقض الصراح فحذفوا هذه الجملة من الطبعة الهندية (ص ٦٨) والطبعة الأردنية (ص

٧٦)، لكنهم وقعوا فيما هو شر منه فكانوا كالمستجير بالنار من الرمضاء(١)

ب - إن لم يكن الأعظمي يَدَّعي صحة الحديث فلماذا جَهَّل ابن حزم، وسَخَّف الدارقطني، وطعن في البيهقي وهم لم يزيدوا على نفي صحة الحديث كالبخاري رحمهم الله جميعاً وخذل الحاقد المرتاب.

لكن لله الحجة الدامغة، والحكمة البالغة فأظهر تناقض الأعظمي فتارة يصرح بصحة الحديث ويدافع عن ذلك وتارة يقر بضعفه، وبذلك يظهر من هذا الصنيع تناقضات الأعظمي وافتراءاته التي رمى بها الألباني لكن الله برأه منها... فلا تبتئس أخا الإيمان فالله يدافع عن الذين آمنوا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/٩٦): «ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث ويعدلون عن مذهبهم جَهَلَةٌ زَنادِقَةٌ منافقون بلا ريب ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن «ابن أبي قتيلة» أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء، فقام الإمام أحمد وهو ينفض

---

(١) قارن مع الكويتية (ص ٩٠) والمصرية (ص ٥٨) فقد اثبتوه وستجد زيادة تفصيل في الجزء الثالث إن شاء الله

ثوبه ويقول : زنديق ، زنديق ، زنديق ، ودخل بيته فإنه عرف مغزاه(١) »

---

(١) هذا الأثر أخرجه الحافظ الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (١/١٣٢ ـ الرسائل المنيرية)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٣٨، ٢٨٠)، والخطيب البغدادي في «شرف اصحاب الحديث» (ص ٧٤)، وابن الجوزي في «مناقب الامام أحمد بن حنبل» (ص ١٧٨)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/٢٩٩).

تحريف الأعظمي وافتراؤه على أصحاب الحديث

من دَيْدَنِ أهل البدع والأهواء أنهم يذكرون ما لهم ويكتمون ما عليهم فترى أحدهم إذا أراد أن يُؤلِّف أو يَرُدَّ لجأ إلى أسلوب التحريف الذي يفسد الحق في مقالات أهل العلم، وهذا إجحافٌ واعتسافٌ، وبُعدٌ عن الانصاف

قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني رحمه الله: «واعلم أن تركَ كلام الخصم ظلمٌ ظاهرٌ، وحيفٌ عليه واضح، لأنه إنما تَكَلم ليكون كلامُه مُوازِناً لكلام خصمه في كفة الميزان الذهني، ومُوازياً له في جولة الميدان الجدلي، لأن المنفرد يرجح في الميزان وإن كان خفيفاً، ويسبق في الميدان وإن كان ضعيفاً، وهذا كله إذا كان للخصم كلامٌ يُحفظ، واختيارٌ يصحُّ أن يُنقض، فمن العدل بيانُ قوله، وحكايةُ لفظهِ، وأما إذا لم يكن له مذهب ألبتة، وإنما وهم عليه في مذهبه، ورُمي بما لم يقل به، فهذا ظلم على ظُلمٍ، وظلماتٌ بعضها فوق بعض(١)» أ. هـ

(١) العواصم والقواصم: محمد بن إبراهيم الوزير، مصورة جامعة أم القرى ((١/لوحة ٣٥/ب)

ومن هذا الباب شنيع فعل الأعظمي ـهداه الله ـ أنه إذا أراد أن يحتج بحديث ضعيف ذكر التعديل المنقول في رواته وحذف التجريح والعكس بالعكس وقد يصنع ذلك في حق راو واحد(١)

١ ـ نقل (ص ٧١) عن «تهذيب التهذيب» قول ابن حجر: إن عبد الملك بن نافع روى عنه إسماعيل بن أبي خالد وأبو إسحاق الشَّيباني، والعوّام بن حوشْبَ، وحُصَين بن عبد الرحمن، وقُرَّة العجلي، ولَيْثُ بن أبي سُلَيم. ثم قال (ص ٧٢) «فهؤلاء ستة أربعة منهم ثقات أثبات»

قلنا: هذا تحريف وتدليس بل ثلاثة ثقات أثبات وهم: اسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق الشيباني، والعوام بن حوشب.

أما الرابع فهو حصين بن عبد الرحمن السُّلمي ثقة تغير حفظه في الآخر أفاده الحافظ ابن حجر في «التقريب» وذكره الذهبي في«الميزان»قائلاً: «صدوق إن شاء الله» أليس حشره في زمرة الثقات الأثبات تحريفاً وتدليساً.

ثم قال: «وواحد ـأعني قرة العجلي ـذكره ابن حبان في «الثقات»وقال: «يخطىء» قلنا: وهو من رجال «الميزان»

---

(١) انظر على سبيل التذكير فقرة رقم (٧) في المبحث السابق

(٣٨٨/٣) قال فيه ابن معين : «لا شيء» ثم قال : «وواحد صدوق كما في التقريب»

قلنـــا :

أ ـ يعني ليث بن أبي سُلَيم وقـد زَوَّر الأعـظمي قـول الحافظ ، وصوابه : «صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه ، فترك»

فعجيب أمر الأعظمي كيف تجرأ وأثبت كلمة «صدوق» وهي تـدل على إطـلاقهـا أن حـديث ليث حسن ، وحَـذَفَ العبارات الدالة على ضَعْفِ ليث واطراح حديثـه إذا تفرد ولم يتابَع .

أهذه هي الأمانة العلمية التي أخذها الله على أهل العلم في قوله عز وجل : ﴿وَإذ أَخَذَ الله ميثاقَ الّذينَ أُوتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّـهُ للنّاسِ وَلا تَكْتُمـونَـهُ﴾ [آل عمـران : ١٨٧] أم أن الأعظمي لا يعدّ نفسه منهم؟!

ب ـ ومن هنا تعلم ظُلم الأعظمي لابن حزم عندما رماه بالكذب (ص ٧٢) : «وقال في الليث ضعيف وكَذَب فإن الليث صدوق»

إن ابن حزم رحمه الله صـادق فيما قـال لكن الأعظمي متناقض جائر أما أنه متناقض فقد سبق أن ذكرنا ذلك وأكدناه

(فقرة ٧) في البحث السابق وأما أنه جائر فإليك برهان ذلك

١ ـ قال ابن منظور في «لسان العرب» (١٥٣/٤) «الجور: نقيض العدل، جارَ يجور جوراً. وقوم جَوَرةٌ وجارَةٌ أي ظلمةٌ. والجَوْرُ: ضد القصد. والجَـوْرُ ترك القصد في السير، والفعل جار يجور وكل ما مال، فقد جار. وجارَ عن الطريق: عدل والجَوْرُ الميل عن القصد. . .»

٢ ـ إذا كان الجوْرُ نقيضاً للعدل فهو الظلم وقد ظلم ابن حزم ورماه بالكذب

٣ ـ إذا كان الجَوْرُ تركاً للقصد في السير فقد ترك الاستقامة بعد ما وافق ابن حزم على تضعيفه ومال وعَدَل عن الطريق

٤ ـ إذا كان الجور ميلاً عن القصد فإن الأعظمي ترك أقوال أهل العلم ومال عن قصدهم فوثق الليث وهو ضعيف واليك مقالات أهل العلم في الليث.

أ ـ قال ابن حبان في «المجروحين» (٢٣١/٢) «. . . اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس في أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين».

ب ـ روى ابن أبي حـاتم في «الجـرح والتعـديـل» (١٧٨/٧) بإسناد صحيح عن عيسى بن يونس وقد قالوا له : «[لِمَ](١) لَمْ تسمع من ليث بن أبي سُلَيم؟ قال قد رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن ! »

ت ـ فإن قيل : أن ابن معين قال فيه : « لا بأس به » كما في «الميزان» (٣/ ٤٢٠) فنقول لا يغتر طالب العلم بهذا التوثيق لأن هذا في رواية عنه ، وإلا فقد روى الثقـات عن يحيى بن معين تضعيفه . قال معاوية بن صالح عن ابن معين «ضعيف إلا أنه يكتب حديثه» «التهذيب» (٨/ ٤٦٧) قال ابن أبي حاتم (١٧٨/٧) اخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سألت يحيى بن معـين عن حديث ليث بن أبي سليم فقـال : «ليس حديثه بذاك ، ضعيف» والقول الأخير هو الحقيق بالاعتماد، لأن سبب تضعيفه واضح وهو الاختلاط والجمع بين القولين أن يحيى أراد بـالأول أن ليثاً صـدوق في نفسه(٢) أي لا يتعمـد الكذب ، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج عن أمـر لا يملكه وهـو الاختلاط ، وهذا ما أشار إليه يعقوب بن شَيْبَة في قوله المنقول في «التهذيب» (٨/ ٤٦٨) : «هو صدوق ضعيف الحديث» ومثله

---

(١) ليس في الأصل والتصحيح من التهذيب (٨/ ٤٦٧)

(٢) هذا رد على ما ادعاه الأعظمي (ص ٤٧) حول كلمة «صدوق» وسيأتي مزيد بيان لذلك في الجزء الثالث ان شاء الله

قول ابن سعد: «كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث» فتبين أن الأئمة مجمعون على تضعيف ليث، وهذا لا يعني أن ليثاً لا يستشهد بحديثه وإنما لا يحتج به عند التفرد، لذلك أخرج له مسلم في المتابعات. والله أعلم.

٢ ـ لكنه عندما أراد (ص٥٢) تضعيف زيادة: «أيسرك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نار» قال: «لا سيما أن هماماً قال فيه الساجي إنه سيء الحفظ، ما حدث من كتابه فليس بشيء، وقال البرديجي: يكتب حديثه ولا يحتج به»

قلنا:

أ ـ هذا تحريف وتزوير، صوابه، قال الساجي: **صدوق** سيء الحفظ ما حدث من كتابه فهو صالح وما حدث من حفظه فليس بشيء. وقال البرديجي: **صدوق** يكتب حديثه ولا يحتج به» كما في «التهذيب» (١١ / ٧٠) **فانظر رحمك الله كيف طوى ذكر كلمة** «صدوق» في المكانين **وذكر التجريح** عندما أراد تضعيف زيادة همام بن يحيى بينما **أثبت كلمة** «صدوق» وحذف التجريح عندما أراد إثبات أن ليثاً محتج به.

ونحن نتساءل كما تساءل الأعظمي (ص١١) «أهذه هي القاعدة المتبعة التي قعدها المحدثون، وهذا هو نهجهم في التصحيح والتضعيف...»؟! عجيبٌ أمرُ الأعظمي ـ هداه

الله ـ كيف يبصر القذاة في عين غيره وينسى الجذع في عَيْنِهِ(١)!!!

ب ـ لو صح نقل الأعظمي عن الساجي وغيره فإننا نقول ما قاله في شأن أبي بكر بن عياش (ص٤٣) : «لاحتمال أن يكون حدث به من كتابه وكتابه صحيح»

ت ـ ونحن والحمد لله لا نُحَكِّم الاحتمالات والأوهام ، كما صنع الأعظمي في غير ما موضع فنقول : إنَّ هماماً ثقةٌ في حفظه شيء يسير لا يضر إن شاء الله ، وهو محتج به في الصحيحين ، وقد أجاد وأفاد الحافظ ابن حجر رحمه الله في الذبَّ عنه في «هدي الساري» (ص٤٤٩) ، ثم قال : «وقد اعتمده الأئمة الستة والله أعلم» .

فهؤلاء الأئمة الستة ـ وناهيك بهم ـ قد شحنوا كتبهم بحديث همام بن يحيى ، فلو تركنا حديث همام وأمثاله لأغلقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة .

أفما لك عقل يا أعظمي ، أتدري فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنُزَيِّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدري أن هؤلاء الأئمة أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق

---

(١) اقتباس من قوله ﷺ : «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه ، وينسى الجذع أو الجدل في عينه معترضاً» انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» لشيخنا (٣٣)

من ثقات كثيرين ذكرتهم ، ونحن نشتهي أن تعرفنا من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر. وقد نقل الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٨٨) عن أبي موسى المديني قوله : «قَلَّ إمامٌ إلا وله زلّة ، فإذا ترك لأجل زلَّته ، ترك كثير من الأئمة ، وهذا لا ينبغي أن يفعل . . . » فتدبر!

٣ ـ عندما أراد تضعيف حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (ص٨٣) «ما أسكر كثيره، فقليله حرام» قال : «ففي هذا الاحتجاج أن حديث عبدالله بن عمرو في إسناده العمري الزاهد وهو ضعيف»

قلنا : لنا على كلماته تعليقات:

أ ـ هذه فرية بلا مرية فليسم لنا الأعظمي أحداً من الأئمة قال في العمري الزاهد إنه ضعيف .

والصواب أن العمري الزاهد هو عبد الله بن عبد العزيز ابن عبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب قال النسائي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين : «صالح ليس به بأس» أفاده الحافظ في «التهذيب»(٥/ ٣٢)

وقال الحافظ في «التقريب» (١ / ٤٣٠) : «العمري الزاهد ثقة كان ابن عيينة يقول: إنه عالم أهل المدينة» وقال الذهبي في «الميزان»: «وثقه النسائي»

فما الذي دهى الأعظمي حتى زعم ان العُمريَّ الزاهدَ ضعيفٌ؟!

ب ـ ليس في إسناد حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما العمري الزاهد. وإنما في إسناده العمري المدني فظن الأعظمي أنهما رجل واحد!!

ت ـ والعُمَريُّ المدني هو عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن ضعيف عابد «التقريب» (١ / ٤٣٥).

وأخرج أحمد (٢ / ١٦٧) حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه المذكور آنفاً من طريق العمري المدني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلنا: وهو إسناد فيه ضعف وعلته العمري المدني قال فيه الذهبي (٢ / ٤٦٥): «صدوق في حفظه شيء»

لكن تابعه اثنان من الثقات

١ ـ أخوه عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر

ابن الخطاب ويلقب أيضاً العُمري المدني(١) وهو ثقة ثبت كما في التقريب (١/٥٣٧)

أخرجه أحمد (٢/١٧٩) وابن ماجه (٢/١١٢٥) والنسائي (٨/٣٠٠ـ بشرح السيوطي) وغيرهم

٢ ـ أبو يونس العجلي: وهو الحسن بن يزيد بن فَرُّوخ الضَّمْري. ثقة كما في «التهذيب» (٢/٣٢٧) و«تقريبه» (١/١٧٢).

أخرجه الدارقطني (٤/٢٥٤)

٣ ـ وهاتان متابعتان صحيحتان، فواحدة تكفي لإثبات صحة الحديث، فكيف إذا انضم إليها غيرها؟!

٤ ـ ومن هذا القبيل أن الأعظمي احتَجَّ بعبد الملك بن نافع (ص ٧١ـ٧٢) وقد روى عنه ستة من الرواة، وبِالْيَسَع بن إسماعيل (ص ٧٣) وقد روى عنه سبعة من الرواة، لكنه لم يحتج بأسيد بن أبي أسيد البراد وقد روى عنه ثمانية من الرواة

---

(١) يطلق على الأخوين (عبد الله) و (عبيد الله) لكن يجب التفريق فالأول (عبد الله) فيه ضعف والثاني (عبيد الله) ثقة ثبت، إذن فالُمكَبَّر ضعيف، والُمصغر ثقة ثبت

وهم(١): حَجَّاح بن صفوان، وزهير بن محمد الخُراساني، وسليمان بن بلال، وعبد الرحمن بن عبدالله بن دينار، وعبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْديُّ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذِئْب، ومحمد بن عَمّار المُؤذِّن، وهارون بن موسى النحْويُّ.

وعلى الرغم أن الحافظ قال في عبد الملك بن نافع «مجهول»، واليسع بن إسماعيل ضَعَّفَهُ الدارقطني فقد عَدَّهُما الأعظمي من الرواة القبولين، لكن أَسيداً أبى الأعظميُّ أن يحتج به وقد قال الحافظ فيه: «صدوق».

٥ ـ قال (ص٥٣) معلقاً على حديث عائشة رضي الله عنها في تحريم الذهب المحلّق: «قلت: وهذا لو كان الحديث ثابتاً لكنه غير ثابت لأن النسائي قال: إنه غير محفوظ وهو من أهل الاختصاص في هذا العلم فلا بد أن يسلم له الألباني، وإن قال: إنا لا نسلم له حتى يأتي ببرهان. فما الفرق إذاً بينه وبين غير أهل الاختصاص، فغير أهل الاختصاص لو أتى بالبرهان المطلوب لمثل هذه المسائل لوجب قبوله»

لكنَّ الأعظميَّ ضَرَبَ صفحاً (ص٧٥) عن قول النسائي في حديث عبد الملك بن نافع (٨/٣٢٤ـبشرح

(١) تهذيب الكمال (٣/٢٣٦)

السيوطي) : «عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته (وذكر ذلك)»، ثم قال : «هؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ولو عاضده من أشكاله جماعة وبالله التوفيق» ثم ساق النسائي حديث أبي مسعود الذي احتج الأعظمي به (ص٧٢) لكنَّ الأعظميَّ طوى ذكر قول النسائي (٨/ ٣٢٥) : «وهذا خبر ضعيف لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه» فاحفظه أخا الإسلام فسوف تحتاجه فيما بعد إن شاء الله .

قلنا :

أ ـ فإن قال الأعظمي : إن النسائي أخطأ في حديث النبيذ وكذا ابن حزم كما افترض (ص٥٥) بل كما صرح (ص٧٨) بتخطئة أهل الحديث جميعاً .

أجبناه، بما أجاب به هو الألبانيَّ على الافتراض المذكور (ص٥٥) : «قلت : فما الفائدة في الرجوع إلى نفس الحديث وترك اتباع الأئمة لأنه إذا لم يسلم النسائي ولا ابن حزم من مثل هذا الخطأ العظيم فمن الذي يأمن أن يسلم منه ، بل من أعظم من هذا الخطأ فإنه مستبعد جداً أن يصل أحد إلى ما وصل إليه

النسائي من العلم والحفظ والاطلاع على طرق الحديث والتفطن لعلله»

ب ـ لماذا قلت: فلا بد أن يُسلِّم له الألبانيُّ، ولم تُسلِّم أنت له؟! ألأن الألباني ليس من أهل الاختصاص بهذا الفن وأنت من أهل الاختصاص؟ وهنا يلزمنا أن نكرر عليك ما ذكرناه (فقرة٢) في المبحث السابق: لا تنس انك قلت: فإنه من المستبعد جداً أن يصل أحد...» أم إنك المستبعد جداً... وهذا مستبعد جداً

٦ ـ ذكر حديث عائشة رضي الله عنها (ص٤١): أن النبي صلى الله عليه وسلم نزع الستر الذي فيه تصاوير فقطعه وسادتين فكان يرتفق عليهما ثم قال موهماً قراء كتابه أن عائشة لم يرد عنها ما ينقض قوله فقال: «والحديث ساكت تماماً عن إيجاب تغيير الصورة وغير متعرض له، فإن كان التغيير واجباً لم يجز لعائشة أن تطوي ذكره وتقتصر على ذكر مالا دخل له في تحليل استعمال الستر...»

قلنا: عائشة لم تطو ذكره، وإنما الأعظمي طوى كشحاً عن ذكر حديث النمرقة الذي يوجب التغيير، وقد ذكره شيخنا جزاه الله خيراً في «آداب الزفاف» (ص١٠٠) مباشرة بعد الأحاديث التي ذكرها الأعظمي.

نقـول إن الأعظمي فعـل ذلك لئـلا ينهـدم مـذهبـه، ويفتضح أمره. قال الألباني: «وعنها قالت: حشـوت وسادة للنبي ﷺ فيها تماثيل كأنها نمرقة فقام بين البابين وجعل يتغير وجهه، فقلت: ما لنا يا رسول الله؟ [أتوب إلى الله مما أذنبت] قال: ما بال هذه الوسادة؟ قالت: قلت: وسادة جعلتها لك لتضّجع عليها، قال: أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، وأن من صنع الصور يعذب يوم القيامة، فيقال أحيوا ما خلقتم (وفي رواية: إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة) [قالت: فما دخل حتى أخرجتها]..

قلنـا:ثم قال الألبـاني (ص١٠٢ـ حاشيـة): «أخرجـه البخاري (٢/١١، ٤/١٠٥) وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/٦٨) والزيادة له وإسناده صحيح... وهو صريح الدلالة على أنَّ الصورة الظاهرة تمنع من دخول الملائكة، ولـو كانت ممتهنـة لأنه صـلى الله عليـه وسلم امتنـع عن الـدخـول حتى أخرجت، وفيها قال كلمته: إن المـلائكة لا تـدخل بيتـاً فيه صورةً».

هـذا هو الحق الجـدير بـالقبول لأن فيـه إعمالاً لكـل الأحاديث الصحيحة الواردة ـ وهو ما درج عليه المحققون أمثال ابن حجر في «الفتح» وسيأتي بيانه في مكانه في الجزء الثالث إن

شاء الله ـ وليس صنيع الأعظمي الذي يذكر ماله ويكتم ما عليه كما وصف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أهل الأهواء بعد ما سبر غورهم ، وعجم عودهم ، وعرف بضاعتهم .

٧ ـ ولَمّا كان الشيخ الألباني مقصوداً من حملة الأعظمي الفاشلة لم ينج من تحريفات الأعظمي الذي امتدت يداه إلى تخريجات الألباني مفسدة المنهج العلمي الذي سلكه الألباني في كتبه ، ليوهم القراء أن الألباني مثله يتبع شهواتِه في التحقيق العلمي .

فقد ذكر (ص ٧٧ـ٧٨) أمثلة من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ليلزم الألباني وإخوانه بتصحيح أحاديث النبيذ بمجموعها فقال : «فهذه ثلاثة أحاديث (حديث ابن عمر ، حديث ابن عباس ، وحديث أبي مسعود) فلئن لم تتسع قلوب أصحاب الحديث لتسليم صحة واحد منها فلتتسع لتسليم صلاحيتها للاحتجاج بمجموعها

كما أن حديث «لا يرد القضاء إلا الدعاء» يُروى من حديث سلمان ، ومن حديث ثوبان ، وكلاهما ضعيف من جميع طرقه ، في بعضها من هو ضعيف وفي بعضها من هو منكر الحديث بَيِّن الضعف جداً ، وكذبه الأزدي ، وهو راوي

موضوع(١)، مع هذا قال الألباني والخلاصة أن الحديث حسن كما قال الترمذي بالشاهد . . » .

قلنـــا :

أ ـ أثبت العرش ثم أنقش فإن الأحاديث الثلاثـة التي ذكرتها لا تزيد بعضها إلا وهناً على وهن بشهادة جهابذة الحديث وصيارفة الفن باعترافك (ص٧٨) ، وسترى القول الفصل إن شاء الله في نهايات هذا الرد العلمي ، وسننقـل أقوال محققي الحنفية الذين اعترفوا بفساد مذهبهم في مسألة النبيذ .

نبئنا بعلم أيها الأعظمي كيف نترك اتفاق الأئمة عـلى تضعيف هذه الأحاديث بمفرداتها وبمجموعها ونتبع أمثالـك ممن لا يحسن تخريج حـديث حسب الأصول المقـررة في علم الرجال ومصطلح الحديث؟ وكتابُك الذي بين أيدينا خيرُ شاهدٍ ودليلٍ نُقَدمه للقراء الأعزاء .

ب ـ إن المثـال المضـروب الـذي ضـربتـه من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» فيـه تحريفـات عجيبة تنم عن تعصبـك الذي أوغر صـدرك بالسـوء فعمدت يـداك إلى تشويـه الحق وإظهاره بوجه الباطل المذموم .

---

(١) هكذا في الطبعـات الأربع : (ص ٧٠)، (ص٥٩)، (ص٩١)، (ص٧٧)، عـلى الترتيب وهو تعبير غير مستقيم ، والصواب : وهو راوي حديث موضوع .

١ ـ لم تعز الحديث إلى مظانه وهذا دليل أنك تخشى أن تنكشف حقيقة أمرك، وظلمك للأبرياء، فلو كنت بريئاً عادلاً لقلت الحق وشهدت به ولو على نفسك.

٢ ـ هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١٥٤) ولذلك نحن ننصح القراء الألبَّاء بالرجوع إلى تخريج الحديث هناك ومقارنته مع صنيع الأعظمي.

٣ ـ حديث سلمان مروي من طريق أبي مودود وهو ضعيف، وليس فيه متهم، فانظره (١/٢/٧٦)

٤ ـ حديث ثوبان مروي من طريق أبي الجعد، واسمه كما قال بعضهم: سالم بن أبي الجعد، فإن كان هذا فإسناد الحديث منقطع، وإن كان عبدالله بن أبي الجعد فهو مجهول، وإن وثقه ابن حبان، وأشار إلى ذلك الحافظ الذهبي في ترجمته في «الميزان»، فانظره (١/٢/٧٧)

٥ ـ حَسَّنَ الألباني الحديث بالشاهد من حديث ثوبان، وهذه الطريق ليس فيها كذاب أو متروك أو متهم كما زعمت وإنما تدور بين الجهالة والانقطاع

٦ ـ وإنما يوجد في حديث ثوبان زيادة: «وإن الرجل ليحرم بالذنب يصيبه» فتتبع الألباني ـ جزاه الله خيراً ـ طرق حديث ثوبان عند الرُّوياني (١٦٢/١) وابن عدي (ق ٣٤/١)

لعله يجد شاهداً للزيادة فلم يجد، لكنه وجد ما يعارضها.

٧ ـ ليس في طريق الحديث عند الرُّويَاني من هو متهم أو متروك، وإنما عند ابن عدي «أبو علي الدارسي»، وهو منكر الحديث بَيِّن الضعف وكذبه الأزدي

٨ ـ لذلك نقول: إن حديث ثوبان له ثلاث طرق:

الأولى: من طريق ابن أبي الجعد عن ثوبان، وعلتها الانقطاع والجهالة

الثانية: من طريق حفص وعبيد الله ابن أخي سالم عن سالم عن ثوبان، وعلتها أن حفصاً وعبيد الله لم يعرفهما الألباني.

الثالثة: من طريق أبي علي الدارسي حدثنا طلحة بن زيد عن راشد بن سعد عن ثوبان، وعلتها الدارسي وقد علمت أمره.

٩ ـ الألباني لم يجمع هذه الطرق لتقوية حديث سلمان، إذ أن طريق حديث ثوبان الأولى كافية لتقوية حديث سلمان وهذا الذي فعله الألباني فقد حسن الحديث بالشاهد من حديث ثوبان دون الزيادة التي جمع طرق حديث ثوبان ليجد لها شاهداً فلم يجد لذلك، قال الألباني (١/٢/٧٨): «والخلاصة: إن الحديث حسن كما قال الترمذي بالشاهد من حديث ثوبان، دون الزيادة فيه، فإني لم أجد لها شاهداً بل روي ما يعارضها...»

هذا كلام الألباني ومنه تلاحظ إن الأعظمي ذكر نصفه وحذف الباقي . ذكر ما يوهم القراء أن الألباني يستشهد بالمتروكين والمتهمين ونسي المسكين أنه نقل عن الألباني (ص٧٨) وفي المثال الذي يلي هذا الحديث ما يبطل دعوى الأعظمي هذه والتي دندن حولها كثيراً(١) ، وحذف الشطر الذي يبين حقيقة التخريج ويكشف أمر الأعظمي فإنه قال : «قال الألباني : والخلاصة إن الحديث حسن كما قال الترمذي بالشاهد» وحذف بقية الكلام ، فإلى الله المشتكى .

أما المثال الثاني فهو أيضاً مليء بالتحريف ورقمه في «الصحيحة» (١٦٠) فانظره لتعلم جلية الأمر ، والمثال الثالث كذلك ورقمه (١٠٩) ، وتفصيل القول فيهما سيأتي إن شاء الله ، لكن لنا ملاحظة تزيد حقيقة الأعظمي وضوحاً .

١٠ ـ عزا الأعظمي المثال الثاني إلى «الصحيحة» (٢/ ٩٠) وهو يدل على الجزء الثاني وصفحة (٩٠) أما المثال الثالث فعزاه إلى الصحيحة (٢/ ١٩٠)، والقارىء يفهم من ذلك على غرار المثال السابق إنه موجود في الجزء الثاني صفحة (١٠٩) ، لكن القارىء سيعود بخفي حنين إذا بحث وسيعييه البحث لو حاول كرة أخرى وذلك أن الأعظمي لم يذكر لفظ

(١) انظر فقرة (١٠) في المبحث السابق ، و (ص ٥٦) من الجزء الاول .

الحديث حتى يسهل الرجوع إليه ، ولم يتبع نمطاً واحداً في العزو فإن الرقم (١٠٩) هو رقم الحديث وليس رقم الصفحة التي رقمها (١٣) فالصواب أن يقول «الصحيحة»(٢ / ١٣) .

لماذا أيها الأعظمي هذا التلاعب؟ فالحديث الأول لم يعزه ، والثاني عزاه ، والثالث لم يُبيِّن العزو ، إن هذه الأمور مجتمعة كلها تشير بأصبع الاتهام إلى أن الأعظمي يحرف الحقائق كما يريد ويتمنى ، ويضع أمامه الأمور قبل التحقيق العلمي فإذا سار التحقيق حسب شهوته ورغبته فرح ، وأما إذا رأى باطله مدحوراً جنح إلى أسلوب التزوير وتحريف الكلم عن مواضعه من بعد ما عقله ، فتبصره يلوي اعناق الألفاظ الصحيحة ، ويثني أعطاف المعاني الصريحة ليحسبها من لم يعرف الألباني حفظه الله منهَجَهُ وقَوْلَهُ الذي يدين لله به ، ويدعو المسلمين إليه .

أيها القارىء المنصف : إنها مجرد إشارة أصبع(١) للذين أصيبوا بعمى الألوان ، وفقدوا القدرة على التمييز ، وأصبحوا لأسباب لا تخفى عليك مجرد أبواق ، تردد ما يلقى إليها من وراء البحار ، فرضوا بضحضاح من العلم ، فكان نصيبهم من بحره نُغْبة ، ولكنهم يتجشؤون من غير شبع ، ويتشبعون بما لم يعطوا ،

---

(١) عندنا من الأمثلة ما يطم المخالفين وستجد ذلك مبثوثاً في ثنايا «الرد العلمي» ان شاء الله

ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا، فيحسبهم ذو العين الكليلة عمالقة لأنهم يحسنون فن العرض والتمثيل، لكن إذا دعوا إلى نقاش علمي لَوَّوا أعناقهم لأنهم لا يقوون على التحليق في سماوات الجودة بأجنحة من علم غزير وإدراك بصير.

وذلك أن الفؤاد إذا خلا من جلال العلم وورع التقوى أضحى كهفاً خرباً تأوي إليه الذئاب الجائعة تفتش عن عجاف انقطعوا عن قافلة السلف الصالح، هممهم فترت، وعزائمهم وهت، لأنهم جمدوا على ما أفادوه في باكورة الصبا دون رغبة فيه، فاستمرؤوا حياة التقليد، وطاب لهم العيش على حثالات بعض المتأخرين، وأغلوطات الآرائيين، وخُيِّلَ إليهم أن أمة محمد ﷺ عقمت بعد القرن الرابع الهجري، وأن الففه احترق، وأن الأول لم يترك للآخر - وكم ترك السابق للاحق - وحرموا على كل متفتح العقل واسع التفكير نابغ ذكي النَظَرَ في الأدلة، واستنباط الأحكام فإن خالفهم في طريقتهم، نصبوا له الحبائل، وبغوا له الغوائل، ورموه عن قوس الافتراء والعناد، وقالوا لكبرائهم كما أخبر عنهم الخبير البصير بالعباد على لسان فرعون ذي الأوتاد: ﴿ **إِنِّيَ أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الفَسَادَ** ﴾ [غافر: ٢٦].

انتقادات الأعظمي في الميزان

بدأ الأعظمي ـ بعد مقدمته(١) ـ بذكر ما توهَّمَ فيه أن الأستاذ الألبانيَّ حفظه الله قد أخطأ في إيراده وشَذَّ في ذِكْرِهِ. فنحن هنا نورد كلامه بحروفه(٢)، ثم نُعَقِّبُ عليه بما يُهَيِّىءُ الله لنا معرفته من صواب، وإليه سبحانه المرجعُ والمآبُ.

١ ـ قال الأعظمي (ص ٨) من «كتابه»:

١ ـ أنه يقرأ «تصدق بأثوار من الأقط» ويُفَسِّره هكذا (أتوار): جمع تور: بالمثناة الفوقية: إناء من صفر، (الصحيحة ٢/١٦١)

وآحاد الطلبة يعرفون أن الصواب «بأثوار من الأقط»، والأثوار: جمع ثور، وهو قطعة من الأقط كما في «النهاية» (١/١٦٣)» أ. هـ

---

(١) وهي في صفحة واحدة، وقد رددنا عليها بحول الله وقوته في الجزء الأول ببضعة عشر وجهاً، فانظر (ص ٤٠ـ٥٠) منه

(٢) ونحن ننقل من الطبعة الأردنية

فنقول وبالله التوفيق ومنه العونُ والتحقيق :

الكلام على هذا من وجوه :

أ ـ إنَّ الأعظمي ـ ولله الحمدُ على كل حال ـ قد أصاب في هذا التوجيه ، وقوله حقٌّ فيه ، كيف لا ؟ وهو الانتقاد الأول ؟ ! !

ب ـ إنَّ الكلمة وردت هكذا في «مسند الإمام أحمد» (٢ / ٤٤٠) ، فنقلها الأستاذ الألباني منه ، وفسَّرها بناءً على ما هنالك ، فتفسيره لها ـ حسب ورودها ـ صحيح بلا ريب .

ت ـ إنَّ الكلمة قد تصحفت وتحرفت في أكثر من مصدر ، حتى في بعضها وردت «أثواب» بالباء الموحدة ، وانظر «فضل الله الصمد بشرح الأدب المفرد» (١ / ٤٤٠)(١)

ث ـ عَدُّ هذا التفسير من الألباني للكلمة خطأً مباشراً منه ، مجانبةٌ عن الإنصاف ، فهي ليست كذلك ، بل ـ كما ذكرنا ـ إنه تابَعَ ما ورد في «المسند» وليس من الممكن أن يُعيدَ الأستاذُ الألباني أو غيرهُ تحقيق كل كلمة من كل كتاب ينقل منه(٢) ، فذلك ما تفنى فيه الأعمار ولا ينتهي ، كما لا يخفى ، ثم إنَّ الأستاذ الألباني في نقله من الكتب ينقل مُخَرِّجاً ، وليس مُحَقِّقاً

(١) وانظر «مسند الطيالسي» (٢٣٧٦ ـ هندية) ففيها تصحيف مماثل للكلمة نفسها.
(٢) وإن كان يُنَبِّه في بعض الأحيان على شيء من ذلك

لها ، وخاصة إذا كان الكتابُ المنقولُ منه مطبوعاً كـما في هذا الحديث ، فتذكـر هذا جيـداً ، وقارنـه بتحقيقات الأعـظميِّ وتعليقاته ! !

جـ ـ أما قول الأعظمي : وآحاد الـطلبة . . . إلى آخـر كلامه في هذه المسألة ، فتلاعبٌ واضحٌ في الألفاظ ، لا يستفيد القارىء منه شيئاً سوى إثارة الصدور وملئها حقداً وعصبيةً ، وتوجيهُه للمسألةِ من الناحية العلمية ، صحيحٌ كما ذكرنـا في الفقرة «أ» .

حـ ـ قد قَدَّمنا في الجزء الأول أغلاطاً واضحة فادحـةً فاضحةً للأعظميِّ نتجت عن تسرِّعه وقلَّةِ نظره ، فهلاَّ رددنا عليه ما وسم به الألبانيَّ هنا؟!

خـ ـ ونزيد هنا مسألة تؤكد النقطة السابقة وتؤيدها وهي تعليقه في كتاب «الزهد» أثر رقم (٥١١) وفيه : « . . . ثم قال للغلام : اذهب بها إلى أبي عبيدة بن الجراح ، ثم تَلَّه ساعة في البيت حتى تنظر ما يصنع . . . »

فعلَّق عـلى كلمة «تَلَّه» بقـوله : «تـلَّ الشيء في يده : وضعه فيها . قلنا : وهذا تعليق ظاهر البطلان ، لا علاقـة له بسياق القصة وموضوعها ، إنما أوقعه بهذا الخطأ الشنيع عدمُ

معرفته بصحة قراءة الكلمة مع صواب رسمها، فالصواب في قراءتها: «تَلَهَّ» وهو فعلُ أمر من «تَلَهَّى» «يَتَلَهَّى». قلنا: ثم تنبه الأعظمي لذلك فاستدرك على نفسه في الكتاب نفسه فقال في «الاستدراك والتعقيب» (ص ٩) ما نصه:

«لِيُحذف هذا التعليق، فإنه، وهم، والصواب...» وذكر التوجيه الصحيح له، فتأمل تسرُّعه وعدمَ تدقيقه في فهم المسائل(١)!!

٢ ـ قال الأعظمي (ص ٨): «ومنها زعمه أن المباركفوري صاحب «التحفة(٢)» حنفيٌّ كما في فهرس «المسح على الجوربين» والواقع أنَّ المباركفوري من مشاهير الشاذَّة المعاندين للأئمة الأربعة وإن كان الألباني في شكٍّ من هذا فليسأل تلميذه الشيخ تقي الدين المراكشي الهلالي» أ. هـ

نقول:

أ ـ لا يخفى على مَن هو أقل علماً بكثيرٍ من الألبانيِّ أنَّ

---

(١) وقد تحرف عنده في «المصنف» (٢٠٠١٨) لفظ «الفتق» وهو بمعنى الحرب تقع بين الفريقين، فيكون فيها الجراحات كما في «النهاية» (٤٠٨/٣) إلى «الفتن» ووردت على الصواب في «المسند» (٥/٥) وشرح السنة (١٦٢٧)

(٢) وهو «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» مطبوع في الهند، ثم طبع في مصر، وهو من اجود الشروح ل «جامع الترمذي» وله مقدمة حافلة في علوم الحديث وأصوله وفي غالب ما يتصل ب «جامع الترمذي» من اصطلاحات حديثة.

المبـاركفوريَّ من كبـار أهل الحـديث الرافضـين للتقليد(١) ، الذَّابِّينَ عن السنةِ النبوية المشرَّفة .

ب ـ لكن الألبانيَّ ذكر ذلك إلزاماً لمتعصبة الحنفية ، إذ إنَّ المباركفوري ـكعامة أهل السند والهندـ كان حنفيَّ المذهب في بداية طلبه للعلم ، كما يُعلم من ترجمته في «نـزهة الخـواطر» (٨/٢٤٢) للعلامة الحسَني ، وكـذا ترجمـة بعض مشايخـه في «النزهة» (٨/٢٨٧) أيضاً .

ت ـ وذكر الألبانيُّ ذلك ليقول لمتعصبة الحنفية ـ من أمثال الأعظمي ـ: هذا عالمٌ ممن تفقَّهوا على مذهبكم ، وها هو يرجع إلى الحقِّ ، ولا يكابر في قبوله ، ولا يلوي أعناق النصوص لتأييد مذهبه .

ث ـ وإننا لنظن أنَّ هـذا مما لا يخفى عـلى الأعظميِّ ، ولكن . . .

جـ ـ ثم أمرٌ آخر أنَّ الألبانيَّ نفسَه كان يقول عن نفسِه : أنـا حنفي المذهب ، لأنـه تفقه في بـداية طلبـه على المـذهب الحنفيِّ (٢)، لكنه ـبَعْدُـ رفض التقليد ونَبَذَه ، كـما هو منهـج

(١) وهذا ما أشار اليه الأعظمي «بطريقته الخاصة» وذلك بقوله : من مشاهير الشاذة . . الخ ، وهذا محض افتراء كما يراه الناظر في «شرحه» المشار إليه .

(٢) وكان أبوه الحاج نوح من أكابر مشايخه في الفقه الحنفي كما سيأتي ان شاء الله

المحققين من أهل العلم والفضل، وانظر إليه حفظه الله وهو يقول في «إرواء الغليل» (٢/٢٧٨) في معرض رده على بعض المعلِّقين الناقدين:

«... فقد رأيت أن أكتب هذه الكلمةَ بياناً للحقيقة، وليس تعصباً... ولا طعناً في الإمام [أبي حنيفة] كيف وبمذهبه تَفَقَّهْتُ... ولكنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ... (١)»

قلنا: وفي هذا ردٌّ شافٍ على المتقولين الذين يفترون ويزعمون كذباً وزوراً وبهتاناً أن أستاذنا الألباني من الطاعنين في الإمام أبي حنيفة رحمه الله، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٣ ـ قال الأعظمي (ص ٨):

«ومنها قوله: هذا تحقيق استفدناه من تحقيقات الأئمة (الصحيحة ٣/١٨٨)، فإن هذا كلام مَن لم تَتَّسِع آفاق علمه، ولو اتَّسَعت: لَعَلِمَ أنَّ محدث الهند الشيخ النيموي سبقه إلى الظفر بهذا التحقيق الدقيق، وقد ذكره في كتابه: التعليق الحسن، انظر (أبواب المياه: حديث وقوع الزنجي في زمزم) أ. هـ

---

(١) بل إن الناظر في بعض كتبه القديمة يرى أنه كتب عليها: «من كتب محمد ناصر الدين بن نوح، الحنفي مذهبا الأشقودري مولدا»

نقــول :

لنا على كلامه هذا تعليقات :

أ ـ نَقَلَ كلمة الألباني **مُحَرَّفة مُصَحَّفة**، والصــواب فيها هكــذا : « . . وهــذا تحقيق دقيق استفــدنــاه من تــدقيقــات الأئمة . . . » !

ب ـ لو أنَّ الأعظمي تجرَّد من تعصبه وهواه ، لاتَّخَذَ كلمة الألباني هذه دليلاً على وفور علم الألبانيِّ وفضله ، ولِمَ لا ؟! وقد وافق تحقيقُه تحقيقَ من وصفه الأعظميُّ الناقد بـ « . . . محدث الهند الشيخ . . . » !!

ت ـ إشارة الأعظمي إلى أنَّ المرءَ لا تتسعُ آفاقُ علمه حتى يكون مُطَّلعِاً على جميـع الكتب إشارةٌ بـاطلة ، ودعوى كلهـا مُجازفة ، خاصة أن الكتب الهندية قلما تصل إلى البلاد العربية ، وإن حصل عليها وقرأها فهل من الممكن أن يكون البـاحثُ مستحضراً لكل بحثٍ فيها؟! الأمر الذي لا يتيسر لإنسان في الدنيا ، ولو كان كشيخ الإسلام ابن تيمية حِفْظاً(١) ، وكأحمد تيمور جمعاً(٢).

---

(١) فقد تواتر عنه استحضارُه العجيب ، وحافظته العظيمة ، وانظر « العقود الدرية » (ص ٢٥)

(٢) إذ أنه ترك مكتبة فيها ثلاثة عشر ألف مجلد ، نصفها مخطوط ، كما في كتاب « المعاصرون » (ص٣٩) للأستاذ محمد كرد علي رحمهم الله جميعا

ث ـ إن الاستاذ الألباني لم يدَّع أنه السابق في الظفر بهذا التحقيق الدقيق، لا النيمويَّ ولا غيرَه، بل كل ما ذكره أنه استفاد ذلك من تحقيقات الأئمة السابقين وتدقيقاتهم!! فهل في ذلك ضَيْرٌ عليه؟ أم أن هذا فعلُ أهل العلم منذ قديم الزمان.

جـ ـ النيمويُّ الذي أشار إليه الأعظمي من أكابر **متعصبة الحنفية**، فقد(١) «ألَّف كتاباً على نهج «بلوغ المرام» [من تصنيف الحافظ ابن حجر، العسقلاني، وهو شافعي المذهب] سمَّاه «آثار السنن» جَمَعَ فيه أحاديث المسائل الاختلافية بين أرباب المذاهب، وهَّن فيه وزيَّفَ أحاديثَ تُخالفُ المذهبَ الحنفيَّ، وإنْ كانت صحيحةً ثابتةً عند الأئمة النُّقَّاد المتقدمين من أصحاب الحديث، وأجاب عنها، وقوَّى الأحاديث التي تؤيد المذهب الحنفي في زعمه ولو بتأويلٍ بعيدٍ باردٍ. وإن كانت ضعيفةً غير ثابتةٍ، هذا هو ديدَنُه فيه، وقد استفاد في تأليفه كتابَ «آثار السنن» من الشيخ محمد أنور شاه الكشميري(٢) ثم الديوبندي، واستعان منه، فكان يعرِضُ عليه ما يؤلفه قطعةً قطعةً، حتى كان الشيخ محمد أنور مرافقاً

(١) اقتباس من ترجمة العلامة المباركفوري المتقدم ذكرُه، وهي ملحقة في «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص١٠) بقلم أبي الفضل عبد السميع المباركفوري رحمه الله

(٢) وهو من الشيوخ الذين تَخَرَّج بهم الأعظمي كما في «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة» (ص١٣٩) للأستاذ عبد الرحمن بن عبد الجبار الهندي، وانظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص٨)

فيه ، ولما كـان في صنيع الشيـخ النيموي هـذا منابـذةً للسنة الصحيحة وإماتتها ومخالفـةً للحقِّ والصواب ورفعهـما ، ألَّف شيخُنا « إبكارَ المنن » انتقد فيه « آثار السنن » ذباً عن حريم السنة النبوية ، ورفعاً لما رامه المستعينُ ـ الشيخ النيموي ـ والمستعانُ منه الشيخ محمد أنور الكشميري ـ أظهر فيه الحقَّ والصوابَ وأيَّده بدلائلَ لا تُردُّ ولا تُدفَعُ قال فيه بعد الحمد والصلاة : هذه فوائد علقتها على « آثار السنن » وعلى تعليقه المسمى بـ « التعليق الحسن » وعلى تعليق تعليقه المسمى بـ « تعليق التعليق » كلها للمـولـوي ظهـير أحسن النيمـوي ، أكثـرهـا اعتـراضـات ، ومناقشات له ومباحثات معه ، انتهى . وهو كتاب حافل كمل في سنة ١٢٦٤هـ ، انتقد فيـه الجزء الأول من « آثـار السنن » يضطر مَن طالَعه إلى الاعتراف بأنَّ شيخنا بحرٌ في علوم الحديث ليس له من ساحل ، كأنَّه ذهبيُّ زمانه في نقد الرجال ، وبخاريُّ أوانه في معرفة علل الحديث ، وابنُ تيميَّة عصره في الاستبحار وشدة المعارضة والبحث(٢) » .

قلنـا : وانظر تـرجمته في « نـزهة الخـواطر » (٢٠٦/٨) للحَسَنيِّ

حـ ـ وأما عن تحقيق النيموي الذي أشار إليه الأعظمي

---

(١) انتهى المراد اقتباسه بحروفه من « ملحق مقدمة تحفة الأحوذي » (ص١٠)

وتبجَّح به ، فانظر ردَّ العلامة المباركفوري ـ المشار إليه آنفاً ـ عليه في « إبكار المنن في تنقيد آثار السنن » (٢٨ ، ٢٩) لتعلمَ من هو الذي لم تتسع آفاق علمه(١)

٤ ـ قال الأعظمي (ص ٨):

« ومنها ادعاؤه أنَّ ابنَ زيد الذي روى عنه ابنُ وَهْب في « تفسير الطبري » (٣٩٩/٥) هو عمر بن محمد بن زيد ، من رجال الشيخين ، وهذا مِن أشنعِ الأغلاط وأبْيَنِ الجهل ، ولم يقع فيه لو أنه حَضَر دروسَ العلماءِ ، وجَلَسَ في حلقات العلم ، فإنَّ صبيانَ مدارسنا يعلمون أنَّ ابنَ زيد الذي يروي الطبري عنه في تفسيره(٢) ، أو يروي تفسيراً من جهته ، هو عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم ، وقد زاد الألبانيُّ نغمةً في الطنبور إذ بنى على زعمه هذا أن رجال إسناد هذا الحديث ثقات كلهم ، وأن هذا الطريق خير طرق الحديث (الصحيحة ٥/٢ و١٦/٢) ، والواقع أنَّ عبد الرحمن ضعفه أحمد وابن المديني ، حكاه عنه البخاري وأبو حاتم ، وقال النسائي وأبو زُرعة : ضعيف ، وقال

---

(١) وقد بَيَّنا في الجزء الأول من كتابنا هذا جهل الأعظمي بتراجم كثير من الرواة والعلماء ممن هم مترجمون في أشهر الكتب المطبوعة ، واعرضنا عن إيراد ما هو اكثر من ذلك ، فمن هو الذي لم تتسع آفاق علمه؟

(٢) كيف يروي الطبري عن ابن زيد وقد توفي الأخير سنة (١٨٢هـ) وولد الطبري سنة (٢٢٤هـ) فبينهما مفاوز، لكنه ذكر الصواب بَعْدُ إذ قال مستدركا « أو يروي تفسيرا من جهته » تسرُّعٌ آخر

أبو حاتم : ليس بقويٍّ في الحديث . . . وكان في الحديث واهياً ، وقال ابن حبان : استحق الترك ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، ضعيفاً جداً ، وقال ابنُ خُزَيمة : ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه ، وقال الساجي : هو منكر الحديث ، وقال الحاكم وأبو نُعيم : روى أحاديثَ موضوعة ، وقال ابن الجوزي : أجمعوا على ضعفه ، وقال الطحاوي : حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف . فقارنوا بين دعوى هذا الشاذ الفارط أنه خير طرق الحديث ، وبين مفاد كلام هؤلاء النقاد من أنه في النهاية من الضعف ، ولم يقع في هذا إلا لتغلغله في الجهل» أ . هـ

نقول : لنا على هذا تعليقات :

أ ـ الصواب مع الأعظميِّ في هذا ، فهذا سهوٌ من الأستاذ الألباني سَدَّد الله خطاه ، وهو لا يضره ، ويرحم الله الإمامَ الذهبي(١) القائل رداً على أمثال الأعظمي : «فكان ماذا؟! فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبةُ؟ أمالكٌ؟»

ب ـ وللألباني في هذا الذهول عذرٌ مقبولٌ سائغٌ معلومٌ عند أهل العلم المنصفين، وهو أنه رأى ابنَ وهب قد ذكروا له

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٣٥)

في ترجمته رواية عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وذكروا كذلك رواية لعمرَ بن محمد بن زيد عن أبيه، فظن الألبانيُّ ـ بهذا التوافق العجيب ـ أنه هو، ومثل هذا يقعُ كثيراً للمشتغلين بهذا العلم كما يعلمه من عانى شيئاً قليلاً فيه.

ت ـ بل هذا ما وقع للأعظمي في غير موطن من تعليقاته وتحقيقاته نكتفي بذكر مثال واحد عليها، وهو تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (١٥٤٥) وفيه: حدثنا شريك بن عبد الله عن ابن وبرة عن إبراهيم أن رجلاً.. الخ

فقال معلقاً: «أظنه كرز بن وبرة، روى عنه الثوري، وابن شبرمة، وعبيد الله الوُصَافي، وفُضيل بن غزوان وغيرهم، وهو يروي عن نعيم بن أبي هند، كذا في الجرح والتعديل»

قلنا: فأنت ترى أخي القارىء ـ أن ما قاله هنا يُشبه تماماً ما وقع للألباني في ابن زيد، كما فصلناه في النقطة السابقة، فهل أصاب الأعظمي في قوله: «أظنه....»؟

الحقُّ أن هذا خطأ فاحش وقع نتيجة تحريف لم يتنبه له الأعظمي، وبيانه كما يلي: «... عن أبي وبرة» فتحرفت لفظة «أبي» فذهل الأعظميُّ، ولم ينظر في الكُنى من كتب الرجال وغيرها ألبتة.

ولو أنه نظر في «الكنى والأسماء» للدُّولابي ـ **وهو مطبوع في الهند** ـ لرأى في (٢/ ١٤٦) منه: «سمعت العباس بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو وبرة: الربيع بن(١) عبد الرحمن، حدثني عبد الله بن أحمد قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا شريك، عن أبي وبرة الربيعِ بن(١) عبد الرحمن قال: سألت إبراهيم الخ...

قلنا: وانظر «تاريخ يحيى بن معين» (٢/ ١٦٢ـ رقم ٢٧٤٩)، وأورد أبا وَبْرَةَ ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٤٦٦ رقم: ٢٠٨٨) وقال: سألتُ أبي عنه، فقال: ما بحديثه بأس(٢) فهل نقول ما قاله للألباني: «وهذا من أشنعِ الأغلاط وأَبْيَنِ الجهل، ولم يقع فيه لو...» إلخ؟؟

ث ـ ثم دلَّس الأعظميُّ في نهاية كلامه موهماً القراءَ أن الألباني يعرف أن في إسناد هذا الحديث عبدَالرحمن بنَ زيد ومع ذلك هو يُصَحِّحُه (!)، فنقول:

إنَّ حالَ عبدِالرحمن بن زيد بن أسلم مشهورٌ معلومٌ عند آحاد الطلبة، إذ ترجمته بين أيدينا في أشهر الكتب مثل: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٤) و«الصغير» (٢/ ٢٢٧) و«المعرفة

---

(١) وتحرفت فيه الى «عن»
(٢) وانظر أمثلة قريبة منه في «المصنف» (٢٢٨٥) و(٣٢٣٧) وغيرهما

والتـاريخ» (٢/ ٨٠٩) و«الضعفـاء» (ق/ ٢/٢٣١) و«الجرح والتعـديل» (٥/ ٢٣٣) و«المجـروحـين» (٢/ ٥٧) و«تهـذيب الكمـال» (ق ٧٨٩) و«تذهيب التهـذيب» (ق ٢/٢/٢١١) و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٦٥) و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٧) و«طبقات المفسرين» (١/ ٢٧١) للداوودي، وغيرها.

بل ذلك ما كتبه الألباني في مواطِن كثيرة من كتبه، نكتفي بنقل جملة واحدة من كلامه ليعرفَ الناظرُ حال الأعظمي من خلالها.

نقل الألبانيٌّ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٣٩) أثناء تضعيفه أحد الأحاديث كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيميَّـة رحمه الله في «القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة» (ص ٦٩) هذا نصه: «ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أُنكر عليه، فإنه نفسه قـال في كتاب «المـدخل إلى معـرفة الصحيـح من السقيم»: «عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على مَن تأمَّلها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه»، قلت: [والقائل شيخ الاسلام]: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيفٌ باتفاقهم يغلط كثيراً».

قلنا: ثم علَّق الألبانيٌّ على هذا النقل بقوله:

«وصدق شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه، وقد

سبقه إلى ذلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مُضَعِّفاً له، بل ضَعَّفه جداً علـيٌّ بن المديني و . . . ».

فهل ما حاول الأعظميُّ التوهيم به صحيح(١)؟؟ لكن الألباني ـ كما تقدم تفصيله ـ ظنَّ أنه راوٍ آخر، فبنى كلامه على ظنه.

ثم عرف الألباني الصوابَ في ذلك فقال ـ ونحن ننقل من خطه ـ: «وعلى ذلك فحديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم لا يصلح للاستشهاد لشدة ضعفه كما بينته في غير ما موضع من بحوثي».

٥ ـ قال الأعظمي (ص ٩ ـ ١٠):

ومنهـا حملهُ حديث: «إذا قلت للنـاس: أنصتـوا وهم يتكلمون فقد ألغيت على نفسك» (الصحيحة /١١٧)(٢) على التحذير من أن لا يقطع الرجل على الناس كلامهم، بل ينصت حتى ينتهي كـلامهم، وظنه أنـه فات السيـوطيَّ في «الجامـع

(١) والأعظمي يعرف رأي الألباني بعبد الرحمن هذا صريحاً، ودليل ذلك أنه نقل في (ص ٣٣) من الطبعة الأردنية من كتاب «حقيقة الصيام» لابن تيمية قولا له في عبد الرحمن انه ضعيف فعّلق عليه الألباني: بـل هو ضعيف جـدا. فلم يذكـر الأعظمي من هـو هذا «الضعيف جدا» حتى يلبس على القراء ويعمي عليهم فنعوذ بالله من الخذلان.

(٢) كذا في الأصل عند الأعظمي، والصواب في الترقيم: (٢/ ١١٧)

الكبير» والصواب ان هذا الحديث نفس حديث أبي هريرة، المروي من طريق ابن المسيب في «الصحيحين» ومن طرق أخرى عند مسلم، ولفظه: «إذا قلت لصاحبك: انصت يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد لغوت».

والدليل على ذلك أن الألباني أخرج الحديث برواية الإمام أحمد عن عبدالرزاق عن معمر... إلخ، والإمام أحمد اختصر الحديث، وقد رواه عبدالرزاق في «المصنف» بتمامه، فقال: عن معمر عن همام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا قلت للناس انصتوا يوم الجمعة وهم ينطقون، والإمام يخطب فقد لغوت على نفسك» (٢٢٣/٣) رواه أحمد بن يوسف السُّلمي عن عبدالرازق باللفظ الذي ذكره الألباني إلا أنه قال: «فقد لغوت» وزاد في آخره «يعني يوم الجمعة» انظر (صحيفة همام بن منبه رقم ١٢) ولكن الالباني ظنه حديثاً آخر لجهله، وزعم أنه فات السيوطيَّ فقال متبجحاً: «خذه فائدة عزيزة قد لا تجدها في مكان آخر» (الصحيحة: ١١٨/٢). أ.هـ.

فنقول: إن التصحيح المذكور من الأعظمي مبني على تخطئة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ فإن ثبت خطؤه ثبت خطأ الألباني، ولكن دونه خرط القتاد، فإن قول الأعظمي: «الإمام

أحمد أختصر الحديث. . . » يحتمل أحد وجهين لا ثالث لهما:

الأول : أن الإمام رحمه الله تَعَمَّدَ الاختصارَ المذكور(١).

الثاني : أنه وقع فيه خطأ دون قصد.

فنقول وأيهما أراد الأعظمي فهو اتهامٌ للإمام، وقد تقدم في مقدمات هذا الجزء كيف أن الأعظمي يناقض نفسه، فمرة يقبل بقول أهل الحديث، ومرةً يرفضه، وأخرى يعظمهم، ، وثالثةً يقلل من شأنهم، وهكذا الأمر هنا، بالنسبة لكلامه حول الامام أحمد، وبالتالي ما يندرج من متابعة الألباني، فيكون تخطئته لاحدهما تخطئةً للآخر!!.

وكلا الأمرين المشار إليهما بعيد، أما الأول: فواضحٌ، لأنه اختصار مُخلٌّ بالمعنى، تورط به الإمام أحمد قبل الألباني - بزعم الأعظمي - فظنه حديثاً آخر فإذا كان الأعظمي ينسب الألباني إلى الجهل بسبب هذا التورط، فماذا يقول فيمن كان السبب لهذا الجهل - بزعمه وافترائه - ومتعمداً له؟؟

وأما الآخر: فلأن نسبته الإمام إلى الخطأ والسهو في لفظ حديث - وهو جبلٌ في الحفظ والتثبت - ليس من السهل ولا

(١) وهذا هو الظاهر من قول الأعظمي «اختصر الحديث» لأنه لو أراد الأمر الثاني لقيده بقوله «خطأ» أو «سهوا» كما لا يخفى.

بـالموافق للقـواعـد العلميـة التي منهـا قـولهم: «زيـادة الثقـة مقبولة»(١).

ولا سيـما وقد تـابعه عـلى هذا اللفظ أحمـد بن يوسف السُّلَمي كما ذكر الأعظمي نفسه (!) والسُّلَمي هذا ثقة حافظ كما قال ابن حجر، وكان راوياً لعبد الرزاق ثَبْتًا فيه، كما قال ابن حبان في «الثقات» وهو من شيوخ مسلم في «صحيحـه» ومن شيوخ البخاري خارج «صحيحه»(٢).

فاتفاق هذين الحافظين يؤكد دفع احتمال وهمهما في رواية الحديث مختصراً سهواً بلْه عمداً.

فروايتهما مقدمة على رواية «المصنف» لأنها من رواية أحمد ابن منصور الرمادي، وهو وإن كان ثقة فأحمد أوثق منه وأحفظ، فكيف وقد تابعه السُّلَمي كما سبق بيانه.

فإن قيل: فقد زاد السُّلَمي في آخر الحديث: «يعني يوم الجمعة» فهذا يرجح رواية الرمادي!

فنقول: لا، لأن هذه الزيادة ليست من صُلب الحديث بل هي تفسير من بعض الرواة ـ كما هو ظاهر ـ فجعلها الرمادي من صلب الحديث، فهي تَعِلُّ رواية الرمادي، أضف إلى ذلك

(١) انظر تفصيل العلماء في هذه القاعدة في «شرح علل الترمذي» (٣٠٧) «توضيح الأفكار» (١/٣٣٩) و«فتح المغيث» (١/١٦٦) وغيرها كثير

(٢) تهذيب الكمال (١/٥٢٣) وفروعه

تفردها ثم مخالفتها لرواية أحمد. ثم أمرٌ آخر لا بد من التنبيه عليه انه يبدو أن هذا الاختلاف في ضبط لفظ هذا الحديث إنما هو من عبدالرزاق نفسه، بدليل هذا الاختلاف عليه، فعبد الرزاق ثقة لكنه يخطىء على معمر في أحاديث كما قال الدارقطني(١).

قلنا: وهذا من حديثه عنه.

ثم أمرٌ ثانٍ مهم: هو أن الحديث المشار إليه فيه لفظ: «. . . والناس يتكلمون» فهل يتكلم الناس في خطبة الجمعة؟ أم أنهم يلتزمون الصمت والاستماع؟؟

فالفرق بين الروايتين واضحٌ بَيِّنٌ.

وأمرٌ أخيرٌ أنَّ الأعظمي يدعي في حديثين مختلفين أنهما واحد ويجهل أو يتناسى ما وقع له من وَهَم كهذا الذي يوهِّم فيه غيره ـ من غير حق كما أثبتنا ـ وذلك في تعليقه على «مسند الحميدي» حديث رقم (٥٩١)، وهو قوله ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم أهل السماء». .

فقال: أخرجه الترمذي .

ثم الحديث رقم (٥٩٢) وهو قوله ﷺ: «الرحم شجنة من الرحمن فمن وصلها وصله الله، ومن قطعها قطعه الله» فقال

(١) الميزان (٢/ ٦١٠)

معلقاً عليه: هذا الحديث بهذا الإسناد وبهذا اللفظ عن عبدالله ابن عمرو لم أجده وأما بغيرهما فأخرج. . . . إلخ.

قلنا: لكن أخرجه الترمذي (١٩٢٤) وأحمد (٢ / ١٦٠) بلفظ: «الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، الرحم شجنة من الرحمن، فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعه الله».

قلنا: فالحديثان مجتمعان يشكلان هذا الحديث الذي ذكرناه. فهما مُقطعان منه، ومما يؤكد هذا أن الإسناد عند الحميدي واحد من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبدالله بن عمرو به . . . »(١).

قلنا: فهلا تنبه الأعظميُّ على هذا الاختصار ـ وهو حق ـ وترك التنبيه على ذلك الاختصار ـ وهو باطل ـ؟!!

٦ قال الأعظمي (٢) (ص ١٠):

منها قوله: «في المجمع» عذرة بالذال، ولعله الصواب ـ قلت: بل الصواب: غُدرة، بالمعجمة في أولها، والمهملة بعدها كما في «النهاية» قال ابن الأثير: كأنها كانت لا تسمح بالنبات، أو تنبت ثم تسرع إليه الآفة، فشبهت بالغادر لأنه لا يفي».

---

(١) وانظر لزاماً «تحفة الاشراف» (٨٩٦٦) وتعليق الحافظ ابن حجر عليه.
(٢) ولم يعزه لرقم وهو في «الصحيحة» (٢٠٨)

قلنا : والصواب ما أثبت الأعظمي، وليس في هذا ما يُضير الألباني، فإنه لم يجزم به، إنما قال: «ولعله الصواب».

ثم إن تعليقات الأعظمي طافحة بمثل هذه الاحتمالات، بل بما هو أشد من ذلك من ظنٍّ وحيرة وعدم معرفة، فلماذا يأخذ على غيره احتمالاً واحداً وينسى ما قدَّم من عشرات الاحتمالات؟!! وانظر على سبيل المثال لا الحصر تعليقاته على:

«سنن سعيد بن منصور» (١/١٠١، ١٣١، ١٤٩، ١٧٦، ١٨٨، و١٩١، ٢٢٩...).

و «كشف الاستار» (١/٢٣، ٤٧، ٦٧، ٩١، ١٢٥، و١٤١...).

«مسند الحميدي» (١/٨، ٩، ١٤، ١٥، ١٨، ٢٥، ٤٤...).

و «الزهد» (٢٦، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٨٨، ٩٢، ١١٠...).

وغير ذلك مما يصعب حصره.

وأمر آخر أننا قد بينا في مقدمة هذا الجزء أشياء من تصحيفاته وتحريفاته ـ فضلاً عن الجزء الأول الماضي ـ وشيئاً من

احتمالاته التي يكثر منها، حتى في كتابه الذي نحن في صدد الرد عليه «. . . . شذوذه وأخطاؤه»!!.

٧ ـ قال الأعظمي (ص ١٠، ١١):

«. . . ومنها قوله: «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال البخاري، غير الكناني» (الصحيحة رقم ٦٢٣)(١)، قاله الألباني في إسناد حديث رواه ابن حبان، وفيه عاصم بن عمرو وهو ضعيف جداً، ولكن وقع في المطبوعة من «الموارد» «عاصم بن محمد» تحريفاً من أحد النساخ، ولم يتنبه له المعلمي ولا عبد الرزاق حمزة، ولا الألباني، والحديث أخرجه البزار عن الزعفراني، الذي رواه ابن حبان من جهته بعين إسناد ابن حبان، وفيه عاصم بن عمر كما في «مجمع الزوائد» وكذا في «زوائد البزار»، وعاصم بن عمر، قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، وقال الترمذي: متروك، وقال مرة: ليس بثقة، وقد حاباه بعضهم فخفف من ضعفه، والحال أن الذي يقول فيه البخاري: منكر الحديث، لا تحل الرواية عنه، حكاه الألباني نفسه عن البخاري في (ضعيفته: ٥/١١٨). وتوثيق ابن حبان لا يُعبأ به عند

(١) كذا قال وهو خطأ صوابه ٢٢٣ وهكذا في الطبعات الأربعة ينشر الناشرون دون مراجعة أو تثبت

الألباني، فقد لينه مراراً، لا سيما وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء أيضاً، فأتساءل:أهذا هي القاعدة التي قعدها المحدثون؟ وهذا هو نهجهم في التصحيح والتضعيف الذي يدعو إلى سلوكه واختياره الألباني أم صنيع الألباني في تلعبه بالأحاديث يُشبه صنيع الولدان يتلاعبون بكرات القدم».

قلنا: هكذا يجزم الأعظمي أن عاصم بن محمد محرف في المطبوع من «الموارد» وأن الصواب عاصم بن عمر دون أن يقدم على ذلك دليلاً أو برهاناً، وهذا من شنيع الخطأ، وفاحش الغلط، فإننا نربأ بالأعظمي أن يجري في رسالته هذهوقد جرى ـ على القاعدة غير الإسلامية «الغاية تبرر الوسيلة»... فإن غايته الطعن في الألباني والتشهير به بين الناس ـ ونخص الذين أفادهم الله بعلمه ـ وإثبات الجهل له، وليس غايته التحقيق العلمي ـ كما ظهر من تعليقاته وكما سيأتي ـ وإلا فقل لي بربِّك أين الدليل على هذا التحريف الذي زعمه؟! وما الفرق بينه وبين غيْره لو قَلَب عليه الدعوى فقال: بل ما وقع عند البزار ـ يعني عاصم بن عمر ـ هو الذي تحرف على بعض النساخ منذ القديم، فلو ادعى هذا مُدَّعٍ بماذا يجيبه؟! ومع هذا فلدينا ما يرد دعواه، وما يرجح صواب ما ذكره الألباني في «الصحيحة» وخطأ الأعظمي وتَسرعه في جزمه المذكور ـ وهو أن الحديث من

رواية شَبَابة عن عاصم بن محمد ـ فقد ذكر الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عاصم بن محمد أنه يروي عنه شبابه، ولم يذكر روايته عن عاصم بن عمر، فكان ذلك دليلاً على أن صاحب هذا الحديث إنما هو عاصم بن محمد الثقة، وليس عاصم بن عمر الضعيف، فبطلت دعوى الأعظمي للتحريف، والله ولي التوفيق.

فإذا تبين هذا، علمت ما في قول الأعظمي فيما بعد: « . . . وعاصم بن عمر قال البخاري فيه: منكر الحديث. . . [وقوله]: فأتساءل أهذا(١) هي القاعدة المتبعة التي قعَّدها المحدثون. . . » إلخ كلامه. فنقول: هذا ينبىء ـ فوأأسفنا الشديد ـ عن حقد وحسد كبيرين، فهو كله عائد عليه، وسيلقي جزاء طعنه وتجريحه عند ربه الحكم العدل.

٨ ـ قال الأعظمي: ص (١١، ١٢):

«ذكر في «حجاب المرأة المسلمة» حديثاً لبريدة، فقال: شريك سيىء الحفظ، لكنه قد توبع، فذكر حديثاً لعلي بن ابي طالب بمعناه، وهذا يدل على أنه لا يعرف الفرق بين المتابع والشاهد وكذلك لا يعرف الألباني الفرق بين «طريقين»

---

(١) كذا قال (وهي كذلك في كل الطبعات سوى الكويتية فقد صححوها) والجادة: أهذه.

و«الحديثين»» ولذا يقول: «الحديث حسن بهذين الطريقين» فأسألك هل حديث بريدة وعلي حديثان أو هما طريقان لحديث واحد؟ ثم الألباني يُحسِّن حديث شريك مع أن في إسناده أبا ربيعة، وقد قال فيه ابن حجر: مقبول، وحديثه هذا من أفراده، (انظر ترجمته في التهذيب). وقد حكى الألباني في أبي خالد عن ابن حجر أنه مقبول، وفسره بقوله: يعني لين الحديث، وقد تفرد بهذه الجملة، ولهذا قال: هذا سند ضعيف» (الصحيحة رقم ٣٧٦) فما الذي ضعف هذا وحسن ذاك؟! وحسَّن الألباني حديث سلمة بن أبي الطفيل وهو مجهول، قاله ابن خراش(١) ولم يوثقه إلا ابن حبان (ولا يعتمد على توثيقه الألباني) وأما ردُّ ابن حجر قول ابن خراش بأن فطر بن خليفة أيضاً روى عنه فهو مخدوش، بأن فطراً لا يروي عن سلمة بن أبي الطفيل، بل عن سلمة بن الطفيل ولا يجوز القطع بأنهما واحد، وإن سلمنا لابن حجر قوله؛ فسلمةُ مستورٌ لم يوثقه إلا ابن حبان، وتوثيقه لين عند الألباني. وذكر في «حجاب المرأة المسلمة» حديثاً عزاه لابن سعد في اسناد «ربعي خراش(٢) عن امرأة عن أخت حذيفة» وذكر ذلك الحديث في «آداب الزفاف»

(١) كذا وانظر التعليق المتقدم (ص ١٠ فقرة ٢)
(٢) كذا في «الأردنية» والصواب: «وفي إسناده ربعي بن حراش».

معزواً للنسائي وأبي داود، وفي إسنادهما «ربعي بن خراش عن امرأته» فلم يعرف الألباني أن المرأة في أسانيدهم جميعاً هي امرأة ربعي، وقد حرف ناشر ابن سعد، فأثبت «امرأة» مكان «امرأته» وجهل ذلك الألباني فقال في «حجاب المرأة» (ص ٤٦). «في إسناده المرأة التي لم تسم» وقال في «آداب الزفاف»: «في سنده امرأة ربعي» (ص ١٦٠)».

نقول: لنا على كلامه تعليقات:

١ ـ الفرق بين المتابع والشاهد:

قلنا: يذكرنا صنيع الأعظمي هذا بالمثل السائر: «رمتني بدائها وانسلّت» والمثل الآخر: «مَن حفر بئراً لأخيه وقع فيها».

فإن الأعظمي ينسب الألباني إلى الجهل بالفرق بين المتابع والشاهد مع أن كتب الأخير طافحة باستعمال هذين اللفظين فيما وُضعا له أصلاً في علم المصطلح، ولكن الطاعن لا يشعر ـ. . . . ـ أنه وقع على أم رأسه فيما نسبه إلى الألباني.

فإن الاستعمال المذكور ليس أمراً لازماً، فقد يقال عن الشاهد متابعٌ من باب (التجوز والتسامح) وهذا سائغ عند المحدثين المُطَّلعين فقد قال غير واحد منهم الحافظ بن حجر رحمه الله: «قد يسمى الشاهد متابعة والأمر سهل»(١).

(١) «نزهة النظر» (١٥) وانظر «تدريب الراوي» (٢٤٢/١) و«اليواقيت والدرر» (ق٧٦) و«الفية السيوطي»(٥١) و«شرح علي القاري» (٩٣) وغيرها.

ونحن نذكر مثالاً وقع ـ فيما وقع ـ للأعظمي، وكيف أنه لا يفرق بين الجهالة، والترك والتهمة:

قال في تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (٢٠٧٧): أخرجه هق من طريق المصنف (٧/٤٤٣) قال ابن حزم: جميلة

بنت سعد مجهولة، **قلت ـ يعني الأعظمي ـ**: قال الذهبي: لا أعلم في النساء من اتهمت ولا تركت قلنا: والفرق جليٌّ واضح بين كلمة ابن حزم، واستدلاله بقول الذهبي، فالجهالة لا تستلزم الترك، ومما يؤكد هذا أن الذهبي ذكر جميلة في «الميزان» (٤/٦٠٥) ونقل قول ابن حزم نفسه وأقره، ولم يستدرك عليهما الحافظ ابن حجر في «اللسان» بل هي مذكورة في فصل «النسوة المجهولات» من «الميزان» (٤/٦٠٤) فلماذا هذه التعمية، وذلك التضليل من الأعظمي؟!

فتأمل أيها القارىء اللبيب كيف لم يفرق الأعظمي بين الجهالة من جهة والترك والتهمة من جهة أخرى، والفرق بينهما ظاهر جليٌّ؟

وتأمل كيف جعل هذا الأعظمي ما يَسر فيه أهل العلم والاختصاص واستعمله دليلا على جهل السالك سبيلهم، فَمَنِ الجاهلُ إذن ؟!!

٢ ـ الطريقان والحديثان :

نقول : لولا أن يُستغلَّ إعراضُنا عن الجواب عليه لَمَا سَوَّدنا حرفاً واحداً في الرد عليه لوضوح جهله في هذا الإشكال الذي خيل إليه جهلُه أنه أصاب من الألباني مقتلاً، ولم يدر المسكين أنه حُقَّ فيه المثل السائر: «على نفسها جنت براقش» فنقول: هما حديثان باعتبار، وحديث واحد باعتبار آخر.

أما الأول : فبالنظر إلى أن لكل منهما طريقاً غير طريق الآخر، فهما حديثان، وبالنظر إلى أن متن كل منهما واحدٌ فهما حديث واحد.

وأشهر مثال على ذلك حديث : «مَنْ كَذَب عَلَيَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار» فإنه حديث متواتر رواه نحو مئة من الصحابة، فهو بهذه الطرق مئة حديث، وأما من حيث المتن فهو حديث واحد.

وبملاحظة هذين الاعتبارين جمع العلماءُ بين الأقوال المتعارضة في عدد أحاديث «مسند الإمام أحمد».

ففي قول : إنها أربعون ألفاً، وفي آخر : ثلاثون ألفاً.

فقيل : الأول بالمكرر، والآخر بحذفه.

وكذلك جمعوا بين مَنْ قال في عدد أحاديث البخاري: (٧٢٧٥) بالمكرر، و(٤٠٠٠) بغير المكرر!

وبهذا يتبين لكل ذي عينين أن فعل الألباني بِعَدِّهِ الحديثَ بطريقيه حديثاً واحداً، لا غبار عليه عند أهل العلم(١)، ولكن رحم الله من قال: «من جهل شيئاً عاداه».

٣ ـ الكلام على تحسين حديث شريك:

لا بد من ذِكْر لفظ الحديث الذي عناه الأعظمي ولم يَسُقْهُ تدليساً على القراء، وذكر تخريجه الذي ردَّ عليه الأعظمي بطريقة ماكرة، حيث جعل كلامه فقرات فأوهم القارئين أنه يرد على الألباني في حديثين بإسنادين حَسَّنهما مع أن الحقيقة خلاف ذلك كما سيأتي بيانه:

أ ـ أما الحديث فهو: «يا علي لا تُتبع النظرة النظرة، فإنَّ لَك الأولى، وليست لك الآخرة».

ب ـ أما التخريج فقد قال الألباني في «الحجاب» (**٣٢**)(٢):

أخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي والحاكم،

---

(١) وانظر مثالاً آخر على ذلك فعل صاحب «مشكاة المصابيح» (رقم: ٢٦٣٤) و«هدي الساري» (ص٤٦٦).

(٢) حذفنا أرقام صفحات التخريج اختصاراً.

وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي من طريق شريك عن أبي ربيعة عن ابن بُريدة عن أبيه رَفَعه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلّا من حديث شريك، قلت - يعني الألباني -: وهو ابن عبدالله القاضي، وهو سيء الحفظ، لكنه قد توبع، فقد أخرج الطحاوي والحاكم وأحمد من طريق محمد ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التَّيمي عن سلمة بن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال له: «فذكر الحديث، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي».

قلت: يعني الألباني -: وفيه أن ابن اسحاق مدلس، وقد عنعنه. لكن الحديث حسن بهذين الطريقين ويشهد له الحديث الذي بعده(١).

قلنا: فإذا عرفت هذا التخريج تبين لك أن في هذه الفقرة من كلام الأعظمي عدة أمور:

أولا: كذبه في قوله: «... يحسن حديث شريك» فقد رأيت - أخي القارىء - أن الألباني قد ضعفه بقوله فيه «... سيء الحفظ» راداً به على الترمذي الذي حسنه لذاته.

---

(١) يريد حديث جرير: «سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة فأمرني أن أصرف بصري» رواه مسلم وغيره

فإن قيل : لعل الأعظمي أراد تحسين الألباني الحديث لغيره.

فنقول : هذا لا يلتقي بقوله: «مـع أن في إسناده أبـا ربيعـة . . » فإن وجـوده في الإسناد ـ وهـو مقبـول ـ لا ينـافي التحسين لغيره.

كما لا يلتقي ـ كذلك ـ مع قوله في الفقرة الآتية : «وحَسَّن حديث سلمة بن أبي الطفيل وهو مجهول» وسيأتي الرد عليه بها إن شاء الله .

ثانيا : هب أنه أراد التحسين لغيره، فحينئذ لا يصح رَدُّ التحسين من ضعف في الاسناد نفسه ـ لأن من صفة الحسن لغيره أن يكون في سنده ضعف ما ـ وإنما من ضعف في الإسناد الآخر الذي تقوى به الحديث. وهذا ما لا يصنعه الأعظمي، اللهم إلا إن أراد أن هذه العلة هي أقوى من سوء حفظ شريك بحيث إن السند بها يكون شديد الضعف فلا تصل التقوية بالطريق الأخرى، وهذا مع أنه شيء لا يخطر في بال الطاعن، فإنه مردود بأنها ليست علة أقوى من تلك عند الناقد لأن الأعظمي سلّم بقول الحافظ في أبي ربيعة: «مقبول» وبتفسير الألباني بقوله: «يعني لين الحديث»(١)، ومَن كان في هذه المرتبة من الضعف فهو ممن يُستشهد

(١) وهذا مقتبس من كلام الحافظ في مقدمة «التقريب».

به كأفضل من سيِّىء الحفظ لأنه ليس شديد الضعف. فتأمل.

ثالثاً: إننا لا نسلم بأنه لين الحديث، بل هو وسطه، فقد روى عنه جماعة من الثقات ووثقه ابن معين، وحَسَّن له الترمذي وصحح له الحاكم والذهبي ولازم ذلك(١)، أنه ثقة عندهم، وليس لهم معارض سوى قول أبي حاتم فيه: «منكر الحديث» وهذا جرح غير مفسر عند بعض أهل العلم والحديث على ما بينه العلامة اللكنوي في «الرفع والتكميل» (١٤٦-١٤٧) فلا يقدم على التعديل!!

رابعاً: قوله: «فما الذي ضعّف هذا وحسَّن ذاك؟!».

نقول: هذا السؤال من أصله باطل، ناشىء من ظنه أمرين لا حقيقة لهما.

الأول: أن كل من قال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول، فالواجب على الألباني وأهل الحديث أن يتلقَّوْه بالقبول وهذا غير واجب إذا ترجح خلافُه، فقد تبين بالتتبع والاستقراء أن في عدد ممن قال فيهم الحافظ: مقبول، من هو ثقة، ومن هو قريب منهم كأبي ربيعة هنا، ومن هو مجهول العين، وغير ذلك لا مجال

(١) كما هو مذهب الأعظمي!!

الآن لشرحه، والناظر في كتب الألباني وتحقيقاته يرى ذلك جلياً واضحاً ولا بأس من ذكر أمثلة على هذا حتى يطمئن القارىء:ـ

١ ـ نُبيح بن عبدالله العنزي قال في «التقريب» (٢/ ٢٩٧): مقبول. وهو ثقة كما في ترجمته من «التهذيب» و«السلسلة الصحيحة» (٤/ ٨٠).

٢ ـ نصر بن علقمة الحضرمي، قال في «التقريب» (٢/ ٢٩٩): مقبول. وهو ثقة كما في «التهذيب» و«السلسلة الصحيحة» (٤/ ٦٠٣).

٣ ـ سُبيع بن خالد، قال في «التقريب» (١/ ٢٨٤): مقبول. وهو ثقة، فقد روى عنه غير واحد، وانظر «السلسلة» (٤/ ٤٠٠).

٤ ـ أبو طعمة مولى عمر بن عبدالعزيز، قال الحافظ في «التقريب» (٢/ ٤٤٠): مقبول وهو ثقة انظر هذا الجزء (ص ١٤٠ـ١٤٣)

وغيرهم مما لا يخفى على الفطن اللبيب.

فاستنكار الأعظمي تضعيف هذا وتحسين ذاك ـ لو وَقَعَ ـ إنما هو قائم على أساس أنه يجب على الألباني أن يلتزم كل قول يصدر من عالم، وهذا «لا يصدر من عالم» ولا يمكن لأحد أن

يلتزمه حتى لو كان غـارقاً في التقليـد من أمثال الأعـظمي(١) وناشري كتابه، والآخر: ظنه أن الألباني حسّنه لذاته، فورد ـ بسبب ذلك ـ سؤاله المذكور، مع أن الألباني حسّنه لغيره كما تقدم بيانه لأن في سنده شريكاً المضعف بسوء الحفظ(٢). فإذا فهمت ما تقدم فالجواب على استشكاله باختصار:

إن الذي ضَعَّف هذا عدم وجود المتابع لأبي خالد، بل ومخالفته للثقات في الزيـادة التي تفرد بهـا كما بينـه الألباني في «الصحيحة» رقم **٣٧٦** وقد أشار الأعظمي نفسه إلى ذلك(!).

والذي حسَّن ذاك وجودُ الشاهد له، وهو حديثُ سلمة ابن أبي الطفيل عن علي فاختلفا، وسقط السؤال من أصله.

خامساً: قوله : وحديثه هذا من أفراده (أنظر ترجمته من التهذيب).

وقد سبق الجواب عليه مع ذكر الشاهد له، فلا فائدة من قوله هذا!!

٤ ـ الكلام على تحسين حديث سلمة بن أبي الطفيل:

يقال عن هذه الفقرة نحو ما قلناه في الـرد على الفقـرة

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص٤٠-٤١) وفي بداية هذا الجزء دليل ذلك من مخالفة الأعظمي، وانظر ما سيأتي مخالفته للحافظ بن حجر في ترجمة سلمة بن أبي الطفيل.
(٢) وسيأتي زيادة تفصيل لذلك في الجزء الثالث.

السابقة في فقرتي (أولاً وثانياً) وخلاصتهما أن الألباني لم يُحسّن حديث سلمة بن أبي الطفيل لذاته، وإنما جعله شاهداً لحديث شريك القاضي، فكلام الأعظمي هذا غير وارد أصلاً، كما بيّنا هناك وإن تعجب فاعجب من هذا الأعظمي الذي أخذ على الألباني في بداية رسالته أنه «لا يحابي في تخطئة الكبار أحداً. . . (١)» فإذا به يتطاول عليهم ويجزم بخطئهم فيما لا مجال لأحدٍ من المتأخرين أن يخالفهم.

فهذا هو الامام البخاري رحمه الله يقول في «التاريخ الكبير»: (٢/٢/٧٧ رقم ٢٠١٠): سلمة بن أبي الطفيل عن أبيه، روى عنه فطر. وقال حماد بن سلمة: عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن سلمة بن ابي الطفيل عن علي قال: قال لي النبي ﷺ: «إن لك كنزاً في الجنة».

فأفاد أنه روى عنه محمد بن إبراهيم أيضاً وهذا ما صرح به ابن أبي حاتم فقال في «الجرح والتعديل» (٢/١/١٦٦ رقم ٧٣٠): سلمة بن أبي الطفيل ـ وابو الطفيل: عامر بن واثلة ـ روى عن علي وأبيه عامر بن واثلة، روى عنه محمد بن ابراهيم ابن الحارث التيمي، وفطر بن خليفة، سمعت أبي يقول ذلك».

---

(١) وقد تقدم في الجزء الأول بيان تناقضه في هذا، ومثل ذلك في طلائع هذا الجزء

قلنا : فقد اتفق هؤلاء الأئمة على أن فطر بن خليفة إنما روى عن سلمة بن ابي الطفيل، وتبعهم في ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله فقال في (تعجيل المنفعة) (ص ١٦٠):

سلمة بن أبي الطفيل: عن علي رضي الله عنه، وعنه محمد ابن ابراهيم التيمي، قال ابن خراش: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت (١): أقر (٢) كلام ابن خراش وهو مردود، فإنه روى عنه أيضاً فطر بن خليفة كما جزم ابن أبي حاتم(٣)، وأفاد أن أباه هو عامر بن واثلة الصحابي المخرج حديثه في الصحيح، وأما قول ابن حبان: إن فطراً كان يقول فيه: سلمة بن الطفيل، فهو مرجوح.

قلنا : إذا علمت هذا كله، فماذا صنع الأعظمي بجرة قلمه الطائشة؟ لقد ضرب صفحاً عن كلام هؤلاء الجازمين بأن سلمة هذا هو ابن أبي الطفيل، وليس ابن الطفيل، ولم يعبأ كذلك بقول الحافظ ابن حجر: بأن من قال: «ابن الطفيل» قوله مرجوحٌ، فخالفهم جميعاً بقوله: «ولا يجوز القطع بأنهما

(١) يعني الحافظ ابن حجر
(٢) يعني الحسيني صاحب كتاب «الاكمال».
(٣) ومن قبله البخاري، ولا ندري كيف فات ذلك على الحافظ!!

واحد»!!. مع أنهم جميعاً لم يذكروا سوى ابن أبي الطفيل فهو واحد رغم أنف الأعظمي.

وثمرة الفرق بين أن يكون واحداً أو اثنين أنه في الحالة الأولى يكون عنه راويان. وفي الأخرى لكل واحد منهما راوٍ واحدٌ، فهو في هذه الحالة مجهول العين وفي الحالة الأولى مجهول الحال، ولذلك أنكر الحافظ على الحُسَيني، إقراره بقول ابن خراش فيه: مجهول(١).

وأخيراً فإن مناقشة الأعظمي الألباني حول هذا الحديث مناورة لا يستفيد منها القارىء شيئاً سوى الرد، لا شيء غيره، هذا هو الذي يريده الأعظمي، أما أن الحديث ثابت بمجموع الطريقين كما هو قول الألباني أو ضعيف كما يترشح من كلام الأعظمي ولا يفصح عنه، فهو أمر لا يهمه بل لا يمكنه البحث فيه لقلة درايته في دراسة الأسانيد ومعرفة علل الأحاديث ودرجاته.

ونود أن نوضح هنا أن كل طالب يعلم أن علم المصطلح والرجال إنما هو وسيلة لمعرفة ما صحّ مما لم يصح من الحديث فهل يدري القارىء الكريم لماذا اشتغل الأعظمي بالوسيلة عن

(١) سيأتي موقف معاكس لهذا من الأعظمي نفسه.

الغاية؟!. ولم يعط رأيه الصريح في الحديث هل هو ثابت أم لا؟! ذلك لأنه يعلم أنه ليس من رجال هذا الميدان فحسبه الطعن في الألباني، وفي بعض أقواله في الرجال وأحوال الرواة.

ومن هذا ـ حتى يتيقن القارىء ـ مناقشته الألباني في الفقرة الآتية مباشرة برقم (٩) ص ١٢ حول المرأة التي روت عن أخت حذيفة وزعم أن الألباني لم يعرف أنها امرأة ربعي بن حراش، وكتب ما يُقارب النصف صفحة حول ذلك، وبالتالي صرَّح بأنه عرف ذلك، فنقول له: هنيئاً لك يا أعظمي بهذه المعرفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع فإنها مجهولة على كل حال!!! فتأمل.

٩ ـ قال الأعظمي (ص١٣):

إن الألباني يحكي عن الصنعاني قوله: فإذا تشبه بالكافر في زيٍّ أو اعتقد أن يكون بذلك مثله كفر، وحكى عنه أن تكفير هؤلاء ظاهر الحديث (حجاب المرأة ص ١٠٥).

أقول ـ الأعظمي ـ: إن الألباني يحكي هذا ويقرّه فأخشى أن يكون أقر على نفسه بالكفر، ورمى به أصحابه الذين تشبهوا بالإفرنج والانكليز في أزيائهم، فلا يزال الناس يرونهم لابسي الجاكتات، والبنطلونات، حاسري الرؤوس، ويشاهدونهم

والألباني جميعاً يجلسون على الكراسي، ويكتبون وأوراقهم وكتبهم على الطاولات، ولا تزال أرجلهم في أحذيتهم، ويطيفون بالطاولة جالسين على الكراسي محتذين، ويأكلون كذلك، قد تشبهوا في ذلك بكفار اوروبا، ويستطيع كل ذي دين أن يحلف انهم لا يقصدون بذلك الا أن يعتقدهم الناس متمدنين، راقين كالإفرنج ونحوهم، ولا يعيِّروهم بالتأخر وعدم التنّور.

أفلا يصدق على هؤلاء انهم أحبوا أن يكونوا مثل كفار أوروبا تمدنا ورقياً، ومتطفلين على موائد عاداتهم، متظاهرين بأزيائهم، مفضلين هيئات مقاعدهم ومجالسهم ومكاتبهم ومطاعمهم على هيئات أهل الاسلام التي توارثوها عن أسلافهم، ألا يدري الألباني وأضرابه ما قد صح عن النبي ﷺ أنه ما أكل على خوان قط، وقال قتادة: كانوا يأكلون على هذه السفر(١).

قلنا: إن مجال الرد على هذه الفقرة وبيان ما فيها من البهت والافتراء والجهل بالشريعة الغراء، والإقدام والجرأة على الحكم على ما في قلوب الناس ونياتهم لشيء واسع جداً لا تتسع له هذه العجالة اللطيفة، وإنما نبين هنا بعض النقاط التي

(١) وفي المطبوعات الأربعة تحريفات أثبتناها في المقدمة فلتراجع

تكشف حال هذا الأعظمي وجرأته على الكذب والبهت والله المستعان :

أولاً : لقد حذف من كلام الصَّنعاني جملة من أوله تدل على غير ما حمله عليه الأعظمي فإنه قال :

«والحديث دالٌّ على أن من تشبه بالفساق كان منهم أو الكفار أو المبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة ، قالوا : فإذا تشبه بالكافرين في زيٍّ واعتقد أن يكون مثله كفر ، فإن لم يعتقد ففيه خلاف بين الفقهاء ، منهم من قال : يكفر وهو ظاهر الحديث ، ومنهم من قال : لا يكفر ، ولكنه يؤدَّب» هذا هو نص كلام الصَّنعاني الذي نقله الألباني في «الحجاب» واختصره الطاعنُ ، وأخذ منه ما يساعده على القدح في الألباني وأصحابه على قاعدة «الغاية تبرر الوسيلة»(١) فكلام الصَّنْعاني ليس في كل زي ، كما حمله عليه الأعظمي - بل هو خاص بما يختصون به ، ودليل هذا القيد حديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ لبس جبة رومية ضيقة الكمين(٢) ، فلو كان كل لباس يلبسه الكفار يُعَدُّ تشبهاً بهم إذا لبسه المسلم ، لم يلبس رسول ﷺ الجبة الرومية !! فاعتبروا يا أولي الألباب !! .

---

(١) وهي قاعدة كفرية صرفة .
(٢) أخرجه الشيخان وغيرهما .

ثانياً: يزعم الأعظمي أن الألباني أقر الصنعاني على ما استظهر من التكفير المذكور، وهو يعلم أن الناقل ليس مُلْزَماً بتبني كل ما في منقوله من الآراء، خاصة اذا كان القصد منه بعض ما فيه، كما يعلم أن القصد من نقله لم يكن من أجل تأييد قول من استظهر التكفير مطلقاً، أو عدمه، فإن كليهما مذكوران في المنقول عنه وإنما كان من أجل بيان اتفاق العلماء على تكفير من تشبه بالكافرين في زيٍّ معتقداً أن يكون بذلك مثله.

ثم وجهُ آخر أن الأعظمي تحاشى أن يذكر ما نقله الألباني (ص١٠٤) من كتابه المذكور عن شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله قبل النقل عن الصنعاني، وهو قوله في حديث «من تشبه بقوم فهو منهم»: «فقد كان يُحمل هذا على التشبه المطلق، فإنه يوجب الكفر، ويقتضي تحريم أبعاض ذلك، وقد يحمل على أنه منهم في القدر المشترك الذي شابههم فيه، فإن كان كفراً أو معصية أو إشعاراً بها، كان حكمه كذلك».

فهذا نص من الإمام: أنّ مطلق التشبه ليس كفراً، فلماذا لم ينسب الأعظمي للألباني إقراره عليه كما نسبه إلى إقراره لاستظهار الصنعاني!!

السبب في ذلك كله أن ذلك لا يساعده على التَّشفِّي من الألباني وإخوانه، والزامه إياه بأنه رمى أصحابه بالكفر بزعمه

أن شيخهم أقر الصنعاني بما يلزمهم به بالرغم من أن الأعظمي يعلم أن ابن تيمية اعلم وأعرف بطرق الاستنباط من الصنعاني بمراحل!

رابعاً: يدل قوله: «فلا يزال الناس يرونهم لابسي الجاكتات جميعاً.. الخ» على جهله البالغ بأن التشبه إنما هو فيما يختصون به من العادات على الرغم من وقوفه على هذا القيد في كلام الصنعاني المتقدم وحذفه إياه، حين نسبه إلى حكاية الألباني عنه لما سبق، ولا يبعد أن يصل به جهلُه إلى الطعن في الذين يركبون القطارات والسيارات والطائرات بزعم أنهم قد تشبهوا بالإفرنج أو الانكليز...»!!

خامساً: وأبلغ من ذلك جرأته على الله وافتراؤه على عباده المتدينين بقوله: «ويستطيع كل ذي دين ومعرفة أن يحلف أنهم لا يقصدون بذلك إلا أن يعتقدهم الناس متمدنين راقين كالإفرنج..» إلخ هذيانه.

أما جرأته على الله فواضحة من إقدامه على الحلف به تعالى على أمرٍ غيبي من أعمال القلوب التي لا يطّلع عليها إلّا علّام الغيوب سبحانه وتعالى.

وأما افتراؤه على عباده فلأنهم يعلمون قصة ذلك الصحابي الذي قتل المشرك بعد أن قال: لا إله الّا الله مسوغاً

فعله بقوله: ما قالها إلّا تقيّةً، فأجابه عليه الصلاة والسلام بقوله: هلّا شققت عن قلبه.»(١) ولا يشكون أن دلالة ظاهر هذا المشرك وحالته على ما قاله فيه الصحابي أقوى بكثير من زعم الأعظمي في أصحاب الألباني: «أنهم لا يقصدون بذلك إلّا ...»إلخ. فما كان لهم أن يُقدِموا على مثل هذا الرجم بالغيب، وإنما يفعله من هو مثل المؤلف في تجرئه على المسلمين في إطلاق الأحكام جزافاً عليه.

١٠ ـ قال الأعظمي ص (١٤ ـ ١٦):

ومن الدلائل الواضحة على جهله وقلة بضاعته في العلم إصراره على أن صيغة الفعل المجهول تستعمل دائماً للتمريض فكل حديث أو قول يحكي بصيغة «روي»، أو «يروى» أو «يذكر» فهو ضعيف لا محالة، وهل هذا إلا زعم فاسد، واعتقاد ظاهر البطلان، فكم من حديث أو قول أشير إليه بمثل هذه الصيغ وهو صحيح قوي لا يحوم حوله شك ولا ارتياب، وإليك بعض الأمثلة: (١) قال الترمذي: روي عن النبي ﷺ أنه قال: ويل للأعقاب الخ، قال المنذري الذي أشار إليه الترمذي رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه. (٢) وقال الترمذي: قد روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً

(١) متفق عليه

ثلاثا، فقال المبار كفوري: أخرجه ابن ماجه بسند لا بأس به (ص ١/٥٢). (٣) وقال الترمذي: هذا أصح من حديث شريك لأنه قد روي من غير وجه، إلخ. (٤) وقال الترمذي: حديث عمار حديث حسن صحيح.وقد روي عن عمار من غير وجه (١/١٣٣). (٥) وقد روي عن عمار أنه قال: تيممنا، الخ (١/١٣٦). (٦) قال الترمذي وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول بعد التسليم:لا إله إلا الله، إلخ، قال المبار كفوري: أخرجه الشيخان (١/١٤٤). (٧) قال الترمذي: قد روي عن النبي ﷺ أنه قرأ في الظهر قدر تنزيل السجدة، قلت: والحديث أخرجه مسلم كما في التحفة (١/٢٥١). (٨) قال الترمذي: وروى عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى (١/٢٥١) قلت: ولا شك في ثبوته عن عمر. (٩) قال الترمذي: وروي عنه ﷺ أنه كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مائة، قال المباركفوري: أخرجه الشيخان (١/٢٥٠). (١٠) قال الترمذي: وروي عنه انه قرأ إذا الشمس كورت، قال المباركفوري: أخرجه النسائي (٢٥٠). (١١) قال الترمذي: وروي عن النبي ﷺ إنه قرأ في المغرب بالطور، قال المباركفوري: رواه الشيخان وغيرهما (١/٥١). (١٢) قال الترمذي: وروي عن أبي بكر أنه قرأ في المغرب بقصار

المفصل، قلت: أخرجه مالك وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق (٢/١٠٩) وهو صحيح. (١٣) وقال الترمذي: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال من تمام الصلاة إلخ، وروي عن علي وعثمان أنهما كانا يتعاهدان ذلك، إلخ (١/١٩٣) وكل ما ذكره ثابت. (١٤) وقال الترمذي: وقد روي من غير هذا الوجه عن أنس، الخ، قال المباركفوري: رواه البخاري ومسلم وغيرهما (٢/٣). (١٥) قال الترمذي: قد روي عن عائشة عن النبي ﷺ نحو هذا، قال المباركفوري: أخرجه مسلم (٢/١٩٣). (١٦) قال الترمذي: قد روي عن أبي بن كعب أنه كان يحلف، إلخ، وقد أسنده الترمذي بعد ذلك، وقال: هذا حديث حسن صحيح (٢/٦٩). (١٧) قال الترمذي: وهذا أصح لأنه روي عن ابن جريج (٢/٥٠).

(١٨) قال الترمذي: وقد روي من غير هذا الوجه ثم أسنده وقال:حديث حسن (٣/٤٠). (١٩) قال الترمذي: قد روي من غير وجه عن أبي هريرة، قال المباركفوري: أخرجه الشيخان (٣٨٩). (٢٠) قال الترمذي: وقد روي عن ابن عباس، قال المبار كفوري: رواه ابن خزيمة (في صحيحه) (٣/٣٩١). (٢١) قال البخاري: ويذكر عن ابن عباس... في الرقي بفاتحة الكتاب ـ وقد أسنده في موضع آخر قال ابن

حجر (المقدمة ص١٧) . (٢٢) قال البخاري : ويذكر عن عبدالله بن السائب . . . قال ابن حجر : هو حديث صحيح على شرط مسلم ، أخرجه في صحيحه . (٢٣) قال البخاري : ويذكر عن عثمان . . . إذا بعت فكل إلخ ـ قال ابن حجر : فالحديث حسن لما عضده من ذلك .

والحق الحقيق بالقبول في هذا الباب أن صيغتي الجزم والتمريض ينبغي اعتبارهما ، فلا ينبغي إطلاق صيغة الجزم في شيء ضعيف ، ولا إطلاق كلمة التمريض في صحيح وقوي لكن أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم كما حكاه ابن حجر عن النووي في مقدمة فتح الباري ، ومعنى كون صيغ الفعل المجهول للتمريض أنها قد تستعمل ويراد بها التمريض لا أنها وضعت لذلك ، ولا أنها تستعمل في هذا المعنى دائماً ، الا أن يكون التزمه أحد من المصنفين كالمنذري في ترغيبه فإنه صرح أنه إذا ذكر حديثاً مبدوءاً بكلمة يروى أو روي فهو ضعيف ، وأما غيره من المصنفين فصيغة التمريض عند البخاري مثلا لا يستفاد منها الصحة (يعني أن صيغته لا تدل على كونه صحيحاً عند البخاري) لكن منه ما هو صحيح ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف ، صرح به ابن حجر وبرهن عليه بايراد أمثلته .

والحاصل أن ما يحكى أو يذكر بصيغة التمريض لا تستفاد من هذه الصيغة صحته، ولكن لا يلزم من كونه مذكوراً بصيغته أن يكون ضعيفاً لا محالة، ولذلك تجد ابن تيمية يورد حديثاً في الكلم الطيب بصيغة يذكر، وهو صحيح في نفسه، وله شاهد صحيح فيتعقبه الألباني لجهله ويقول: لا وجه عندي لتمريضه، (ص٧٥)، ويورد حديثاً آخر بهذه الصيغة وهو حسن، انظر (ص٥١).

نقــول:

أولاً: قوله: «تستعمل دائماً».

فنقول هذا زورٌ لم يقله الألباني يوماً، ولم يكتبه، بل ولا يمكن ذلك أن يصدر ذلك منه مطلقاً.

وأكبر دليل على هذا الافتراء أنه لم يعزه إلى كتاب من كتب الألباني كما فعل في غيره. كيف وصنيع الالباني في مؤلفاته على خلاف ذلك كما سيأتي؟ ولو فعل لافتضح أمره، فكل الذي يعتقده الألباني ويكتبه ويدعو إليه، أن الأصل في صيغ التمريض أنها موضوعة اصطلاحاً للتضعيف وليس هو الذي ابتدعه من عنده وإنما هو قول المحققين من العلماء كما سيأتي. . ولا ينافي ذلك ورود أحاديث صحيحة في «صحيح البخاري» أو

«سنن الترمذي» لأن ذلك اصطلاح خاص بهم(١).

ألا ترى إلى قول الإمام النووي رحمه الله في «المجموع شرح المهذب» (١/٦٣): قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يُقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو فَعَلَ، أو أَمَرَ، أو نَهى، أو حَكَمَ، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم... وإنما يُقال في هذا كله: رُوي فيه، أو نُقل عنه، أو حُكي عنه.. وما أشبه ذلك من صيغ التمريض، وليست من صيغ الجزم، قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن وصيغ التمريض لما سواهما. وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن يطلق إلّا فيما صح وإلّا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدب أَخَلَّ به... بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ما عدا حذّاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح: رُوي عنه، وفي الضعيف: قال: وَرَوَى فلان، وهذا حَيْدٌ عن الصواب!!

قلنا: وهذا كله على وجه العموم، ثم قال النووي رحمه

(١) كيف و «صحيح البخاري» فيه عدد من الأحاديث الصحيحة معلقةً بصيغة التمريض. ثم وصلها البخاري نفسه في مكان آخر من صحيحه!! والألباني من المعتنين بـ «صحيح البخاري» وذلك في «مختصره» له، حيث وصل معلقاته كلها، وحكم عليها بما تقتضيه الصناعة الحديثيّة من تصحيح او تضعيف.

الله في «التقريب» (**٣٩ ـ منهل**) حول ما كان معلقاً في البخاري: فما كان منه بصيغة الجزم، كَقال، حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم، كروي ويُذكر و... فليس فيه حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، وليس بـواهٍ لإدخاله في الكتاب المرسوم بـ «الصحيح»(١).

فهذا استثناء منه رحمه الله لصحيح البخاري من القاعدة فلا يجوز تعطيلها أو إهمالها لاصطلاح خاص للبخاري أو غيره، وكأن الأعظمي لاحَظَ هذا، فقال مناقضاً نفسه (ص ١٦):

«والحق الحقيق بالقبول في هذا الباب أن صيغتي الجزم والتمريض ينبغي اعتبارهما، فلا ينبغي إطلاق صيغة الجزم في شيء ضعيف، ولا إطلاق كلمة التمريض في صحيح وقوي، لكن أهمل ذلك كثيرٌ من المصنفين....» إلخ كلامه.

فنقول سائلين الأعظمي المتعالم: ما ثمرة هذا الحق الحقيق بالقبول؟ أليس هو الفهم عن العالم المفروض فيه أنه راعى هذا الحق؟ فاذا قال ـ مثلاً ـ : قال رسول الله ﷺ، فهمنا منه أنه صحيح عنده، وإذا قال ـ مثلاً ـ : رُوي عن رسول الله ﷺ فهمنا منه أنه ضعيف عنده،!! فما ذنب مَن يراعي هذا

---

(١) انظر «التدريب»، (١/١١٧ ـ ١٢١)

الاصطلاح أو الحق ـ بتعبيره ـ استعمالاً وفهماً إذا كان أهمل ذلك كثير من المصنفين!!

أليس هو شيء آخر أيضاً غير ما ذكره الأعظمي، وهو التزام المؤدَّى الصحيح لهذه الألفاظ: «قال» و«روي» ونحوهما؟ فإذا رأينا حديثاً مصدراً باللفظ الأول قلنا: إنه صحيح عند قائله، وإذا رأيناه مصدراً باللفظ الآخر قلنا: إنه ضعيف عنده، ونحن إن لم نَلتزم هذا لم يكن لذلك «الحق الحقيق بالقبول» ثمرة تذكر، إذ المعنى أن العالِمَ لا يجوز أن يقول في الضعيف إلا «يُروى» ونحوه من صيغ التمريض، أما الواقف على هذا القول، فلا ينبغي أن يفهم منه أنه ضعيف، وهل يقول هذا مَن له نظرةٌ في هذا العلم الشريف فضلاً عمن له دُربة!!؟

نعم، قد قال به هذا الأعظمي، فإنه عَقَّب على كلامه الذي نقلناه عنه آنفاً بقوله: «ومعنى كون صيغ الفعل المجهول للتمريض أنها قد تستعمل ويراد بها التمريض، لا أنها وُضِعَتْ لذلك».

وهذا تناقض بَيِّن، وهدم لقوله المتقدم: «فلا ينبغي إطلاق كلمة التمريض في صحيح وقوي»!!

وهذا حق، ولكن كيف التوفيق بينه وبين الذي نفاه أخيراً، ونقلناه عنه من أنَّ تلك الصيغ لم توضع للتمريض!!

أليس هذا من الأدلة الواضحة على أن الرجل لم يهضم هذا العلم بعد ـ إنْ كان بَلَعَهُ ـ وانظروا إليه كيف يقول: «قد تستعمل ويراد بها التمريض».

فإنه يُفيد أن هذا الاستعمال قليل، بينما لو عكس لكان أقرب إلى الصواب، أي: قد تستعمل ولا يراد بها التمريض بدليل صنيع البخاري والترمذي ونحوهما.

ثم إن الذي يدلُّك على جهل الأعظمي هنا جزمه بخلاف ما تقدم عن النووي أن المحققين من علماء الحديث وغيره أنهم قالوا: «فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن، وصيغ التمريض لما سواهما».

والأعظمي المتعالم يقول: ليست موضوعةً لذلك كما هو صريح قوله السابق، «قد تستعمل ويراد بها التمريض لا أنها وضعت لذلك».

فهل نأخذ بقوله الذي لم يسنده لأحد من أهل العلم على اختلاف مذاهبهم؟ ونُعرض عما قاله المحققون من علماء الحديث وغيرهم، أم نأخذ بقولهم، ونضرب بقوله عُرض الحائط؟

وخلاصة القول: أن صيغ الفعل المبني للمجهول موضوعة عند العلماء للحديث الضعيف، إلّا إذا تبين أن

لبعضهم اصطلاحاً خاصاً، فيراعى حينذاك اصطلاحه الخاص، كما تقدم عن البخاري والترمذي.

هذا هو «الحق الحقيق بالقبول» لا ما ذكره الأعظمي من رأسه....

وكان من الممكن أن يقال: إن هذا هو الذي يعنيه الأعظمي نفسه، كما يشير إليه قوله: «ولكن لا يلزم من كونه مذكوراً لصيغته أن يكون ضعيفاً لا محالة» فقوله: «لا محالة» صحيح، لا مخالفة فيه لما سبق عن البخاري وغيره، ولكن لا يزال الخلاف قائماً في أصل هذه الصيغة فالألباني يقول ـ تبعاً للعلماء المحققين ـ : إنها موضوعة للحديث الضعيف والأعظمي يقول: لا!!

وثمرة الخلاف تظهر في موقف الطالب أمام هذه الصيغة والذي ينبغي أن يهمه منها، أما الألباني فموقفه واضح كما في هذا البيان بل ومن جميع تحقيقاته وتخريجاته وهو أنه يفهم منها التضعيف، إلّا لقرينة أو اصطلاح خاص، وأما الأعظمي فالظاهر من كلامه أنه لا يفهم منها شيئاً لقوله السابق «قد تستعمل ويراد بها التمريض» فإنه يقابله أن يقول ـ وهو لازم له ـ(١): «وقد تستعمل ولا يراد بها التمريض».

---

(١) كما هو مذهب الأعظمي، وانظر الصفحة ٤٩ من الجزء الأول

وهذا يشبه تماماً قول بعض العلماء الذين يقولون: إن صيغة الأمر ليست للوجوب، وإنه لا يفيد شيئاً معيناً لا وجوباً ولا استحباباً ولا إباحة وإنما يفهم على ضوء الدليل الخارج عنه، فإذا دل على الوجوب فهو للوجوب، وإذا استحباباً فمستحب وهكذا؟ فكما أن هذا صريح في إلغاء قول جمهور العلماء(١) في أن الأصل في الأمر الوجوب فكذلك قول الأعظمي: إن صيغة المجهول لم توضع للتمريض، إلغاءٌ لقول العلماء المتقدم ذكره أنها موضوعة للتضعيف! . وهكذا يجد القارىء اللبيب أن كلمة «الدلائل الواضحة على جهله وقلة بضاعته في العلم» قد ارتدت على الأعظمي وأصابت منه مقتلاً!!

ومن هذه الدلائل: تعليله لقوله السابق: «إنه لا يلزم من كون الحديث مذكوراً بصيغة التمريض أن يكون الحديث ضعيفاً لا محالة» قولُه عِقبَه: «ولذلك تجد شيخ الإسلام ابن تيمية يورد حديثاً في «الكلم الطيب» بصيغة يُذكر، وهو صحيح في نفسه، وله شاهد صحيح فيتعقبه الألباني لجهله ويقول: لا وجه عندي لتمريضه (ص ٧٥) . . . إلخ

فنقول: هل هو صحيح في نفسه عند ابن تيمية أم عند

---

(١) انظر «تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » (٢/٢٠٠-٢٧٢) للدكتور محمد أديب صالح

الألباني؟ فإن قلت الأول ـ وهو الظاهر ـ رَدَدْنا عليك بما يأتي:

أولاً: ذلك رجم بالغيب إذ لا دليل لديك على هذا الزعم.

ثانياً: الدليل القاطع يقوم على أن شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى استعمل هذه الصيغة «يُذكر» فيما وضعت له عند المحدثين وهو التضعيف، فقد(١) «تتبعت الاحاديث التي أوردها في «الكلم الطيب» مُصَدِّراً إياها بالصيغة المذكورة، فرأيتها كلها ضعيفة الأسانيد وهذه أرقامها (٤٦ و ٥١ و ٦٣ و ١١٦ و ١٢٥ و ١٤٠ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٧٥ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢٢١ و ٢٣١ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥) إلّا هذا الحديث الواحد الذي أشار إليه الطاعن الناقد ورقمه فيه (١٢٥) ولتضعيفه إياه وجه، لأنه من رواية قتادة عن أنس، وقتادة منسوب إلى التدليس، ولذلك قلت في التعليق عليه: «رواه أبو داود بسند صحيح عن قتادة عن أنس» فلم أقل بسند صحيح عن أنس إشارة إلى تدليس قتادة، وإنما جزمت بصحته للشاهد الذي أشار إليه الطاعن وأخذه من تعليقي المذكور دون أن يشير إلى ذلك كما تقتضيه الأمانة العلمية، فقلت عقبه: «وأخرجه أحمد بسند صحيح، ولا وجه عندي لتمريضه كما أشار إليه المؤلف».

---

(١) نحن ننقل من خط الألباني.

وبذلك يتبين أن شيخ الإسلام استعمل هـذه الصيغة استعمالاً دقيقاً فيما وضعت له عند المحدثين، وهي التضعيف، فلا يجوز ادعاء الناقد حينئذٍ أنه استعملها فيما هو صحيح عنده، ويؤيده:

ثانيا: أني تتبعت الأحاديث التي صدرها بصيغة «ذَكَرَ» المبني للمعلوم، فوجدتها صحيحة وهـذه أرقامهـا (٢٠-١٩١-٢١٦-٢١٩) فهـذا يؤكد أن شيـخ الإسـلام راعى في هـذه الأحاديث اصطلاح المحدثين تصحيحاً وتضعيفاً، فظهر بذلك بطلان قول الطاعن الجائر أنه استعمل صيغة التمريض «يذكر» في الحديث الصحيح. وأن هذا الحديث الذي صدره بقوله: «يُذكر» هو ضعيف عنده وقد بينت وجهه آنفاً، وأن تعقبي إياه بقولي: «لا وجه عندي لتمريضه» هو الوجه، وهذا كله على أساس أن الطاعن الجائر يعني بقوله في الحديث: «وهو صحيح في نفسه» عند ابن تيمية، وأما إن كان يعني أنه صحيح عند الألباني، فكلامه أوضح في البطلان بحيث لا يحتاج إلى تسويد سطر واحد لبيانه لأن ذلك هو السبب الذي حملني على القول: «لا وجه لتمريضه» فتبين لكل ذي عينين من هو الذي يستحق أن يوصف بأنه يتعقب العلماء «بجهله»(١)!!

---

(١) انتهى ما اردنا نقله من خط الألباني بحروفه.

١١ـ قال الأعظمي (ص ١٧):

«ومن شواهد جَنَفه وجوره عن العدل والحق، وتعاميه عنه أنه لما حاول أن يضعف حديث الهيثم بن حَنش في قول ابن عمر: يا محمد، حين خدرت رجله، حكى عن الخطيب البغدادي أنه قال: الهيثم هذا مجهول، واقتصر على هذه الحكاية، فموه بذلك أن الهيثم لم يذكره إلا الخطيب، ولا يُعْلم عنه شيء سوى هذا، والواقع أن الهيثم ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكلاهما صرح أن سلمة بن كهيل أيضاً روى عنه فزالت جهالة الهيثم، وتحقق جهل الخطيب بذلك، وكلا المرجعين بمرأى من الألباني لأنه لم يعرف ما قاله الخطيب إلا بدلالة الشيخ المعلمي الذي نقل قول الخطيب في تعليقه على تاريخ البخاري، فلم يقم هذا الكفور بواجب شكره، لأنه لو فعل هذا لظهر ما هو بصدد إخفائه من ذكر البخاري الهيثم وارتفاع جهالته، فان كان هذا الصنيع هو الذي يدعو إليه الألباني من اتباع السنة الصحيحة فعلى هذا الاتباع السلام»

نقول وبالله التوفيق:

أولاً: لم يقف تطاول هذا الأعظمي المعتدي على

شخص الألباني فقط ـ إذن لهان الأمر بعض الشيء ـ ولكنه تطاول على مقام الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله . فنسبه إلى الجهل أيضاً ، وهذا مما يؤكد لنا عصبية الأعظمي لمذهبه الحنفي ، لذلك لم يتمالك من أن يصبَّ جام غضبه على الخطيب لأدنى مناسبة لما رواه في ترجمة الإمام أبي حنيفة من «تاريخه(١)» مما قيل فيه من القدح، مع أنه روى فيه المدح والثناء ـ أيضاً ـ بالأسانيد إلى قائليها شأن المؤرخ المتجرد عن أي هوى أو غرض كما قال ابن حجر الهيتمي في «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» (ص ١٠٣) فاللهم اعصمنا من التعصب لأحد إلّا بالحق.

ثانياً ـ زعم الأعظمي أن الألباني موه بأن الهيثم لم يذكره إلّا الخطيب . . . إلخ فلننظر الآن من هو المموه الحقيقي ؟!

قبل ذلك لا بد من ذكر نص كلام الألباني الذي اعتاد(!) الأعظمي أن لا ينقله بنصه لغاية لا تخفى على القارىء اللبيب! قال الألباني في تعليقه على «الكلم الطيب» (ص ١٢٠) تعليقاً على الحديث المشار إليه : «فيه علّتان» الأولى : الهيثم هذا مجهول ، كما في «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص ٢٨٨) هذا الذي قاله الألباني هناك فهب ـ أخي

(١) انظر (١٣/ ٢٢٣، ٤٢٣) منه .

القاريء ـ أن الألباني أضاف إليه ما أراد الأعظمي التمويه به فقال: «وصرح البخاري وابن أبي حاتم أن سلمة بن كهيل أيضاً روى عنه» فماذا تكون النتيجة؟!

نقول: إن الأعظمي باستدراكه هذا أراد أن يوهم الناس أن الهيثم يصبح ثقة بذلك، وإلّا لكانت محاولته لرد محاولة الألباني (بزعمه) لتضعيف الحديث فاشلة والحقيقة أن محاولته فاشلة على كل حال، لأن الهيثم برواية سلمة عنه لم يخرج عن الجهالة أيضاً، غاية ما في الأمر أنه ـ على قول الخطيب ـ مجهول العين، لأنه ذكره فيمن لم يرو عنه إلا رجل واحد، وهو أبو إسحاق السَّبيعي، وعلى رواية سلمة أيضاً عنه يكون مجهول الحال أو مجهول العدالة، وهو مردود غير مقبول الحديث أيضاً كمجهول العين، على الصحيح الذي عليه المحققون من أهل الحديث وغيرهم، كما في «التقريب» للنووي و «شرحه» للسيوطي (١/٣١٧ـ٣١٩) وعلى ذلك فقد بقي الحديث على ضعفه، ويتبين فشل الأعظمي في التمويه على القراء بتقويته!! فإن قيل: لماذا لم يتعرض الألباني لبيان هذه الحقيقة في تعليقه على «الكلم الطيب» حتى لا يتعلق به مثل هذا الطاعن فيشغب عليه؟!

قلنا : هو سبب من سببين :

الأول : وهو الأرجح أن تعليقات الألباني على «الكلم الطيب» مختصرةٌ جداً كما يعلم ذلك المتتبع لها ، فاقتصر الألباني في إعلال الحديث على الاعتماد على تصريح الخطيب بجهالة الراوي . ولم يعرج لبيان هذه الجهالة جهالة عين أم جهالة عدالة ! لأن ذلك اشتغال بأمر شكلي كما بينا آنفاً ، فلا تمويه كما زعم الأعظمي !! وإنما يحتاج الباحث المحقق إلى بيان ذلك عندما يكون لمجهول العدالة متابع مثله . فقد يتقوى الحديث بالمتابعة حينئذ ، وفي مثله يقول الحافظ فيه :«مقبول» وذلك ما قام به الألباني في تقوية الحديث السابق : «يا علي النظرة الأولى لك . . . » كما تقدم بيانه . وبمقابلة الرد عليه هنا والرد عليه هناك تتجلى للقارىء حقيقة علم الأعظمي فيما يرد به على الألباني !

فهنا تمسك بما ذكره البخاري وابن أبي حاتم من رواية اثنين عن الهيثم محاولاً بذلك تقويته وتوثيقه ، وهناك في ترجمة سلمة بن أبي الطفيل الذي ذكر البخاري وابن أبي حاتم أنه روى عنه اثنان أيضاً ووافقهما الحافظ بن حجر وبذلك خرج عن الجهالة العينية إلى الجهالة الحالية كما سبق بيانه فلم يُعرج الأعظمي على بيان هؤلاء الأئمة بل رده عليهم وجزم بأنه لم يرو

عنه إلّا واحد واعتمد فيه على قول ابن خراش فيه : مجهول وهذا عكس ما فعله هنا تماماً فإنه رد قول الخطيب في الهيثم أنه مجهول بذكر البخاري وابن أبي حاتم أنه روى عنه اثنان ، بل ونسبه من أجل ذلك ـ بكل جرأة ـ إلى الجهل ـ وهناك رد قول البخاري وابن أبي حاتم أن سلمة بن أبي الطفيل روى عنه اثنان وزعم أنه لم يرو عنه إلّا واحد . واعتمد فيه قول ابن خراش : مجهول . **زد على ذلك** أن الحافظ صرح برد هذا القول ولم يصرح برد قول الخطيب المذكور في الهيثم كما يأتي قريباً ، وهكذا يكون البحث والتحقيق من فضيلة الأعظمي !! وليس في ذلك أي مُسوّغ سوى أن الغرض الرد على الألباني وإظهاره أمام الناس بأنه جاهل بهذا العلم ، ولكن يأبى الله تبارك وتعالى إلا أن يكشف عن الحقيقة ويوقع هذا الناقد على أم رأسه ويظهر جهله بين الناس بكلام نفسه ، على حد القول السائر : «وعلى الباغي تدور الدوائر» .

والسبب الآخر : أنه يحتمل أنه لم يكن لديه يوم أن كتب التعليق(١) كتابي البخاري وابن أبي حاتم ، فاكتفى بالرجوع إلى كتاب الخطيب في معرفة ترجمة الهيثم ، ولا سيما وقد نقل كلامه مختصراً الحافظ ابن حجر في «اللسان» وأقره فلم يتعقبه

(١) فقد كتبه بعيداً عن مكتبته لأنه كان حينذاك في المدينة المنورة كما بين في المقدمة

بشيء!! والغالب على ظننا ان الأعظمي لم يقف على هذا في «اللسان» وإلّا لوصفه كما وصف الخطيب ـبالجهل، ولا سيما الحافظ شافعي المذهب وليس حنفياً ويأتي قريباً ما يدل على أنه لم يقف على ذلك فانتظر.

ثالثاً ـ دلالة المعلّمي على قول الخطيب:

نقول: هذا رجم بالغيب فمن أين للأعظمي مثل هذا الحصر؟ ألا يحتمل أن يكون ذلك بدلالة الحافظ العسقلاني مثلاً، ولا سيما وكتابه هو المرجع الأساسي بعد «الميزان» لمعرفة ترجمة من مثل الهيثم المذكور. بل ألا يحتمل أن تكون معرفة الألباني بقول الخطيب بسبب مطالعته لكتابه. ثم هب أن الألباني عرف ذلك بواسطة الشيخ المعلمي، فماذا عليه من ذلك(١) ومن الذي ينكر استفادة العلماء بعضهم من بعض؟ ومن الذي ينكر فضل الشيخ المعلمي في ميدان التحقيق خاصة في تراجم رجال الحديث(٢)

ولكن الأعظمي ينتهز كل فرصة وكل مناسبة ليرمي الألباني بما هو بريء منه، فلم يكتف بما سبق بيانه من التهجم حتى وصفه بـ «الكفور» وما نظن إلا أن الأمر فيه كما قال عليه

(١) وقد أثبتنا أن جهالة حال الهيثم لم ترتفع وأن الحديث لا يزال على ضعفه!!
(٢) وقد وصفه الألباني في مقدمته لـ «التنكيل» (١/٣): «العلامة المحقق الشيخ . .».

الصلاة والسلام : « . . . ومَنْ دعا رجلاً بالكفر، أو قال : عدو الله وليس كذلك ، إلا حار عليه »(١)

١٢ ـ قال الأعظمي (ص ١٧)

« ومن جنفه أو جهله أيضاً أنه أعلَّ هذا الحديث بدعوى اختلاط أبي إسحاق السَّبيعي ، ولم يدر أو درى فكتم أن الحديث رواه سفيان الثوري أيضاً ، وهو من الذين حملوا العلم عن أبي إسحاق قبل الاختلاط ، كما صرح به ابن حجر في المقدمة ، وأما دعوى الاضطراب فمردودة بأنه لا يستبعد أن يكون أبو اسحاق سمعه من الهيثم وأبي شعبةوعبد الرحمن جميعاً فيروي تارة عن الأول وتارة عن الثاني وتارة عن الثالث ، وقد صحح الألباني عدة أحاديث بابداء مثل هذا الاحتمال

قبل الرد عليه وبيان ما فيه من التمويه والتدليس على الناس لا بد من ذكر نص كلام الألباني الذي جاء فيه وصف أبي إسحاق بالاختلاط ، فقد قال بعد ذكر العلة الأولى التي سبق ذكرها :

« . . الثانية : أنه من رواية أبي إسحاق عنه (يعني الهيثم) وهو السبيعي وهو مدلس وقد عنعنه ، ثم إنه كان قد اختلط ،

---

(١) رواه مسلم (٦١) .

وهـذا من تخاليـطه فإنـه اضطرب في سنـده، فتارة رواه عن الهيثم، وتارة عن أبي شعبة (وفي نسخة أبي سعيد) رواه ابن السُّنِّي (١٦٤) وتارة قال: عن عبد الرحمن بن سعـد، قال: كنت عنـد ابن عمر... فـذكره... أخـرجه البخـاري في «الأدب المفرد» (٩٦٤) وابن السُّنِّي (١٦٨) وعبد الرحمن بن سعد هذا وثقه النسائي فـالعلة من أبي إسحاق من اختـلاطه وتدليسه، وقد عنعنه في كل الروايات عنه، وقد سبق له مثال غريب من تدليسه تبين فيه أنه أسقط واسطتين، وانظر التعليق (رقم: ١٢٦)»

نقول: هذا نص كلام الألباني هناك، وبالنظر فيه تتبين لك الحقائق التالية:

أولاً: أن الألبـاني لم يقتصر في إعـلال الحـديث عـلى اختلاط أبي إسحاق، بل سبق ذكر ذلك بذكر تدليسه، وهذا ما طواه الأعظمي النـاقد عمـداً ليوهم القـراء أن الألباني أعـلَّ الحـديث باختـلاط أبي إسحاق فقط، وقـد سَلِمَ منه بـرواية الثوريِّ الحديث عنه قبل الاختلاط، وبذلك يصطاد (بزعمه) عصفورين بحجر واحد: **الأول**: إظهار ضَعْف الألباني وجهله ـعلى حد تعبيرهـ **والآخر**: ثبوت الحديث الذي ضَعَّفَه الألباني

ثانيـاً :

أن الحديث لا يزال على ضَعْفِه الذي وصفه به الألباني ، لبقاء إحدى العلتين اللتين أعلهما به ، ألا وهي التدليس الذي وقع في جميع الطرق عنه ، ولذلك طـوى الأعظمي ذكـر هذه العلة ولو بالإشارة لأنها تفسد عليه اصطياد ذينك العصفورين .

ثـالثا(١) : «إنني عـلى علم بأن الحـديث رواه سفيـان الثـوري أيضاً عن أبي إسحـاق كيف لا؟ وروايته في «الأدب المفرد» وقد عزوته إليه كما عرفت ، وعلى علم أيضاً بأن روايته عنه قبل الاختلاط ، وطالما ذكرت ذلك في كتبي ، ولكن ذلك يفيد المتمسك به فيما لو تعرّى الحديث عن أمرين :

الأول : سلامته من تدليس أبي اسحاق وهو غير سالم كما سبق ، والآخر : سلامته من الروايات الأخرى التي تدل على اضـطرابه فيـه ، وهذا مفقـود أيضـاً كـما علمت من تخـريجي للحديث(٢) . . . »

ثم قـال الأعظمي :

وأما دعوى الاضطراب فمردودة ، فـإنه لا يُستبعـد أن يكون أبو إسحاق سمعه من الهيثم وأبي شعبـة وعبد الـرحمن

---

(١) ننقل الآن من كلام الألباني بخطه وحروفه !!

(٢) انتهى ما أردنا نقله بحروفه .

جميعاً، فيروي تاره عن الأول، وتارة عن الثاني، وتارة عن الثالث وقد صحح الألباني عدة أحاديث بإبداء مثل هذا الاحتمال».

قلنا والجواب من وجهين:

الأول: أنَّ ما لم يستبعده الأعظمي بعيدٌ، لأن الشرط في إبداء مثل الاحتمال المذكور إنما هو أن يكون الراوي للوجوه المضطربة سليماً من علة الاختلاط وهذا مفقود هنا، لاختلاط أبي إسحاق إذا سلَّم به الناقد، وإذا لم يفعل تبقى العلة الأولى المشار إليها وهي التدليس. والآخر: أن الألباني لم يصحح(١) حديثاً مضطرباً من طريق أبي إسحاق السبيعي أو غيره من المختلطين أو الموصوفين بسوء الحفظ، بل ذلك مما جرى الألباني على رده، ولو أن الأعظمي كان منصفاً ولا يريد التمويه على القراء، لجاء ولو بمثال واحد مما أبدى الألباني فيه هذا الاحتمال ـ على حد زعمه ـ ولكن لم يفعل كعادته، حيث يقتصر هنا على ذكر الدعوى دون الدليل، وهيهات هذا أن يُقبل!!

١٣ ـ قال الأعظمي (ص ١٨):

ومن أبين الدلائل على جهله انه يقول في حديث «برد أمرنا» لم يتيسر لي الوقوف عليه في شيء من الكتب المعروفة

(١) وكتبه وتحقيقاته بين أيدينا!!

اليـوم من كتب السنة وقـد ذكـر المؤلف (ابن تيميـة) أنـه في الصحاح. . . وأخشى ما أخشاه أن يكون الحديث اشتبه على المؤلف بحـديث «قد سهـل لكم من أمـركم» (تعليق الكلم الطيب ص ١٢٥ و ١٢٧).

انظروا إلى وقاحته إنه يحاول أن يتفوق على ابن تيمية وهو يجهل ان هذا الحديث أسنده ابن عبد البر في استيعابه بسنـد صحيح أو حسن، وفي آخره «برد أمرنا وصلح» انظر هامش الاصابة (١/ ١٧٤ و ١/ ١٧٥).

نقول: لا بدّ هنا من بيان.أمور:

الأول: أن الألباني لم يتيسر له الوقوف على الحديث فيما أشار إليه من الكتب، أهذه عدم معرفة يُذَمُّ عليها صاحبها أم هـو محض التجرد والإنصـاف والاعتراف بمـا هو من طبيعـة الإنسان، وهو عدم الإحاطة بالعلم ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلّا بِما شاء﴾ [البقرة: ٢٥٥] فإذا شاء الله تعالى أن لا يحيط علم الألباني بوجود هذا الحديث في «الاستيعاب»(١)!! أفهذا شيء يُعَيَّر به؟؟ إذن كل العلماء عنـد الأعظمي النـاقد جهال(٢) فإنهم جميعاً كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

---

(١) انظر ما يأتي قريباً

(٢) وفي مقدمتهم هو، كما اثبتنا في الجزء الأول من هذا الكتاب (٦٣-٧٨) وضربْنا صفحاً عن الكثير.

«ما من أحد إلا وتذهب عليه سنّة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه فما قلت من قول، أو أصَّلتُ من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي» (١) فهذا دليل قاطع، وشهادة ناصعة على أن الأئمة الكبار فضلاً عمن دونهم قد تخفى عليهم بعض الأحاديث، والواقع يؤكد ذلك! فهل يجوز لأحد أن ينسبهم من أجل ذلك إلى الجهل؟؟ اللهم إلا أن يكون كالأعظمي في العصبية وعدم محبة العذر!

(٢) «على إني لم أقل ذلك إلا بعد أن أفرغت جهدي في البحث عن الحديث ولقد كنت وجدته قريباً من لفظه المذكور في «الاستيعاب» وذكرته هنا في التعليق (ص ١٢٦) من رواية البزار من حديث بريدة، وعنه أخرجه ابن عبد البر بإسناد آخر غير إسناد البزار»(٣) وسيأتي بعد قليل التخريج الموسع للحديث إن شاء الله.

الثاني: قوله: «انظروا إلى وقاحته إنه يحاول أن يتفوق على ابن تيمية الذي . . . . الخ(٤)

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/٣٦٣، ٣٦٤) فلينظر المقلدون الى هذا الكلام ويقيسوه على انفسهم

(٢) هذه الفقرة من كلام الألباني وبخطه

(٣) انتهى ما أردنا نقله.

(٤) قد ذكرنا في مقدمة هذا الجزء (ص ١٦) ان هذا مما حذفه ناشرو الطبعة الأردنية عاملهم الله بعد له، وانظر تعليقنا على الجزء الأول ص(٤١)

نقول: كيف يكون ذلك؟ وأين محاولة التفوق المزعوم، والألباني يعترف بأنه لم يتيسر له الوقوف على الحديث، وهذا الكلام عكس ما زعمه الناقد، بل إن الألباني كان قد أشاد كثيراً في مقدمة «الكلم الطيِّب» بعلم ابن تيمية وفضله، وذكر فيه قول الذهبي: «كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث».

فَذِكْرُ شيخ الإسلام لهذا الحديث وعدم اطِّلاع الألباني عليه ليس معناه أنه حديث لا وجود له أصلاً، كما هو معلوم عند العلماء إذ إن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، بل العكس هو الأقرب، أي له وجود في بعض المصادر التي لم يتيسر لبعض أهل العلم الوقوف عليها، ويؤكد لك تمام كلام الألباني الذي حذفه الأعظمي عمداً كعادته، وهو قوله ـ بعد كلمة «إنه في الصحاح»: «فإن عَنى به أحد الصحيحين فهو بعيد جداً، وإن عنىٰ غيرهما فقد يكون ذلك».

فهل نرد كلام الأعظمي عليه؟! ومن هو الـ . . . . ؟ أليس هو الذي يبهت البريء بما ليس فيه؟ ولئن كان يعني بـ «وقاحته» أن الألباني خطَّأ ابن تيمية في عزوه الحديث لـ «الصحاح» أي أحد الصحيحين(١)، فقد أيد الألبانيَّ في هذه التخطئة الناقدُ نفسُه حين عجز عن عزو الحديث إلى كتاب من

(١) انظر الجزء الأول (ص٧٣ـ٧٤)

السنن الأربعة فضلاً عن أحد الصحيحين، إذ إنه من المعروف أن كتاب «الاستيعاب» معدود في كتب التراجم ورواة الحديث، وليس معدوداً في كتب السنة فهذا اعتراف ضمني بخطأ ابن تيمية، وعليه فقد صدق فيه قوله في الألباني بغياً: «انظروا إلى وقاحته إنه يحاول أن يتفوق على ابن تيمية». فمن هو الـ. . . إذن؟؟!.

الثالث قوله: «بسند صحيح أو حسن»

نقول: هذا مما يدل على جهل الأعظمي بهذا العلم الشريف وبعده عن التحقيق فيه، فقد غَرَّه ظاهر حال الإسناد الذي وقع في الاستيعاب فإنه من طريق حسين بن حريث عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه.

فبحث الأعظمي عن تراجم هؤلاء الرواة في كتب التراجم التي بين يديه فوجد أنهم يصلحون ظاهراً لتصحيح الحديث أو تحسينه، ولم يَدْرِ المسكينُ أن الحسين بن حُريث ليس له رواية عن الحسين بن واقد لأنه لم يدركه إذ إنه بين وفاتيهما نحو قرن من الزمان، وإنما تلقاه من طريق أحد المتروكين عنه، وبيان ذلك فيما يلي:

روى الحديث ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/٤٠١ ـ طبع دار الفكر) والخطابي في «غريب الحديث» (١/١٨٠ ـ ١٨١ ـ

جامعة أم القرى) والبيهقي كما نسبه له الزُّرقاني في «شرح المواهب» (١/٤٠٥) وابن عبد البر في الاستيعاب» (١/١٨٥) من طريق قاسم بن أصبغ عن الحسين بن حريث [ثنا أوس بن عبد الله بن بريدة] عن حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال:

«كان رسول الله ﷺ لا يتطير، ولكن يتفاءل، فركب بريدةُ في سبعين راكباً من أهل بيته من بني سهم، يتلقى رسول الله ﷺ ليلاً، فقال له ﷺ: «من أنت»؟ قال: بريدة، فالتفت الى أبي بكر، فقال «برد أمرنا وصلح» ثم قال: «مِمَّن»؟ قال: «مِن أسلَمَ» قال لأبي بكر: «سلمنا» ثم قال: «مِمَّن»؟ قال: من بني سهم، قال: «خرج سهمك»

إلى هنا ساقه ابن عبد البر، وله تتمة عند الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» (ورقة ٢/١١٩) من طريق قاسم ابن أصبغ، قال: «وخرجه ابنُ أبي خيثمة إلى قوله: خرج سهمك».

قلنا: ومن طريقه ساقه ابن عبدالبر عن ابن أصبغ عنه، ولم يسق ابن عدي إلا الجملة الأولى منه، وأشار إلى سائره بقوله: «فذَكَرَ فيه إسلامَ بُريدة.. الحديث».

قلنا: وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته أوس بن عبد الله ابن بريدة، قال البخاري: «فيه نظر»، وقال الدارقطني: «متروك» وقال الساجي: «منكر الحديث».

قلنا: والعجب من سكوت الاشبيلي على هذا الحديث مشيراً بذلك إلى صحته، ولذلك تعقبه المُناوي في «الفيض» (١٨٢/٥) بعد أن عزاه لقاسم بن أصبغ بقوله: «قال ابن القطان: وما مثله يُصحح، فإنَّ فيه أوسَ بن عبد الله بن بريدة منكر الحديث».

فلعل الاشبيلي تبين له ذلك لما اختصر «الأحكام» وخصه بـ «الصحيح» فلم يورده فيه (ورقة ٢/١٢٠) فأحْسَنَ.

وللحديث طريق أخرى عند البزار في «مسنده» (٣١/٢ كشف الأستار) ولكنَّ الهيثمي أوردها في «المجمع» (٥٥/٦) وأعلها بقوله.

«وعبد العزيز بن عمران الزهري متروك».

فمثلها لا يُفرح بها.

وقد سقط من إسناد «الاستيعاب» أوسُ المشارُ اليه قريباً، فظهر سالماً من العلة، فاغتّر بذلك الأعظمي فأعطى حكمه المشار إليه آنفاً، وقد فصل أستاذنا الالباني حفظه الله

ذلـك كله بأكـثر مما هنـا في «السلسلة الضعيفـة» (٥٤٥٠) و (٤١١٢) من المخطوطة، فلتراجع.

ومما يؤكد ضعف هذا الحديث أن أوس بن عبد الله قد خالفه في متنه قتادة الإمام الثقة، فرواه عن عبدالله بن بريدة عن أبيـه مرفـوعاً بلفظ آخـر تراه مخـرجـاً في «سلسلة الأحـاديث الصحيحة» (٧٦٢) لأستاذنا الألباني حفظه الله فليراجع.

١٤- ثم قال الأعظمي (ص (١٨)

«ومن فضائحه وشواهد جهله، وتسارعه إلى الحكم على شيء من غير تثبّت، وحبه التفوق انه ندّد بالمؤلفين في تراجم رجال الستة انهم اغفلوا هلالا مولى عمر بن عبد العزيز فلم يذكروه. ومَرَدُّ هذا التنديد إلى تماديه في الجهل، فإنهم قد ذكروه ولم يغفلوه، وإنما الألباني هو الغافل السادر، وذلك انهم ذكروه في الكنى (ترجمة أبي طعمة) وقد دلّ مصحح التهذيب في هامشه على مكان ترجمته نقلاً عن هامش الأصل».

نقول: إن ما ذكره الأعظمي من أن هلالاً هو أبو طعمة صحيح، لكننا ننقل كلام الألباني الذي نقله الاعظمي مجملاً، ثم نعلق على ذلك بتعليقات لطيفة، والحديث المشار إليه هو في «الكلم الطيب» (ص ٧٣) ونصه:

١٢١ ـ وعن أسماء بنت عميس رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله ﷺ، «الا أعلمك كلمات تقوليهن عند الكرب، أو في الكربِ «الله الله ربي لا أشرك به شيئاً» وفي رواية :«إنها تقال سبع مرات» ونص تعليق الألباني عليه:

« . . . حديث حسن، في سنده هلال مولى عمر بن عبد العزيز، أورده ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول، ومن الغريب أن المؤلفين في تراجم رجال الستة من «التهذيب» و «الخلاصة» و «التقريب» أغفلوه فلم يذكروه! لكن الحديث له شاهد من حديث عائشة عند (ابن حبان في صحيحه) (٢٣٦٩) فيه تكرار الجملة مرتين وأما رواية السبع فلم أرها، وقد ذكرها ابن القيم في كتابه، فلعلها محرفة من «ثلاث» أو سهو من الراوي، فقد خرجها الطبراني في «الدعاء» له» .

ولنا هنا تعليقات:

أولاً: تأمّل أيها القارىء الكريم: هل تجد في هذا الكلام ما زعم هذا الأعظمي الـ . . . من التنديد بالمؤلفين. . وغير ذلك من الفضائح والتمادي في الجهل المزعوم؟؟

ثانياً: لقد جاء هلال هذا في سند الحديث مسمى، ومن المعلوم عند المشتغلين بعلم الحديث أن كل من يريد الاطلاع

على ترجمته إنما يرجع إلى اسمه في قسم الأسماء من الكتب المشار إليها، وفي حالة كونه مترجماً في «الكنى» يكتفون عادة بذكر اسمه في القسم المذكور ويحيلون في ترجمته إلى «الكنى» وهذا ما لم يفعلوه بل أغفلوه، فلم يذكروه في الأسماء مطلقاً، لا ترجمة ولا إحالة إليها في الكنى فمن أين للألباني أن يستحضر(١) أن كنيةَ هلال أبو طعمة ليراجع ترجمته في «الكنى» ولا سيما أنه راوٍ مغمورٌ ليس بالمشهور كثيراً(٢)،

ثم قال عقبه:

«ومن فضائحه أنه حكم على هلال أنه مجهول، وتجهيله جهل منه لأن هلالاً روى عنه عمر بن عبد العزيز بن عمر وابنا يزيد بن جابر، وعبد الله بن لهيعة، فهل يكون مجهولاً من روى عنه أربعة؟»

نقول: هذه مغالطة مكشوفة، وتضليل للقراء، لأنّ حكم الألباني عليه بالجهالة، كان على حكم ابن أبي حاتم(١) عليه، وعلى التفريق بينه وبين أبي طعمة.

---

(١) ولا غيره يستطيع أن يستحضر ذلك عادة.

(٢) ويؤيد ذلك رواية في المسند (٢/ ٧١) من طريق أبي طعمة يقول فيها الراوي عنه: «لا أعرف أيش اسمه» فتأمل.

(١) وقد فرّق في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٧٧) و (٢/ ٤/ ٣٩٨) بين هلال وأبي طعمة، وقريب منه صنيع البخاري في تاريخه (٤/ ٢/ ٢٠٩) فليراجع.

والأعظمي في استفهامه الأخير (!) يعلم يقيناً أن ذلك لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم الشريف، فضلاً عمن قضى فيه أكثر من نصف قرن من الزمان، تأليفاً وتحقيقاً وتخريجاً. ولكن . . .

وأما قول الأعظمي:

«ثم من فضائحه أيضاً وتسارعه إلى التخطئة والتغليط قوله أما رواية السبع فلم أرها (فذكر تمام ما سبق، ثم قال): والحال أن رواية السبع في عملِ اليوم والليلة للنسائي، من حديث عمر بن عبد العزيز مرسلاً»

قلنا: عليه أمران:

الأول: أنه ليس في كلام الألباني أي تسارع أو تغليط، إنما هو احتمال أبداه، ولا يزال قائماً لوجود رواية الطبراني بلفظ «ثلاث»

الثاني: أن فعل الأعظمي هذا ليس فيه أي ثمرة سوى العزو، دون اشارة الى تصحيح أو تضعيف، أما الاستاذ الألباني فقد بادر إلى تخريج الحديث بلفظ «السبع» في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٥٦٠٤) فور وقوفه على كتاب النسائي المذكور، وهاك نصَّ كلامه:

«إذا أصاب أحدكم هم أو حزن فليقل سبع مرات: الله ربي لا أشرك به شيئاً»

منكر بزيادة السبع: أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٥٠ ـ طبع المغرب): أخبرنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا إسحاق بن ابراهيم قال: أخبرنا جرير عن مسعر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز قال: «جمع رسول الله ﷺ أهل بيته فقال...» فذكره

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، زكريا بن يحيى وهو ـ السّجْزي ـ ثقة حافظ، وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه الإمام الحافظ (انظر «تهذيب المزّي» (٢ / ٣٧٣) وجرير وهو ابن عبد الحميد الضبي ـ من رجال الشيخين، لكن قال الحافظ:

«ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه» قلت: وطول الذهبي ترجمته في «الميزان» وهي تدل على أن الرجل ثقة، وأن حفظه لا يخلو من شيء وبيض له في «الكاشف» ومسعر وهو ابن كدام الهلالي ثقة ثبت احتج به الشيخان. وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز. احتج به الشيخان أيضاً، لكن قال الحافظ: «صدوق يخطىء»

وأما أبوه عمر بن عبد العزيز، فهو الإمام العادل والخليفة الراشد، التابعي الجليل، ثقة مأمون احتج به الشيخان.

قلت: فالحديث مرسل، ولكن قد وصله جماعة من

الثقات منهم أبو نعيم عند البخاري في «التاريخ» والنسائي في «عمل اليوم والليلة» والطبراني وأبو نعيم في «الحلية» ووكيع عند ابن ماجه وابن أبي شيبة وأحمد، وعبدالله بن داود عند أبي داود، ومحمد بن بشر عند ابن ماجه وابن أبي شيبة، وغيرهم من الثقات كلهم قالوا: عن عبد العزيز بن عمر عن هلال مولى عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس مرفوعاً مختصراً بلفظ:

«الله الله ربي لا أشرك به شيئاً»

قلت: فدلت رواية هؤلاء الثقات على أن حديث الترجمة فيه ثلاث علل:

الأولى: الإرسال كما تقدم

والثانية: الانقطاع بين عمر بن عبد العزيز وابنه عبد العزيز

والثالثة: زيادة «سبع مرات» فهي منكرة، ويؤيد ذلك أن الحديث قد جاء من طريق أخرى عن أسماء، ومن حديث عائشة وغيرها دون الزيادة، وقد خرجت ذلك كله في «سلسلة الاحاديث الصحيحة» برقم (٢٧٥٥) فأغنى ذلك عن الإعادة.

قلنا: وهذا نصُّ كلامه فيها:

«إذا أصاب أحدكم غم أو كرب فليقل: الله، الله ربي لا

أشرك به شيئاً»

أخـرجه ابن حبـان في «صحيحه» (٢٣٦٩ ـ مـوارد) والـطبـراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٢/٤/٥٤٢٣) من طريق إبراهيم بن محمد بن عرعرة بن البرند: حدثنا عتاب بن حرب أبو بشـر: حدثنـا ابو عـامر الخـزاز عن أبي مليكة عن عائشة:

«أن النبي ﷺ كان يجمع أهل بيته فيقول: فذكره وقال الطبراني:

«ولم يروه عن أبي عامر الخزاز إلا عتاب، تفرد به إبراهيم ابن محمد بن عرعرة»

قلت: وهو ثقة حافظ من شيوخ مسلم، لكن شيخـه عتاب بن حرب أبو بشر ضعفوه، وتناقض فيه ابن حبان، انظر «اللسان(١)» ومن فوقه من رجال مسلم على ضعف في أبي عامر الخزاز واسمه صالح بن رستم.

والحـديث عـزاه الهيثمي في «المجمـع» (١٠/١٣٧) لأوسط الـطبـراني. ولم يتكلم عليـه بشيء، ولعله سقط من النـاسخ أو الـطابع، وتبعـه على ذلـك الشـوكـاني في «تحفـة الذاكرين» (ص ١٩٥)

(١) ستأتي الاشارة الى ذلك (ص ١٦٥).

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس وأسماء بنت عميس

١ ـ أما حديث ابن عباس، فيرويه عبيد الله بن محمد التيمي: ثنا صالح بن عبد الله أبو يحيى عن عمرو بن مالك النُكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس.

أن رسول الله ﷺ أخذ بعضادتي الباب ونحن في البيت فقال: يا بني عبد المطلب هل فيكم أحد من غيركم؟ قالوا: ابن أخت لنا، فقال:ابن أخت القوم منهم، ثم قال: يا بني عبد المطلب إذا نزل بكم كرب أو جهد أو لأواء فقولوا: الله الله ربنا لا شريك له.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٧٠/ ١٢٧٨٨) و «الاوسط» (٢/ ١/ ٨٦٣٩) وقال:

«لم يروه عن أبي الجوزاء إلا عمرو بن مالك، ولا عن عمرو إلا صالح بن عبد الله، تفرد به ابن أبي عائشة»

قلت: وهو ثقة، وكذلك من فوقه غير صالح بن عبد الله كذا وقع في المصدرين المذكورين، وفي «الميزان»

«صالح بن عبيد الله الأزدي عن أبي الجوزاء، قال أبو الفتح الأزدي في القلب منه شيء»

كذا فيه «عبيد» مصغراً وكذا في «اللسان» وزاد «وقال العقيلي: بصري يكنى أبا يحيى عن عمرو بن مالك، إسناده غير محفوظ، والمتن معروف بغير هذا الاسناد، وقال البخاري: فيه نظر»

قلت: ولم أره في «الجرح والتعديل» ولا في «التاريخ الكبير» و «التاريخ الصغير» للبخاري.

هذا ولعل العقيلي يشير بقوله: «والمتن معروف بغير هذا الإسناد» إلى حديث أسماء الآتي وهو:

٢ ـ وأما حديث أسماء بنت عميس، فله عنها طريقان:

الاول: يرويه مجمع بن يحيى: حدثني أبو العيوف صعب أو صعيب العنزي قال: سمعت أسماء بنت عميس تقول: سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول: فذكر نحوه، ولفظه، «من أصابه هم أو غم أو سقم أو شدة فقال: «الله ربي لا شريك له» كشف ذلك عنه»

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٠٦/٣٢٨/٢/٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٦/١٥٤/٢٤)

قلت: ورجاله ثقات غير أن أبا العيوف لم يوثقه غير ابن حبان، لكن قد ذكر له في «الثقات» (١١٩/٣) راوياً آخر غير

مجمع بن يحيى وهو أبو الغَريف الهَمْداني، وهو تابعي ثقة أيضاً واسمه عبيد الله بن خليفة وله عنده ترجمة (٣/ ١٤٧) فهو أعني أبا العيوف ممّن يستشهد به، إن لم يكن حسن الحديث لذاته.

والطريق الآخر: يرويه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن هلال مولى عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عبدالله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس قالت: علمني رسول الله (ص) كلمات أقولهن عند الكرب:

«الله، الله ربي، لا أشرك به شيئاً»

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢/ ٣٢٩) وأبو داود (١٥٢٥) وابن ماجه (٣٩٢٨) وكذا النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٤٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ١٩٦/ ٩٢٠٥) وأحمد (٦/ ٣٦٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٣٥/ ٣٦٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٦٠) من طرق عنه وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عمر، تفرد به ابنه عن هلال مولاه عنه» قلت: وابنه عبد العزيز بن عمر ثقة من رجال الشيخين، وقد اختلف عليه في إسناده على وجوه ذكرها الحافظ المزي، وأفاد أن المحفوظ ما ذكرنا، وعلى ذلك نستطيع أن نقول:إنه إسناد حسن أو صحيح، فإن سائر رجاله ثقات أيضاً رجال الشيخين غير هلال هذا ويكنى بـ «أبي طعمة» وهو بها أشهر، وثقه ابن عمار الموصلي، وروى عنه جمع، وأما

الحافظ فقال: مقبول، ولم يثبت أن مكحولاً رماه بالكذب».

هذا ما كنت قلته في تخريج الحديث في «صحيح أبي داود» (١٣٦٤) اعتماداً مني على ما في «كنى التهذيب» و «التقريب»، ثم ذهلت عن هذه الترجمة حين علقت على الحديث في حاشية «الكلم الطيب» (ص ٧٣)، وكان ذلك وأنا بعيد عن بلدي وكتبي، فزعمت ثمة أن هلالاً لم يترجم له في «التهذيب» وغيره! فكانت هفوة مني ليبتلي بها الله تعالى من شاء من عباده، فاستغلها بعض الحاقدين الحاسدين الذين يتعقبون عثرات المؤمنين، فطبلوا وزمروا حولها ما شاء لهم التطبيل والتزمير، وبخاصة منهم الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ إسماعيل الأنصاري، فقد كتب هذا تعليقاً حولها على «الوابل الصيّب» نحو صفحتين (٢٣٦ - ٢٣٧) بالحرف الصغير، لا يستفيد منها القارىء شيئاً يتعلق بالحديث تصحيحاً أو تضعيفاً، اللهم إلا النقل من بعض كتب التراجم، مما يحسنه المبتدىء في هذا العلم! مع بعض الأوهام التي لا مجال الآن لبيانها؛ لأن القصد أن تلك الهفوة دفعتني مجدداً لدراسة هلال هذا، وهل هو أبو طعمة أم غيره، فرجعت إلى المصادر القديمة التي هي عمدة المتأخرين في التراجم كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، فوجدت هذا قد أورد (أبو طعمة) في «الكنى» من «الجرح والتعديل» وقال (٤/٢/٣٩٨).

«. . قارىء أهل مصر، سمع ابن عمر، روى عنه ابنا يزيد بن جابر وعبدالله بن عيسى وابن لهيعة»

فهذا النص منه يشعر أنه يفرق بين أبي طعمة، وبين هلال وذلك من وجوه،

أولا: أنه ترجم لهلال ترجمة مختصرة في الأسماء في نفس الجزء ص ٧٧ فقال:

«روى عن عمر بن عبد العزيز، روى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز» وهو في ذلك تابع للبخاري في «التاريخ» (٤/٢/٢٠٩) فلم يكنياه بأبي طعمة، ولا أشار إلى ذلك أدنى إشارة.

ثانياً: أنهما لما ترجما له في «الكنى» بما تقدم لم يشيرا أيضاً إلى أنه هلال المتقدم ترجمته في الأسماء.

ثالثاً: أن الناظر المتأمل في ترجمتيهما يجد أنهما ليسا في طبقة واحدة، فمن سمع ابن عمر يكون تابعياً، ومن روى عن عمر ابن عبد العزيز ـ وهو تابعي ـ يكون عادة من أتباع التابعين وإن كان هذا لا يمنع أن يكون مثله في الطبقة فيكون من رواية الأقران بعضهم عن بعض، أو على الأقل من رواية الأكابر عن الأصاغر سناً، كل هذا محتمل عندي، ولكن الأمر يحتاج إلى دليل، لذلك تابعت التحقيق والبحث في ذلك، ولا سيما وقد

رأيت المتأخرين من العلماء قد جعلوهما واحداً، فوجدت ما يأتي:

أولا: قال الامام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٣٥):

«أبو طعمة، هذا شامي، روى عنه عبد العزيز بن عمر، وروى عنه ابن جابر وابن لهيعة»

فذكر عبد العزيز بن عمر من جملة من روى عن أبي طعمة، فأفاد أنه هلال نفسه، ويؤيده قولي.

ثانياً: أنني رأيت الإمام أحمد قال في «المسند» (٢/ ٢٥): حدثنا وكيع: حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبي طعمة مولاهم، وعن عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي أنهما سمعا ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «لعنت الخمرة على عشرة وجوه..» الحديث. وقد رواه ابن لهيعة وغيره عن أبي طعمة به، وهو مخرج في «الإرواء» (٥/ ٣٦٥/ ١٥٢٩) وقال ابن لهيعة في رواية: «لا أعرف أيش اسمه» أخرجه أحمد (٢/ ٧١)

قلت: فقول ابن لهيعة هذا يدل على أن أبا طعمة غير مشهور باسمه، ولذلك كنت قلت في «صحيح أبي داود»: «وهو بكنيته أشهر»

فتبين لي مما تقدم أن هلالاً هو أبو طعمة كما جزم بذلك

الذهبي وغيره، وإذا كان الأمر كذلك فهو ثقة كما قال الذهبي في كنى «الكاشف» خلافاً لقول الحافظ: «مقبول» لرواية جمع من الثقات عنه وتوثيق ابن عمار الموصلي إياه وبناء عليه يختلف حكمنا على الحديث عما قلنا سابقاً في التعليق على «الكلم الطيب» أنه حسن، ويصير صحيحاً لذاته، ويزداد قوة بالطريق الأولى عن أسماء، وبشاهدين عن عائشة وابن عباس، والحمدلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى.

(تنبيه) لفظ الحديث عند ابن حبان:

« الله الله ربي، لا أشرك به شيئاً، الله الله ربي، لا أشرك به شيئاً . هكذا مرتين، فلا أدري إذا كانت الرواية هكذا عنده أو أنه خطأ مطبعي؟ ويرجح الأول أن الجزري ذكره كذلك برواية ابن حبان في «عدة الحصن الحصين» (ص ٦٩٤) بشرح الشوكاني.

(تنبيه ثان)

ذكر المنذري في الترغيب (٣/٤٣) عقب عزوه حديث أسماء لأبي داود والنسائي وابن ماجه قال:

« ورواه الطبراني في «الدعاء» وعنده: فليقل: الله ربي لا أشرك به شيئاً، ثلاث مرات، وزاد وكان آخر كلام عمر بن عبد العزيز عند الموت»

فنقل الشوكاني هذا في شرحه المذكور، لكنه قدم وأخر فقال :«وزاد الطبراني في «الدعاء» : ثلاث مرات وأخرجه أيضاً ابن ماجه»

فأوهم أن الحديث عند ابن ماجه بالزيادة وليس كذلك ثم انني لم أقف على إسنادها، لأن كتاب «الدعاء» للطبراني لم أقف عليه، وما أظنه يصح، والله أعلم.

١٥ ـ قال الأعظمي (ص ١٩)

« ومن أوضح البراهين على جهله بطرق الأحاديث، وجرأته على القول بمجرد الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، أنه ادعى في حديث الدعاء عند إرادة دخول القرية الذي صححه ابن حبان والحاكم ووافقهما الذهبي، وحسنه الحافظ ابن حجر: أن فيما قالوه نظراً لان مداره على أبي مروان، وقد قال فيه النسائي: ليس بالمعروف فلعل الحافظ أراد حسن المعنى، (التعليق على الكلم الطيب ص ٩٨) وهذه الدعوى كاذبة لأن النسائي أخرجه في اليوم والليلة من طريق مالك ابن أبي عامر أيضاً، وإسناده لا ينحط عن درجة الحسن ولا يستغرب لو ادعى أحد صحته، وكذلك اعتماده على ما حكى عن النسائي جهل منه، فان أبا مروان ذكره الحافظ في كُنَى الاصابة (في القسم الأول) وفي «معتب» وقال: مشهور بكنيته وما انكر صحبته

إنكاراً باتاً، بل قال: إن إسناده واهٍ، وذكره في التهذيب فقال: روي عن علي. وأبي ذر، وأم المطاع الأسلمية (ولها صحبة) وكعب الأحبار، وعبدالرحمن بن مغيب، وأبي مغيث على خلاف فيه، وروى عنه ابنه وعطاء (كذا) وعبدالرحمن بن مهران، قلت:ومن روى عنه اثنان ارتفعت جهالة عينه، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكره الطبري في أسماء من روى عن النبي ﷺ، قلت: وبأقل من هذا ترتفع جهالة حال الراوي، فعلى هذا قول النسائي: إنه غير معروف من أمثلة تعنته فإن من كان من الرواة بهذا الوصف لا يصح أن يقال فيه انه غير معروف.

قلنا: تمام كلام الألباني الذي بتره الأعظمي كعادته: «لا الحسن المصطلح عليه، انظر ابن علان (٥/١٥٤)»

فنقــول:

١ ـ إنما أحال الألباني على ابن علان لأنه حكى فيه تخريج الحافظ للحديث، وكلامه على طرقه التي تدل على أن الرواة اضطربوا في روايته على عطاء بن أبي مروان عن أبيه، وختم ذلك الحافظ بقوله: «ومدار هذا الحديث على أبي مروان المذكور، وقد اختلف [عليه] فيه، وفيه اختلاف متباين فذكره الطبريُّ في الصحابة وذكر أخباراً مرفوعة وموقوفة تدل على

ذلك، لكنها من رواية الواقدي وذكره الأكثر(١) في التابعين، وعلى رواية النسائي لا يعرف، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين».

فقد أشار الحافظ إلى أن للحديث علتين:

الأولى: جهالة أبي مروان المأخوذة من إقراره النسائي على قوله: لا يعرف(٢).

الثانية: الاضطراب في إسناده.

فاعتمد الألباني في تعليقه على العلة الأولى، ثم أحال على ابن علان في معرفة العلة الأخرى ليطلع عليها من شاءَ زيادة البحث

«لأنني(٢) جريت في هذا التعليق على اختصار الكلام والاكتفاء على الشيء الضروري منه قدر الإمكان»(٣)

فطوى الأعظمي هذه الإشارة ليوهم القراء أن الحديث ليس فيه علة سوى أبي مروان، وقد قضى عليها بزعمه كما سيأتي مع الرد عليه.

ثانياً: قوله: وهذه الدعوى كاذبة... إلخ

---

(١) كذا «الأصل».

(٢) اعتمده الذهبي ايضاً في المغني (٢/٨٠٧) ولم يحك فيه غيره.

(٣) ننقل من كلام الألباني وبخطه

نقول: الدعوى المشار إليها بصياغة لا تليق، تتضمن ثلاثة أمور:

١ ـ احتمال إيراد الحافظ حُسن المعنى لا الحسن المصطلح عليه نعني حَسن الإسناد.

٢ ـ أن مدار الحديث على أبي مروان كما صرح الحافظ.

٣ ـ وأنه ليس بالمعروف.

فوصفه لهذه الدعوى بأنها كاذبة يصيب ثلثا رشاشها الحافظَ ابنَ حجر، لأنه هو الذي قال الأمر الثاني، وأقر الأمر الثالث وهو سابقٌ للألباني في ذلك، ولكن الأعظمي لحقده الشديد على الألباني لا يشعر ـ أو يشعر ولكن لا يبالي ـ أي شخص سيصيب بكلامه ما دام أنه يظن أنه يصيب به الألباني، فالغاية ـ عنده ـ تبرر الوسيلة كما يدل صنيعه في مواضع كثيرة من «رسالته» التي نحن بصدد الرد عليها.

وأما الأمر الأول فلا يزال احتماله قائماً(١)، بل هو الأقرب إلى إعلال الحافظ للإسناد بالجهالة والاضطراب الذي يمنع من وصف الحديث بالحسن الاصطلاحي، اللهم إلا لو كان الحافظ ذكر له طريقاً أخرى أو شاهداً، فكان الأقرب حينئذ أن يقال: إنه يعني الحسن الاصطلاحي، ولكن الحسن لغيره لا

(١) وهذا معروف عند المحدثين بل وقع هذا من الحافظ ابن حجر نفسه وانظر «توضيح الأفكار» (١/٥) للصنعاني.

لذاته ولكن الحافظ لم يذكر للحديث شاهداً أو طريقاً فورد الاحتمال المذكور.

ثالثاً: تعليله لكون الدعوى كاذبة بأن النسائي أخرجه في «اليوم والليلة» من طريق مالك ابن أبي عامر أيضاً مردودٌ من وجوه:

١ - أن الدعوى إنما هي بالنسبة لطريق النسائي التي مدارها على أبي مروان، فهي دعوى صحيحة صادقة على الرغم من سلاطة لسان الأعظمي...!!

٢ - أن الطريق الأخرى في «عمل اليوم والليلة» للنسائي لم يذكرها الحافظ ابن حجر، ولم يقف عليها الألباني وقت تحقيقه للكتاب لأنه لم يكن قد طبع كما سبق بيانه، وقد قام الشيخ الألباني بهذا عند طبع الكتاب ووصوله إليه، وهاك نص كلامه في «الصحيحة» (٢٧٥٩).

«كان إذا أراد دخول قرية لم يدخلها حتى يقول: اللهم ربَّ السماوات السبع وما أظلت، وربَّ الأرضين السبع وما أقلت، وربَّ الرياح وما أذرت، وربَّ الشياطين وما أضلت، إني أسألك خيرها وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها»..

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ١٤/ ٢/ ٧٦٦٧).

حدثنا محمد بن عبدالله بن رسته نـا ابراهيم بن المستمر العُروفي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري: حـدثني إسحاق بن جعفر: حدثني محمد بن عبدالله الكناني عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبي لبابة بن عبدالمنذر أن رسول الله ﷺ كان . . . إلخ وقال:

«لا يروى عن أبي لبابة إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم ابن المستمر العروفي».

قلت: وهو صدوق، وكذا من فوقه مثله أو أوثق منه، غير يعقوب بن محمد الزهري، فهو كثير الوهم كما في «التقريب» والكناني لم يوثقه غير ابن حبان، أورده في «ثقات أتباع التابعين» ولم يذكر له راوياً غير إسحاق بن جعفر هذا، وكذلك لم يذكر له غيره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ١٢٧) وابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٣٠٣) وقال عن أبيه: «لا أعرفه».

ومع هذا كله قال الهيثمي (١٠/ ١٣٤) بعدما عزاه للطبراني في «الأوسط»: «وإسناده حسن».

نعم إن كان يريد أنه حسن لغيره فهو مقبول، لأن له شاهداً من حديث صهيب رضي الله عنه، صحّحه ابن خزيمة

(٢٥٦٥) وابن حبان والحاكم والذهبي، وفيه نظر بينته في التعليق على «الكلم الطيب» (رقم التعليق ١٣١) ولذلك كنت حسنته في تعليقي على «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ١٥٠).

ثم وجدت له شاهداً من حديث قتادة قال:

«كان ابن مسعود إذا أراد أن يدخل قرية قال: فذكره موقوفاً».

أخرجه عبدالرزاق (١١/ ٤٥٦/ ٢٠٩٩٥) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٩٥/ ٨٨٦٧) بسند رجاله ثقات لكنه منقطع.

ثم وجدت لحديث صهيب طريقاً أخرى، فقال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢١٥): حدثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا محمد بن نصر قال: حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي سهيل بن مالك عن ابيه انه كان يسمع عمر بن الخطاب وهو يقوم في الناس في مسجد رسول الله ﷺ من دار أبي جهم قال: وقال كعب الأحبار: والذي فلق البحر لموسى أن صهيباً حدثني: أن محمداً رسول الله ﷺ لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين رآها: «اللهم رب السماوات السبع وما أظللن. . .» إلخ الدعاء وزاد.«وحلف كعب بالذي فلق البحر لموسى أنها كانت دعوات داود حين يرى العدو».

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال البخاري غير محمد بن نصر وهو الفراء النيسابوري وهو ثقة واحمد بن شعيب هو الإمام النسائي صاحب «السنن» الصغرى المعروفة بـ «المجتبى» وهي مطبوعة و«السنن الكبرى» ولما تطبع بعد، وإنما طبع منها كتاب الطهارة بهمة الشيخ عبدالصمد شرف الدين جزاه الله خيراً.

وقد رواه النسائي في «كتاب السير» منها بهذا الاسناد، كما في «تحفة الاشراف» للحافظ المزي (٢٠١/٤)، وكذلك رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٣٤٣). وأبو سهيل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي وهو وأبوه من رجال الشيخين.

هذا، ولما كنت حققت كتاب «الكلم الطيب» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وأنا في المدينة المنورة وجدته عزا حديث صهيب هذا للنسائي وغيره، ولما لم يكن عنده في «السنن الصغرى» المطبوعة، اتبعت لمعرفة حال إسناده بـ «تخريج الأذكار» لابن علان، ومن المعلوم أن كله أو جله إنما هو نقل منه عن «نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» للحافظ ابن حجر العسقلاني فرأيته نقل عنه بحثاً طويلاً في تخريج الحديث عزاه للنسائي وغيره. فعلقت خلاصته على «الكلم الطيب» وهي أن

مدار الحديث عندهم على أبي مروان وهو غير معروف، وأشرت إلى استغرابي لقول الحافظ فيه «حديث حسن» لأنه لا يلتقي مع جهالة أبي مروان.

أما الآن، فقد تبين أنه كان مقصراً في تحسينه فقط إياه وادعائه أن مداره على أبي مروان فقد تابعه ـ كما رأيت ـ مالك بن أبي عامر الأصبحي الثقة، وبالإسناد الصحيح عنه كما فاته أن يذكر حديث الترجمة كشاهد له، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثم وجدت له شاهداً من أمره ﷺ يرويه أيوب بن محمد ابن زياد: ثنا سعيد: ثنا محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يقول:

«إذا خرجتم من بلادكم إلى بلاد تريدونها فقولوا إذا أشرفتم على المدينة أو القرية: اللهم رب السماوات السبع وما أظلت، ورب الأرضين السبع وما أقلت: الحديث» أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٧٧).

قلت: وهذا إسناد حسن إن كان سعيد هذا هو ابن أبي أيوب المصري وأما إن كان أبو مسلمة الجزري فضعيف،

وكلاهما ذكرهما المزي في الرواة عن ابن عجلان، وكونه الجزري أقرب، والله أعلم» انتهى بحروفه.

وقول الأعظمي: «. . . . وإسناده لا ينحط. . .» إلخ لا قيمة له، لأن الأعظمي غير موثوق به في هذا العلم كما بينا بالأدلة مراراً، فكان يجدر بالأعظمي أُن يعرض إسناد هذه الطريق لينظر فيه من يردُّ عليه وإلا فكل ذي عقل لا يحصل عنده العلم بمجرد دعوى الخصم أن الإسناد قوي، دون إثبات ذلك بالطريق العلمي الصحيح، وهذا مما لا ينفق في سوق المناظرة والمجادلة، بل إن أسلوبه هذا في تقديمه الدعوى دون برهان، لأكبر دليل على هوية الأعظمي وإعجابه بنفسه وعلمه الـ. . . . !!

٣ ـ على افتراض قوة إسناد طريق مالك بن أبي عامر، كان عليه أيضاً أن يسوق لفظها لينظر فيه، هل هو عين لفظ الطريق الأول أم تختلف عنها، لأنه مع الاختلاف يسقط الاعتبار بها، إما كلا أو جزءاً، كما هو معلومٌ عند العارفين بهذا الفن الشريف.

٤ ـ قوله: «وكذلك اعتماده على ما حكي عن النسائي، جهل منه، فإن أبا مروان، ذكره الحافظ في «كنى الاصابة» في القسم الأول» نقول: انظر إلى هذا الاعظمي كيف يُموّه على

الناس الحقائق فيذكر أن الحافظ أورده في «القسم الأول» من «الإصابة» يعني في القسم الذي يورد فيه من ترجحَّت عنده صحبته، هذا هو الأصل عنده، ومن هنا جاء التمويه، فإنه لا يفيده هذا الاعتماد شيئاً، مع تصريح الحافظ كما تقدم ـ عند ابن علان ـ أن الأخبار التي تدل على صحبته كلها من رواية الواقدي، وهو متروك عند الحافظ نفسه، كما قال في «التقريب» وقد كذبه بعضهم، ولذلك لم يَسَع الحافظ في القسم المذكور من الإصابة الا أن يشير إلى ضعف القول بصحبته بقوله: «قيل(١): أن له صحبة». ومثله ـ بل أقوى ـ قوله في «التقريب»: «وله صحبة، إلا إن الاسناد إليه بذلك واهٍ».

ومن تمحلات الأعظمي قوله محاولاً إثبات صحبته:

«إن الحافظ ما أنكر صحبته، إنكاراً باتاً، بل قال: إن إسناده واهٍ». ولم يدر الأعظمي أن كون الحديث واهياً يساوي قولنا فيه: منكر، على أنهم في كثير من الأحيان يعنون بقولهم: إسناده واهٍ، أنه شديد الضعف(٢)، وهذا هو الذي يجب أن يُفسر به قول الحافظ هذا، لأن في إسناده الواقدي ـ كما سبق ـ وهو شديد الضعف كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم:

---

(١) انظر ما تقدم (ص ١٠٥-١١١)

(٢) وهذا عُلِم بالاستقراء ودوام النظر في اقوال المحدثين

متروك، وكذّبه غيره فقد أنكر الحافظ إذن صحبته «إنكاراً باتاً». ثم ما فائدة إحتراز الأعظمي بكلمة «باتاً» اذا كان لا يسعه الا أن يعترف أن الحافظ أنكر صحبته بدون قيد «باتاً».

أفلا يكفي العاقل أن يفهم من قول الحافظ «إسناده واهٍ»أن صحبته غير ثابتة، وإذا كان الأمر كذلك فما فائدة التلاعب بالألفاظ؟ والقول بأنه ما أنكر صحبته إنكاراً «باتاً» سوى الايهام وتضليل القراء عن الحقيقة!!

٥ ـ وكأن الأعظمي شعر بعدم نجاحه في محاولة إثبات صحبته «أبي مروان» لذلك لجأ إلى محاولة أخرى هي إثبات أنه معروف ثقة راداً بذلك ـ ليس على الألباني وحده، بل وعلى النسائي ـ الذي اعتمد الألباني عليه ـ بقوله: «ليس بالمعروف» وعلى الذهبي والعَسْقَلاني اللذين أقرَّاه عليه! فقال الأعظمي بعد أن ذكر أنه روى عنه غير ابنه عطاء عبدُ الرحمن بن مهران: «ومن روى عنه اثنان ارتفعت جهالتهُ».

قلنا: نعم، ولكن جهالة حاله لا تزال قائمة، ثم قال: «وقال العِجلي: مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» وذكره الطبري في أسماء من روى عن النبي ﷺ، قلت: وبأقل من هذا ترتفع جهالة حالة الراوي».

قلنا : الجواب على هذا من وجوه :

الأول : أن ذكر الطبري إياه فيمن روى عن النبي ﷺ لا قيمة له ، لأن عمدته على الواقدي ، وقد عرفت شدة ضعفه .

ثانياً : وأما توثيق العجلي وابن حبان إياه فغير معتدٍّ به عند المحققين لتساهلهما في توثيق المجهولين عند غيرهما(١) . فكم من راوٍ وثقاه وهو غالباً ـ عند غيرهما من كبار النقاد كالذهبي وابن القطان والعسقلاني وغيرهم من جملة المجهولين اوءالمستورين الذين لا يحتج بحديثهم إلا مع المتابعة ، وفيهم يقول الحافظ غالباً :ـ

مقبول ، وتارة ـ هو والذهبي ـ : «مجهول» أو نحوه .

واليك بعض الأمثلة التي يشارك العجليُّ فيها ابن حبان أو يتفرد عنه ، وبعد ذلك تفصيل القول حول ابن حبان بعون الله وكرمه .

١ ـ جُرَيّ بن كُلَيب السَّدوسي ، روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان والعجلي ، قال الذهبي ؛ لا يعرف ، وقال الحافظ : مقبول .

---

(١) وهو ما صرح به العلامة اليماني في «التنكيل» (١/٦٦) والتعليق على «الفوائد المجموعة» (١٠٧و٤٨٥) وانظر «مقالات الكوثري» (ص٣٠٩) .

٢ ـ حُبَيش بن شُـرَيْح الحَبَشي، ذكـره ابن حبـان في «الثقات»، ووثقة العجلي، وقال الحافظ: مقبول.

٣ ـ رجاء بن أبي رجاء الباهلي، وثقة العجلي وابن حبان وأشار الذهبي في «الميزان» إلى جهالته، وقال الحافظ: مقبول.

٤ ـ سعيد بن حَيَّان التَّيْمي، وثقه ابن حبان والعجلي، قال الذهبي: لا يكاد يعرف(١).

٦ ـ سعيد بن عبد الله الجُهَني، وثقه العجلي وابن حبان، قال الحافظ: مقبول

٧ ـ سَيْف الشَّـامي، وثَّقه العجـلي وابن حبان، قـال الذهبي: «لا يعرف» تفرد عنه خالد بن مَعْدان(٢)

٨ ـ عاصم بن شُمَيخ، وثقه العجلي وابن حبان، وروى عنه اثنان وقال البزار: ليس بـالمعروف، وقـال الذهبي: في «الضعفاء» «تابعي مجهول(٣)

٩ ـ عبد الرحمن بن بَهْمان، وثقه ابن حبان والعجلي،

---

(١) واشار الحافظ في «التقريب» إلى تليين توثيق العجلي وعدم قبوله بحكايته قوله، فقال: «وثقه العجلي» ولم يذكر قول نفسه كما هو منهجه في سائر كتابه قلنا: مع أنه لم يرو عنه سوى ابنِه!! فتنبّه.

(٢) وأشار الحافظ في التقريب الى ذلك بقوله وثّقه العجلي وانظر التعليق السابق.

(٣) واشار الحافظ إلى ذلك بقوله وثقه العجلي، وقال شيخنا الألباني في «رده» المخطوط(ورقة ٤٢): وفيه فائدة وهي أنه يقال: ليس بالمعروف في المجهول العدالة، وانظر ترجمة عاصم.

وقال الذهبي : مجهول، وقال الحافظ : مقبول

١٠ـ عبد الرحمن بن الحُباب الأَنْصَاري ، وثقه العجلي وابن حبان ، وقال الحافظ : مقبول .

١١ـ عبد الرحمن بن مَيْسرة الحَضْرمي ، روى عنه جمع من الثقات ووثقه العجلي ، وقال الحافظ : مقبول

١٢ـ عَرْفجة بن عبد الله الثقفي ، روى عنه جمع ، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال الحافظ : مقبول ، وقال ابن القطان : مجهول

١٣ـ عُمارة بن حديد البَجَلي ، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال الذهبي والعسقلاني تبعاً لجمع من المتقدمين: مجهول .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لو تقصد الباحث إحصاءها لجاوزت المئات ، وفيما ذكرنا كفايةٌ لكل منصفٍ يتحرى الحقَّ والصواب أما توثيق ابن حبَّان : فإنه مما لا يقبله المحققون إذا انفرد هو بالتوثيق(١) ، بل يصرحون بجهالة من يوثقه .

---

(١) واذا وافقه العجلي كما تقدم انفاً .

فإننا إذا تتبعنا أقوالهم في التراجم لرأيناهم قلما يعتمدون على توثيقه وحده، كما إذا تتبعنا ذلك في كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر «وخلاصة تذهيب التهذيب» للخزرجي، و «المغني في الضعفاء» للحافظ الذهبي، وغيرهم.

ونذكر على سبيل المثال تراجم أحد عشر شخصاً وثقهم ابن حبان ثم نذكر حكم الحافظ ابن حجر عليهم في «تقريب التهذيب» وربما ننقل حكم الذهبي في «المغني في الضعفاء» أيضا.

١ ـ أبان بن طارق القَيْسي. قال في التقريب (١/٣١): مجهول الحال. وفي «المغني في الضعفاء»: لا يُعرف

٢ ـ بُجَير بن أبي بُجَير. في التقريب (١/٩٣) مجهول

٣ ـ حاتم بن أبي نصر القِنَّسْريني، في «التقريب» (١/١٣٨) و «المغني» (١/١٤٠): مجهول.

٤ ـ ضُبارة بن عبد الله الحَضْرَمي، في «التقريب» (١/٣٧٢): مجهول وفي «المغني»: لا يعرف

٥ ـ طارق بن أبي الحَسْناء، في «التقريب» (١/٣٧٦) و «المغني» (١/٣١٤): مجهول

٦ ـ محمد بن حبيب الجَرْمي : في «التقريب» (٢/١٥٣) و«المغني» (٢/٥٦٥): مجهول

٧ ـ عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المُهاجر، في «التقريب» (١/٤٠٥): مجهول. وفي «المغني»:لا يعرف.

٨ ـ النعمان بن مَعبد بن هَوْذة الأَنْصاري، في «التقريب» (٢/٣٠٤): مجهول.

٩ ـ هشام بن هارون الأنصاري المدني، في «التقريب» (٢/٣٢٠): مجهول

١٠ـ يحيى بن أبي صالح المَدَني، في «التقريب» (٢/٣٤٩) و«المغني» (٢/٧٣٧):مجهول.

١١ـ مَعْمَر بن عبد الله بن حَنْظَلة، في «المغني» (٢/٦٧١): لا يعرف وفي «التقريب» (٢/٢٦٦):مقبول، أي عند المتابعة.

وربما يذكر هو نفسه في كتابه «الثقات» بعض الناس ويقول: لا أدري من هو، وربما قال: ولا ابن من هو(١)

وهنا نذكر بعض الأمثلة من التابعين وهم عشرة، فكيف بغير التابعين.

(١) وهذا يؤكد تساهله الكبير في توثيق المجهولين حتى من نفسه.

١ ـ أبان، شيخ يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد ابن جحادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. «الثقات» (٣٧/٤)

٢ ـ الحسن الكوفي، شيخ يروي عن ابن عباس، روى عنه لَيْث بن أبي سُلَيم، لا أدري من هو ولا ابن من هو «الثقات» (١٢٦/٤)

٣ ـ رباح، يروي عن عثمان بن عفان، روى عنه الحسن بن سعد، لا أدري من هو ولا ابن من هو «الثقات» (٢٣٨/٤)

٤ ـ الزِّبْرِقَان، شيخٌ يروي عن النَّوَّاس بن سَمْعَان، روى داود بن أبي هند عن شَهر بن حَوْشَب عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. «الثقات» (٢٦٥/٤)

٥ ـ سَلَمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيدُ بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو «الثقات» (٣١٨/٤)

٦ ـ سَبْرة، شيخ يروي عن أنس روى عنه السُّدِّي، لا أدري من هو «الثقات» (٣٤١/٤)

٧ ـ سُمَيع، شيخ يروي عن أبي أُمامة، روى عنه عمرو ابن دينار المكي، لا أدري من هو ولا ابن من هو «الثقات» (٣٤٢/٤)

٨ ـ شهاب ، شيخ ، يروي عن أبي هريرة ، روت عنه القُلوص بنت عُلَيْبة ، لا أدري من هو « الثقات » (٤/٣٦٣)

٩ ـ عبد الكريم ، شيخ ، يروي عن أنس بن مالك ، روى الليثُ بن سعد عن إسحاق بن أُسَيد عنه ، لا أدري من هو ولا ابن من هو « الثقات » (٥/١٢٩)

١٠ـ عطاء المدني ، يروي عن أبي هريرة في صلاة الجمع ، روى عنه منصور ، لا أدري من هو ولا ابن من هو « الثقات » (٥/٢٠٧)

ولذا قال الحافظ بن عبد الهادي(١) في « الصارم المنكي » (ص ٩٣) وقد عُلم أن ابن حبَّان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في « الثقات » عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين ، الذين لا يعرف هو ولا غيرُه أحوالهم ، وقد صرح ابنُ حِبَّان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب ، فقال في الطبقة الثالثة(١) :

١ ـ سهل ، يروي عن شداد بن الهاد ، روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ولا [أدري] من أبوه . « الثقات »

(١) وهو من جلة تلاميذ شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، توفي سنة (٧٤٤ هـ) ترجمته في « الدرر الكامنة » (٣/٣٣١) و« الشذرات » (٦/١٤١) .

(١) الأرقام منّا للتسهيل .

(٦/٤٠٦) **هكذا ذكر** هذا الرجل في كتاب «الثقات» ونص على أنه لا يعرفه. وقال أيضاً:

٢ ـ حنظلة، شيخ يروي المراسيل، لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه [«الثقات» (٦/٢٢٦)] هكذا ذكره، لم يزد.

وقال أيضاً:

٣ ـ الحسن أبو عبد الله، شيخ يروي المراسيل، روى عنه أيوب بن النجار، لا أدري من هو ولا ابن من هو [«الثقات» (٦/١٧٠)]

وقال أيضاً:

٤ ـ جميل، شيخ، يروي عن أبي المليح بن أسامة، روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو [«الثقات» (٦/١٤٦)]

وقد ذكر ابن حِبَّان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النَّمط، وطريقَتُهُ فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يُعرف حالُه وينبغي أن يُتنبه لهذا ويُعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب مِنْ أدنى درجات التوثيق.

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور مجهول، وزاد الحافظ في «اللسان»: وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح.

قلنا: يشير الحافظ هنا إلى ما ذكره في مقدمة اللسان (١ / ١٤): بقوله: قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلة لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين نهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها انتهى.

وما ذكره من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه برواية واحد عنه فهو عدل حتى يتبين جرحه قال فيه الحافظ في مقدمة «اللسان»: «وهذا مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابنُ حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون...»

ثم نقل قول الحافظ ابن عبد الهادي الآنف وأقره .

وربما ذكر هو الرجل الواحد في «الثقات» وفي «الضعفاء» فعلى سبيل المثال:

١ - عَتَّاب بن حَرب ذكره في «الثقات» وذكره في «المجروحين» (٢ / ١٨٩) وقال: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته فليس ممّن يحتج به إذا انفرد ولذا أشار الحافظ في «اللسان» (٤ / ١٢٧) إلى تناقض ابن حبان

٢ - يحيى بن سلمة بن نفيل، ذكره في «الثقات» وقال: في حديث إبراهيم ابنه عنه مناكير، وذكره في كتاب «المجروحين» (٣/١١٢-١١٣) وقال: منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه بما يخالف الأثبات بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات.

ولذا قال الحافظ الزركشي في «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» ورقة ٥٨ من مخطوطة حمدي عبد المجيد) وأساء بهذا التناقض.

هذا حاصل ما قاله المحققون في توثيق ابن حبان إذا انفرد هو بالتوثيق(١)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(١) من مقدمة «معجم الطبراني الكبير» (١/١٢-١٧- الطبعة الثانية) للشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بزيادة وتصرف

وبهذا التحقيق يسقط تشبث الأعظمي بتوثيق العجلي وابن حبان لأبي مروان المذكور في حديث الدعاء عند دخول القرية، وتبينَّ بقاؤه على الجهالة الحالية، وبقاء حديثه على الضعف حتى يوجد له متابع أو شاهد(١) «وقد وجدته [يعني الشاهد أو المتابع] بعد طبع الكتاب بسنين فقيدته على هامشه استعداداً لاستدراكه في طبعة قادمة ان شاء الله تعالى(١)»

ثالثاً: قوله: «وبأقل من هذا ترتفع جهالة حال الراوي» نقول: يُعرف ردُّ هذا القول مما سبق ولا بأس من زيادة التوضيح فنقول: يشير الأعظمي بذلك إلى أمور ثلاثة:

الأول: توثيق العجلي

الثاني: توثيق ابن حبان

الثالث: ذِكْرُ الطبري لأبي مروان في أسماء من روى عن النبي ﷺ فهذه الأمور الثلاثة هي التي عناها الطاعن بقوله: «بأقل من هذا ترتفع جهالة حال الراوي»

فإن كان يعني بـ «الأقل» واحداً منها فهو باطل ظاهر البطلان، ولا سيما إذا عنى الأمر الثالث فقد عرفت أن مستند

---

(١) من كلام الألباني وخطه

الطبري فيما ذكر إنما هو على رواية الواقدي المتروك المتهم بالكذب، فمن الذي يزعم أنَّ بمثل روايته تثبت صحبة الراوي، وبالتالي عدالته، غير هذا الأعظمي؟!

وإن كان يعني واحداً من الأمرين الأولين، أو مجموعهما، فقد عرفت من الأمثلة المتقدمة أن الأمر عند المحققين كالذهبي والعسقلاني، وغيرهما خلاف ما زعمه الأعظمي، وهذا مما يكشف للقراء حقيقة الأعظمي وإعجابه برأيه، وعدم مبالاته بمذهب المحققين من أهل العلم واتخاذه لنفسه مذهباً مخالفاً لهم دون حجة(١)

رابعاً: ومما يؤكد غروره وعجبه برأيه وعدم تأدبه مع أهل العلم قوله عقب الفقرة السابقة:

«فعلى هذا، قول النسائي: إنه غير معروف من أمثلة تعنُّتِه فإن من كان من الرواة بهذا الوصف لا يصح أن يقال فيه: «إنه غير معروف»:

فنقول:

١ ـ مَن أنت أيها الأعظمي حتى يجوز لك أن تنسب إماماً حافظاً من أئمة الحديث إلى التعنُّت لمجرد توهُّم «غالط» منك

(١) هذا ما رمى به هو نفسه الألباني بالباطل.

أنه مخطىء؟ ولئن جاز لمثلك توهيم مثله، فهلّا حسنت عبارتك وتأدّبت معه، ولم تنسبه إلى التعنُّت الذي هو في الحقيقة صفتُك وليس صفة النسائي رحمه الله تعالى الذي وصفته (ص ٥٥) بالعلم والحفظ والإحاطة، وقد أشرنا إلى ذلك في طلائع هذا الجزء في طعن الأعظمي في أئمة الحديث (فقرة ٢)

٢ - يعني الأعظمي بقوله «بهذا الوصف» أنه عدلٌ ثقةٌ فنقول: كلا، فإن كل طالب في هذا العلم الشريف يعلم أن ثقة الراوي قد تكون نسبية بين العلماء، فمن كان ثقة عند إمام قد يكون غير ثقة، أو مجهولاً عند إمام آخر، وفي هذه الحالة لا يجوز لمن جاء بعدهم أن يطعن في أحدهما كما فعل هذا الأعظمي، وحسبه - إن كان أهلا - أن يُرَجِّحَ قول أحدهما على الآخر، متجرداً عن الهوى، ومتحلياً بالعلم.

ولو كان الأعظمي من أهل العلم ومتخلّقاً بأخلاقهم لسلك سبيلهم، وتأدب بأدبهم في بيان مذهب الإمام النسائي، فقد قال الإمام محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧هـ): سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بني، إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً

أشد من شرط البخاري ومسلم(١) فهذا ما قاله أهل العلم في النسائي، من أن شرطه في الرجال أشد من شرط الشيخين، وهذا مثل قوله في «صحيح البخاري»: إنه أصح من «صحيح مسلم»، لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتمّ منها في كتاب مسلم وأشدّ، وشرطه أقوى وأسدَّ(٢) وذلك لاشتراطه أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى لمجرد المعاصرة(٣) وهذا مع أن الاكتفاء هو الأرجح عند العلماء وعليه جروا في تخريجاتهم وتصحيحاتهم ولكن قول البخاري على كل حال أحوط، فهل نسبه أحدٌ إلى التعنُّت كما فعل الأعظمي الناقد في الإمام النسائي. وليس للأعظمي هنا مستمسك في وصف الذهبي وغيره للنسائي بالتعنُّت، فإن ذلك مما صرَّح فيه بتضعيف من هو معروف الثقة عند الأئمة كما فعل في أحمد بن صالح المِصْري(٤) وليس الأمر كذلك هنا من

---

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص٢١) الطبعة الثانية وعلق الحافظ الذهبي رحمه الله على ذلك في «سير اعلام النبلاء» (١٤/١٣١) بقوله: صدق فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم، وانظر «توضيح الأفكار» (١/٢١٩-٢٢١) وقارن بالجزء الأول من هذا الكتاب (ص٣٠)

(٢) «شرح النخبة» (ص ١٠)

(٣) «الباعث الحثيث» ص(٢٢) و«التعليقات الأثرية»(١٩)

(٤) المتوفى سنة (٢٤٨) ترجمته في «سير اعلام النبلاء» (١٢/١٦٠) وانظر «قاعدة في الجرح والتعديل» (٢٧-٢٩) و«طبقات السبكي» (٢/٨) و«هدي الساري» (٣٨٦-سلفية)

وجهين :

الأول : أنه لم يُضَعِّف ، بل قال : ليس بالمعروف ، وهذا إن كان جرحاً بالنسبة إلينا ، فليس جرحاً منه له ، وإنما هو اعتراف بأنه لم يثبت عنده ضعفه أو ثقته .

والآخر : أنه لو كان جرحاً منه له ، فليس جرحاً لمعروف الثقة عند غيره ، ممن هو ذو توثيقٍ مُعْتَدٍّ به عند العلماء ، وهذا بيِّنٌ لا يخفى .

قلنا : انتهى الجزء الثاني من هذا الكتاب بحمد الله وتوفيقه في مجالس آخرها غرة ربيع الآخر سنة ألف وأربع مئة وخمس بعد هجرة رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ .

ويليه الجزء الثالث إن شاء الله .

فهرس